



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر  
كلية العلوم الاقتصادية  
قسم العلوم التجارية  
الميدان مالية وتجارة دولية  
مذكرة ماستر



دور الصيرفة الاسلامية في تمويل المشاريع  
- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA  
وكالة سعيدة 2025

تحت إشراف الأستاذة:  
- د. عاشور ذهبية

إعداد الطالبين:  
● قاسم عبد القادر  
● عواج إكرام

السنة الجامعية: 2024-2025

## شكر وتقدير

❖ الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام

على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه.

❖ وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بخالص الشكر والتقدير  
للأستاذة المشرفة عيشور ذهبية على ارشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا  
يوما، كما نتقدم بجزيل الشكر والعتاء الى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من  
قريب أو بعيد.

❖ كما لا ننسى أن نشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة والى  
كل الزملاء والاساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير.

إهداء

# قاسم عبد القادر

أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

➤ إلى سندي وملجئي الأمن...داعمي ومشجعي الدائم... حين  
ينادني بإسمه أسعد وأفتخر...من رأيت إنعكاس نجاحي  
وفرحي بريقا في عينيه...أرجو من الله ان يمد لنا بعمرك  
لترى ثمارا قد حان قطفها أبي

➤ الى رفيقتي وأماني...بطلتي ومعلمتي الأولى...من علمتني  
معنى الصبر والقوة...من كان دعائها ورضاهها وصلتي في  
المسير حفظك الله ورعاك غاليتي أمي

➤ الى السند...الدعم...القوة...المحبة التي لا تفتنى...والخير بلا  
حدود...إخوتي وأخواتي

➤ الى كل أصدقائي الذين ساندوني من بعيد أو قريب

إهداء

# عواج إكرام

أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

- إلى سندي وملجئي الأمن...داعمي ومشجعي الدائم... حين ينادنني بإسمه أسعد وأفتخر...من رأيت إنعكاس نجاحي وفرحي بريقا في عينيه...أرجو من الله ان يمد لنا بعمرك لتري ثمارا قد حان قطفها أبي
- الى رفيقتي وأماني...بطلتي ومعلمتي الأولى...من علمتني معنى الصبر والقوة...من كان دعائها ورضاهها وصلتي في المسير حفظك الله ورعاك غاليتي أمي
- الى السند...الدعم...القوة...المحبة التي لا تفتنى...والخير بلا حدود...إخوتي وأخواتي
- الى كل أصدقائي الذين ساندوني من بعيد أو قريب

## الفهرس

11	مقدمة عامة :
16	الفصل الأول.....
3	المبحث الأول :نشأة و تعريف الصيرفة الاسلامية
3	المطلب الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية
3	الاطار النظري لمكانة الصيرفة الإسلامية و دورها
4	➤ تعريف الصيرفة الإسلامية
5	المطلب الثاني : البنك الإسلامي
5	I نشأة المصارف الإسلامية من الماضي إلى الحاضر
10	جذور نشأة البنوك الإسلامية
14	المطلب الثالث : نوافذ الصيرفة الاسلامية ( الشبايك)
14	• نشأة الشبايك الاسلامية :
15	• مفهوم النوافذ الاسلامية:
16	-دوافع نشأة النوافذ الاسلامية:
22	مقارنة الشبايك الاسلامية بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية:
32	أشكال النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية:
34	شروط فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر:
45	المبحث الثاني : الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع
45	المطلب الأول : ماهية المشاريع
45	تعريف المشروع
46	ادارة المشاريع
47	العملية الادارية
48	انواع المشاريع
50	المطلب الثاني اليات ومصادر تمويل المشاريع :
50	مفهوم مصطلح التمويل لغة:
51	ضوابط استثمار المال في الشريعة:-
56	المطلب الثالث :العلاقة بين الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع
56	صيغة التمويل بالمشاركة و مدى ملائمتها لتمويل المشاريع :
56	صيغة التمويل بالمضاربة :
59	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
59	المطلب الأول : دراسات اجنبية
63	المطلب الثاني : دراسات محلية
69	الفصل الثاني

72	المبحث الاول تقديم البنك الجزائري الخارجي BEA
72	المطلب الأول: مدخل للبنك الجزائري الخارجي BEA
73	التنظيم الهيكلي للبنك الجزائري الخارجي
75	دور البنك الجزائر الخارجي في إنعاش الاقتصاد الوطني
78	المطلب الثاني: دور البنك BEA في تمويل التجارة الخارجية
78	1 : القرض الوثائقي
82	2:- التحصيل المستندي Le remise documentaire
85	3:- التحويل الحر Le virement Bancaire
86	المبحث الثاني: نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنك الجزائري (BEA):
86	المطلب الأول: نبذة عن نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنك الجزائري (BEA)
86	التوسع الوطني
86	المنتجات المتاحة في الصيرفة الإسلامية
87	وكالة سعيدة:
88	المطلب الثاني : نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنك الجزائري (BEA) ووكالة سعيدة
90	شروط تمويل المشروع عن طريق الصيرفة الإسلامية
91	المبحث الثالث: دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع: دراسة حالة وكالة سعيدة – بنك الجزائري (BEA)
91	المطلب الأول كيفية الحصول على التمويل من طرف البنك (BEA)
91	تعريف مختصر بالمرابحة العقارية:
97	مقارنة عدد الملفات:
98	مقارنة قيمة التمويلات:
98	تحليل حسب نوع التمويل في 2024
100	الأهداف المسطرة لسنة 2025
105	خاتمة عامة :
109	قائمة المصادر والمراجع:

## قائمة الجداول

- الجدول 1-1: أهم الفروقات الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات..... 23
- الجدول 2-1: مقارنة المكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كل من النظامين الاسلامي والتقليدي..... 27
- الجدول 1-2: تحليل بيانات المشاريع 2024-2022..... 86
- الجدول 2-2: عناصر التمويل الجدول..... 91
- الجدول 3-2: الضمانات والتأمينات..... 91
- الجدول 4-2: مشاريع مولت عبر الصيرفة الاسلامية..... 93
- الجدول 5-2: أنواع التمويلات الاسلامية في وكالة سعيدة..... 96
- الجدول 6-2: تطوير التمويل بمرور الوقت..... 97
- الجدول 7-2: عدد ملفات الفترة..... 97
- الجدول 8-2: قيمة التمويلات..... 98
- الجدول 9-2: نوع التمويل في 2024..... 99
- الجدول 10-2: أهداف المسيطرة لسنة 2025..... 100

## قائمة الأشكال

- الشكل 1-1: الشكل التنظيمي لفتح شبابيك اسلامية بالبنوك التقليدية ..... 32
- الشكل 1-2: دورة حياة المشروع ..... 47
- الشكل 2-1: الهيكل التنظيمي العام الخارجي للجزائر ..... 72
- الشكل 2-2: الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان كيفان 96 ..... 73
- الشكل 2-3: مخطط القرض المستندي ..... 80
- الشكل 2-4: مخطط التحصيل المستندي ..... 83
- الشكل 2-5: مخطط الحوار ..... 84

## المخلص

تسلط هذه المذكرة الضوء على دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع، من خلال دراسة حالة وكالة سعيدة التابعة للبنك الخارجي الجزائري (BEA). وتبرز أهمية دمج النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتناولت المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية وأدواتها التمويلية، مع مقارنة بينها وبين النظام التقليدي، مركزة على صيغ مثل المرابحة والمشاركة والإجارة.

أظهرت نتائج دراسة الفترة 2022-2024 أن الشباك الإسلامي بالبنك قدّم حلولاً فعالة وجذب عدداً معتبراً من العملاء، مما يعكس تزايد الإقبال على هذه الخدمات. وخلصت المذكرة إلى أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تساهم في دعم التنمية الاقتصادية إذا توفرت البيئة القانونية المناسبة وجرى تعميم التجربة وطنياً.

## الكلمات المفتاحية :

المشاريع ، الصيرفة الإسلامية ، البنك ، التمويل

## Resumé

Ce mémoire met en évidence le rôle de la finance islamique dans le financement des projets, à travers une étude de cas de la Banque Extérieure d'Algérie (BEA), notamment via son agence de Saïda. Il montre comment les guichets islamiques peuvent être intégrés dans les banques traditionnelles en Algérie.

L'étude adopte une approche descriptive et analytique, abordant les fondements de la finance islamique, ses instruments, et ses différences avec le système bancaire conventionnel.

L'analyse de l'expérience de l'agence de Saïda sur la période 2022-2024 révèle que le guichet islamique a su attirer une clientèle significative grâce à des solutions de financement efficaces.

La conclusion souligne le potentiel de la finance islamique pour soutenir le développement économique, à condition d'un cadre réglementaire adéquat et d'une généralisation de l'expérience à d'autres agences.

## Mots clés

Projets , guichet islamique , banque, financement

مقدمة عامة

مقدمة عامة

## مقدمة عامة

### مقدمة عامة :

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي، برزت الصيرفة الإسلامية كبديل مصرفي يركز على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الربحية والعدالة الاجتماعية، من خلال تجنب الربا (الفائدة)، والغموض (الغرر)، والمضاربة غير المشروعة، والتركيز على الاقتصاد الحقيقي.

ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات، دون الحاجة إلى تأسيس مصارف إسلامية مستقلة، ظهرت "نوافذ الصيرفة الإسلامية" كآلية مبتكرة داخل البنوك التقليدية، تتيح تقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة، ضمن إطار تنظيمي وشرعي خاص.

تعتمد هذه النوافذ على فرق متخصصة، ونظم حسابية منفصلة، وهيئات رقابة شرعية، لضمان التقيد الصارم بالضوابط الإسلامية، وهو ما يجعلها خياراً جذاباً لكل من الزبائن والبنوك على حدّ سواء.

وقد تبنت الجزائر هذه المقاربة في إطار سياسة مالية جديدة تهدف إلى تنويع المنتجات المصرفية وتعزيز الشمول المالي. ومن أبرز البنوك التي خاضت تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية بنك الجزائر الخارجي (BEA)، حيث شرع في فتح شبائيك متخصصة عبر وكالاته، لتقديم خدمات مالية إسلامية تشمل الحسابات، التمويلات، والادخار، وفق صيغ ك: المرابحة، الإجارة، والمشاركة.

ويكتسي موضوع نوافذ الصيرفة الإسلامية أهمية متزايدة في السياق الجزائري، لما لها من دور في تعبئة الموارد المالية، وتحفيز الاستثمار، والاستجابة لتطلعات فئات واسعة من المجتمع.

### الإشكالية:

تلعب المؤسسات المصرفية دوراً محورياً في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية. غير أن النظام المصرفي التقليدي، القائم على الفائدة، لا يتوافق مع التوجهات الدينية والاجتماعية لشريحة معتبرة من المجتمع الجزائري، مما أدى إلى بروز الحاجة إلى تطوير بدائل تمويلية تتماشى مع قيم ومعتقدات الأفراد. من هنا، برزت الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي لتلبية تلك الاحتياجات، حيث تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا وتشجّع على المشاركة في الربح والخسارة، وتعتمد على أدوات تمويلية متنوعة كالمُرابحة، والمُشاركة، والمُضاربة، والإجارة، والسلم، والاستصناع. وقد بدأت بعض البنوك الجزائرية، في السنوات الأخيرة، في اعتماد نوافذ للصيرفة الإسلامية ضمن بنيتها

## مقدمة عامة

التقليدية، بهدف توسيع قاعدة عملائها والمساهمة في تمويل مشاريع تنموية متوافقة مع أحكام الشريعة.

رغم هذه الجهود، فإن مساهمة أدوات الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع لا تزال تحتاج إلى تقييم علمي دقيق، خصوصاً في ظل محدودية الدراسات الميدانية التي ترصد واقع هذه التجربة ومدى فعاليتها في البيئة المصرفية الجزائرية. ويزداد هذا الاهتمام بالنظر إلى تجربة البنك الخارجي الجزائري (BEA) الذي يُعد من بين البنوك العمومية السبّاقة في فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية عبر وكالاته.

وعليه، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم أدوات الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع داخل البنوك الجزائرية بصفة عامة، والبنك الخارجي الجزائري (BEA) بصفة خاصة؟

### الأسئلة الفرعية :

- ما هي أبرز أدوات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في البنوك الجزائرية؟
- ما هي الشروط والمعايير التي تعتمدها البنوك الجزائرية في تمويل المشاريع وفقاً لصيغ إسلامية؟
- ما الفرق بين أدوات التمويل التقليدية والإسلامية من حيث الفعالية والتكلفة؟
- ما الدور الذي تلعبه أدوات مثل المرابحة، المشاركة، والإجارة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- ما التحديات التي تواجه تطبيق أدوات الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية؟
- هل أثبتت أدوات الصيرفة الإسلامية فعاليتها في تمويل المشاريع مقارنة بالتمويل التقليدي؟
- هل توجد نتائج ملموسة لمساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع داخل البنك الخارجي الجزائري؟

### الفرضيات:

- 1- تتجه البنوك الجزائرية تدريجياً نحو اعتماد أدوات تمويل إسلامي كجزء من استراتيجياتها الانبوعية .
- 2- تساهم أدوات الصيرفة الإسلامية في جذب شريحة من العملاء الذين يرفضون التعامل بالفوائد الربوية.
- 3- تساهم أدوات الصيرفة الإسلامية في زيادة تمويل مشاريع الاستثمارية في البنوك الجزائرية.

## مقدمة عامة

4- تواجه البنوك الجزائرية تحديات قانونية و تشريعية تعيق تطبيق ادوات الصيرفة الاسلامية بفعالية.

### أهداف:

تهدف هذه المقدمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم مفهوم الصيرفة الإسلامية: تعريف القارئ بالصيرفة الإسلامية كبديل مصرفي يركز على مبادئ الشريعة الإسلامية ويوازن بين الربحية والعدالة الاجتماعية.
- شرح مبادئ الصيرفة الإسلامية: إبراز المبادئ الأساسية التي تنهض عليها الصيرفة الإسلامية، مثل تجنب الربا، الغرر، والمضاربة غير المشروعة، والتركيز على الاقتصاد الحقيقي.
- إبراز ظهور "نوافذ الصيرفة الإسلامية": تقديم هذه النوافذ كألية مبتكرة تتيح للبنوك التقليدية تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية دون الحاجة لتأسيس بنوك إسلامية مستقلة.
- توضيح آلية عمل النوافذ الإسلامية: شرح كيفية عمل هذه النوافذ من خلال فرق متخصصة، أنظمة حسابية منفصلة، وهيئات رقابة شرعية لضمان الامتثال.
- عرض التجربة الجزائرية: تسليط الضوء على تبني الجزائر لهذه المقاربة، وذكر بنك الجزائر الخارجي (BEA) كمثال بارز، مع الإشارة إلى أنواع الخدمات والصيغ المقدمة.
- تبيان أهمية نوافذ الصيرفة الإسلامية في السياق الجزائري: إبراز دور هذه النوافذ في تعبئة الموارد المالية، تحفيز الاستثمار، وتلبية تطلعات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري.

### أهميتها:

الأهمية المحورية للمقدمة

## مقدمة عامة

- تحديد الإطار العام للموضوع: تبدأ المقدمة بوضع القارئ في سياق التحولات السريعة للنظام المالي العالمي، مما يبرز أهمية ظهور الصيرفة الإسلامية كبديل، ويحدد المشهد الذي يناقش فيه الموضوع.
- تقديم مفهوم الصيرفة الإسلامية ومبادئها: تشرح المقدمة جوهر الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على تجنب الربا، الغرر، والمضاربة غير المشروعة، والتوجه نحو الاقتصاد الحقيقي. هذا التوضيح المبدئي ضروري لأي قارئ لا يمتلك معرفة مسبقة بهذا النوع من المصارف.
- تسليط الضوء على "نوافذ الصيرفة الإسلامية" كحل مبتكر: تعرض المقدمة "نوافذ الصيرفة الإسلامية" كآلية ذكية لمعالجة الطلب المتزايد على الخدمات المتوافقة مع الشريعة، دون الحاجة إلى إنشاء مصارف إسلامية مستقلة. هذا يبرز الجانب العملي والفعال لهذا الحل.
- شرح آلية عمل النوافذ الإسلامية: تذكر المقدمة التفاصيل الأساسية لكيفية عمل هذه النوافذ، مثل وجود فرق متخصصة، نُظم حسابية منفصلة، وهيئات رقابة شرعية. هذا يعزز فهم القارئ للمستوى الاحترافي والالتزام الشرعي لهذه الخدمات.
- ربط الموضوع بالسياق الجزائري: من الأهمية بمكان أن المقدمة لا تكتفي بالشرح النظري، بل تنتقل لتسليط الضوء على التجربة الجزائرية وتبنيها لهذه المقاربة، مع ذكر بنك الجزائر الخارجي (BEA) كمثال، وأنواع الخدمات المقدمة (الحسابات، التمويلات، الادخار) وصيغها (المرابحة، الإجارة، المشاركة). هذا يجعل الموضوع أكثر واقعية وملائمة للجمهور المستهدف.
- إبراز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية: تختتم المقدمة بتوضيح الأهمية المتزايدة لنوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصةً دورها في تعبئة الموارد المالية، تحفيز الاستثمار، والاستجابة لتطلعات فئات واسعة من المجتمع. هذا يضع الموضوع في إطار أوسع من مجرد المعاملات المالية، ويربطه بأهداف التنمية والشمول المالي.

## منهجية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية و المالية كما تم استخدام الدراسة الميدانية بالاعتماد على بيانات حقيقية من وكالة سعيدة للبنك الخارجي الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 2022 و 2024 بهدف تقديم مدى مساهمة الشباك الإسلامي في تمويل المشاريع

## مقدمة عامة

### هيكل دراسة:

لمعالجة الموضوع دراستنا قمنا بتقسيمه الى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي. الفصل الأول معنون بأدبيات نظرية حول الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع يهدف الى التعرف بهذه المفاهيم والعلاقة التي تربطها. اما الفصل الثاني فهو تحت عنوان دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة سعيدة حاولنا فيه اسقاط المفاهيم النظرية على الواقع ودراسة بيانات ومعطيات بنك المتعلقة بنوافذ الصيرفة الاسلامية وتمويل المشاريع.

### صعوبات:

خلال انجازنا هذه المذكرة تلقينا صعوبات نذكر أهمها:

- نقص المصادر العلمية.
- ضيق الوقت المخصص.
- ضعف اللغات.
- غياب الأساليب والطرق المساعدة.

# الفصل الأول

### مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة في الأنظمة المالية والمصرفية، انعكست آثارها على البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول، خصوصاً بعد الأزمات المالية المتتالية التي كشفت عن هشاشة النظام المالي التقليدي القائم على الفائدة والمضاربة المفرطة. في خضم هذه التحديات، برزت الصيرفة الإسلامية كبديل واعد ومتكامل، يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، من خلال تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد شهد هذا النموذج المصرفي تطوراً ملحوظاً منذ سبعينيات القرن الماضي، ليصبح اليوم قطاعاً مالياً عالمياً يضم مئات المؤسسات المنتشرة في مختلف القارات، وتتنافس في تقديم خدمات تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، وتراعي في الوقت ذاته البعد الأخلاقي والاقتصادي. ولم تكن الجزائر بمعزل عن هذا التوجه، إذ بدأت بعض البنوك الوطنية في تبني نوافذ للصيرفة الإسلامية ضمن هيكلها التقليدي، في محاولة لجذب شريحة جديدة من العملاء الذين يفضلون التعاملات المتوافقة مع الشريعة.

في هذا الإطار، تكتسب دراسة الصيرفة الإسلامية أهمية خاصة، ليس فقط باعتبارها نموذجاً مصرفياً بديلاً، بل أيضاً كآلية فعالة في تمويل المشاريع الاقتصادية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني. ومن هنا تأتي أهمية التعمق في فهم أدوات الصيرفة الإسلامية وآلياتها، وتقييم دورها الحقيقي في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال دراسات ميدانية تبيّن مدى فاعليتها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات السوق

### المبحث الأول: نشأة و تعريف الصيرفة الإسلامية

#### المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

#### الإطار النظري لمكانة الصيرفة الإسلامية و دورها

تعرف على أنها: أن يقدم شخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين، من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة الإتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة العمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرار الإداري والإستثماري ؛ وفي الأخير تقول أن الصيرفة الإسلامية هي آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس وخصائص تتلائم مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

#### ➤ نشأتها

بدأت البنوك الإسلامية في الخمسينات من القرن الماضي إلا أن التقديرات الحالية تشير إلى البنوك ونموها بشكل كبير، وتشير بيانات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى أن عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ارتفع بمعدلات كبيرة تفوق البنوك التقليدية وتعديل نمو وصل الى 23.

بدأت بتجربة مدينة ميث غمر المصرية 1963 ميلادي وذلك بتأسيس بنك الإدخار المحلي الإسلامي، ثم يتم إنشاء فروع له في كل قرية أو حي تجمع فيه مدخرات الناس تحت إشراف بنك ميث عمر ، وتوظف هذه المدخرات في خدمة إحتياجاتهم في مناطقهم، ويعود الفضل في إنشائه الى العالم الاقتصادي الإسلامي الأستاذ الدكتور أحمد النجار الذي وجد السند السياسي لفكرة إنشاء البنك لدى أحد أعضاء القيادة الثورية، فصدر مرسوم جمهوري تحت رقم 196118 بأذن له في إنشائه في مكان محدد له وهو ميث غمر، وقبل صدور المرسوم أجريت عدة دراسات إدارية وإجتماعية وميدانية مهدت لصدوره ليفتح أبوابه في يوليو سنة 1963م، لتفتتح له خمسة فروع هامة وتحمل نفس التسمية سنة 1965م غير أن هذه التجربة كان حليفها الفشل والتعطل بسبب الإشاعات المرفضة التي أثيرت حولها، وفي سنة 1966م قررت جامعة أم درمان تدريس مادة الإقتصاد الإسلامي متخذة لذلك ثلة من العلماء

المختصين الذين خرجوا في النهاية بمشروع بنك بلا فوائد، وقدم هذا المشروع للبنك المركزي السوداني لإعتماده، لكن وقعت الظروف حالت دون تنفيذه.<sup>1</sup>

ثم أعقب بذلك محاولة ثانية في مصر أيضا وذلك بإنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 م، توالى بعد ذلك حركة تأسيس البنوك الإسلامية في الدول العربية ففي عام 1974 م تأسس في السعودية البنك الإسلامي للتنمية، وفي عام 1975 م تأسس في دولة الإمارات بنك دبي الإسلامي، وفي عام 1977 م تأسست 3 بنوك إسلامية هي بنك فيصل الإسلامي في السودان وبنك التمويل الكويتي في دولة الكويت وبنك فيصل الإسلامي المصري بالقاهرة، واخيرا تأسس في البحرين البنك الإسلامي، وفي عام 1978 م افتتح البنك الإسلامي الاردني بالأردن، وفي عام 1402 هجري افتتح مصرف قطر الإسلامي، وفي أغسطس 1977 م أنشأ الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية التي بدأت تعمل في أنحاء مختلفة من الأمة الإسلامية، وللعمل على التنسيق بين أنشطة هذه البنوك وبعد بنك دبي الإسلامي أول تجربة حديثة للبنوك التجارية والإسلامية ويدخل مع التجربة المصرية الأولى في إطار المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية التي قامت بناء على هكذا استمرت البنوك الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا ، فلقد . مبادرات خاصة<sup>2</sup> إنتقل عدد البنوك الإسلامية من 34 بنك سنة 1983م إلى 195 بنك سنة 1997م إلى 200 بنك سنة 2000 وفي المقابل وصل حجم الصناعة البنكية الإسلامية إلى 200 مليار وتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك . دولار سنة 2000م وهي تنمو بمعدل نمو 15% سنويا<sup>3</sup> الإسلامية لتصل إلى 300 بنك ومؤسسة مالية منتشرة في أكثر من 90 دولة من دول ووفقا . العالم، وذلك حسب تقرير عام 2004م الصادر في مجلس العام للبنوك الإسلامية لتقرير التنافسية الدولية لعام 2005 م فإن البنوك الإسلامية إستمرت في النمو خلال 2004 م بسرعة أكبر بكثير من البنوك التجارية، ويتوقع الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية عز الدين خوجة أن ترتفع موجودات البنوك الإسلامية في العالم إلى نحو 1.48 تريليون دولار بحلول عام 2013 إن التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية الإسلامية شجع الكثير من البنوك التجارية على فتح نوافذ وفروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية تقوم على أسس إسلامية مثلبنكباركلير و Barclays banque البنك المتحد السويسريcitibankفي أمريكا، HSCB، UBS و Goldensarchs في أوروبا<sup>4</sup>

### تعريف الصيرفة الإسلامية

1 أبو المجد حرك البنوك الإسلامية مالها و ماعليها ط1 دار الصحوة للنشر و التوزيع ، القاهرة ،مصر ، 1988 ص 29-30  
2 عادل عبد الفاضل ، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ،د،ط، دار التعليم الجماعي ، الاسكندرية ،مصر 2014 ص 162  
3 Lachemi syagh le fonctionnement cas des banques islamique these de doctorat montreal 2023. P 26  
4 عبد الحلیم محمد علي ، التحوط لمخاطر صيغ التمويل تجربة السودان، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت،لبنان،العدد 299 أكتوبر 2005،ص:54.

أصبحت الصيرفة الإسلامية جزءاً من المنظومة المصرفية العالمية، حيث تعددت التعاريف الصيرفة الإسلامية والتي تذكر منها<sup>5</sup>

إن مصطلح الصيرفة الإسلامية، أو كما يسميه البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية، المراد به أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية. ووفق معايير وضوابط شرعية وفقهاء، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشريعة الإسلامية.<sup>6</sup>

هي وظيفة من وظائف كتاب الأموال في الدول الإسلامية، فالصراف والصراف والصيرفي هو الذي كان يتولى قبض الأموال وصرفها ونقدها، والجمع صيارف والصارفة، وقد يجمع الشخص واحد مهمة الصيرفي والحابي. أو ما اطلق عليها مؤخراً (islamique banking) تعرف الصيرفة الإسلامية بالصيرفة التشاركية، ذلك النظام والنشاط البنكي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فهي تمثل خلاصة كاملة وشاملة لخطة متضافرة الجهود بين المصرفيين والاقتصاديين والفقهاء ، على مدى عقود من الزمن لتطوير الحلول المالية ومعاملاتية التي تلبي احتياجات المسلمين بطريقة أخلاقية.<sup>7</sup>

لم تكن نشأة المصارف الإسلامية وليدة الصدفة بل جاءت نتيجة العمل الجاد على مر عدة سنوات والتي هدفت الى بث الفكر الاسلامي في المعاملات الاقتصادية.<sup>8</sup> ان بداية المصارف الاسلامية بمفهومها الواسع يرجع الى الايام الأولى للتشريع الاسلامي وقيام الدولة الاسلامية وفي ظل ازدهار التجارة الداخلية والخارجية أُنذاك برزت ادوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور التجاري مثل الوديعة القرض المضاربة الحوالة والصرف. وغيرها.<sup>9</sup>

### المطلب الثاني : البنك الإسلامي

## 1 نشأة المصارف الإسلامية من الماضي إلى الحاضر

5

6 حسن محمد الرقاي ، دور الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، بحث مقدم ضمن مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2009، ص:40  
7 فؤاد بن حدو، الصيرفة الإسلامية، موسوعة علمية من البية عمل البنوك الإسلامية ، عمان ، الأردن ، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية ، ط1 ، 2021 ، ص 22.  
8 مريم سعد رستم تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية رسالة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية ، جامعة حلب كلية الاقتصاد سنة 2014 ، ص5  
9 مصطفى إبراهيم محمد مصطفى ، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الازهر الشريف القاهرة 2012 ، ص 13.

يتصور البعض أن البنوك الإسلامية وليدة العصر الحديث، وهو تصور خاطي، فالبنوك الإسلامية قديمة وكانت تمارس الأنشطة بها ولكن ليس بنفس المسمى، ولذلك فإنني أقسم الحديث في نشأة البنوك الإسلامية إلى ثلاثة مراحل:

### المرحلة الأولى: المصارف الإسلامية في عصر صدر الإسلام:

يعد مجتمع المسلمين في عصر صدر الإسلام من المجتمعات الاقتصادية والتي كان المال يلعب فيها دوراً بالغ الأهمية، فالمجتمع المكي الذاك كان مجتمعاً متمداً يتعامل في الأموال وينميها عن طريق الاستثمار المتمثل في التجارة، وكان لأهل مكة أسواقاً يتعاملون فيها، وهذه الأسواق منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وكان يعرف كذلك حفظ الأموال عن طريق الودائع، فقد كان المكنون يودعون أموالهم لدى رسول الله الله نظراً لانصافه بالأمانة والوفاء، حيث ظلت عنده ودائع حتى قبيل الهجرة، ولما هم بالهجرة إلى المدينة جعل من مهام علي بن أبي طالب رد الودائع إلى أصحابها (ابن هشام، 1989).

وبما أن المجتمع المكي في صدر الإسلام مجتمع عرف المال واستثمره، فقد عرف هذا المجتمع طريقين أساسيين لاستثمار الأموال:

**الطريق الأول:** المضاربة مع المشاركة في الربح، أو توزيعه بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها. **الطريق الثاني:** الإقراض بالربا، وهذا الطريق بعد من أكثر الطرق شيوعاً في هذه الأونة. وظل الأمر على هذا النحو حتى جاء الإسلام وبدأ في تنظيم الأمور المالية على المستويين الفردي أي بين الأفراد بعضهم البعض، والجماعي، فأقر من التعاملات المالية ما يوافق الشرع، وحرّم ما جاء مخالفاً له.

إلا أنه مما يميز النظام الإسلامي في التعاملات المالية أمور اجتزئ منها ما يلي:  
إن الإسلام راعى في التعاملات المالية الجانبين الدنيوي والأخرى، فقصد منها النفع السائر الخلق، كما قصد أيضاً الثواب للمتعاملين في الآخرة.  
إن عصب التعاملات المالية وأساسها في الإسلام هو الحل والحرمة، فما جاء موافقاً لقواعد الشريعة ونصوصها فهو جائز، وما خالفها بعد هدراً ولا يعتد به.  
إن الضابط التي تسير المعاملات الإسلامية في ظلّه هو مراعاة التوازن بين طرفي المعاملة، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك ماقرره الفقهاء من إبطال العقود والتعاملات التي تمت بالإكراه أو التديس أو الغش أو ما إلى ذلك.<sup>10</sup>

واستثمر الأمر على ذلك إلى أن أنشئ بيت المال الذي اعتبر أول مؤسسة مصرفية إسلامية لها من الأهداف والخصائص ما يميزها عن غيرها، فقد كان بيت المال بمثابة الخزانة العامة للدولة، ومع ذلك كان يقوم ببعض الوظائف المصرفية التي يقوم بها البنك الإسلامي في

<sup>10</sup> المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية و التربوية العدد الرابع و ثلاثون شباط 2021

العصر الحديث ، وكان يقوم بها في حدود الإمكانيات المتاحة. وكان بيت المال في المقام الأول يؤدي دوره في التكافل الاجتماعي بين سائر أفراد الأمة، ولعل ذلك يستمد من قول الله عز وجل وتعاملوا على الله و التقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان " (المائدة . 2). وقول النبي في " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا " (البخاري)..

### وظيفة بيت المال :

تتحضر الوظيفة الأساسية لبيت المال في توفير الحاجات الأساسية للأفراد، والحاجات الأساسية هي ما تدفع عن الإنسان الهلاك بصورة محققة كالنفقة ودور السكنى والأت الحرب والثياب المحتاج إليها لدفع الحر والبردة وكالات الحرفة وأثاث المنزل ونواب الركوب وكتب العلم لأهلها وغير ذلك مما لا بد له منه في معاشه (ابن عابدين 2005) وقيل: هي ما يحتاج إليه لنفقة نفسه وعباله الذين تلزمه مؤنتهم من مطعم وملبس ومسكن وخادم وما لا بد منه، وقضاء دين، لأن قضاء الدين من حوائج الأصلية ويتعلق به حقوق الأدميين (ابن قدامة، 2000). وقسم الإمام الغزالي الحاجات إلى ثلاثة أقسام:

### الأول:

المضطر، كالجائع الذي يخاف على نفسه من الموت أو المرض، والعمري الذي ليس له ما يستتر به عورته.

### الثاني:

المحتاج إليها حاجة مهمة، كالمريض الذي يحتاج إلى دواء لا يظهر خوفه لو لم يستعمله ولكن لا يخلو عن خوف، كالشخص الذي له جبة لا قميص تحتها في الشتاء ويتأذى بالبرد ناذيا لا ينتهي إلى حد الضرورة، ومثله المحتاج إلى أجرة الدابة وهو قادر على المشي بمشقة.

### الثالث:

المحتاج إليها حاجة ضعيفة، كالمحتاج إلى قميص بلبسه فوق ثيابه عند الخروج ليستتر الخروق منشابه عن أعين الناس (الغزالي 1957) وبناء على ما سبق يمكن القول بأن العصور الإسلامية المتعاقبة شهدت العديد من المعاملات المصرفية المنظمة تنظيما يتفق إلى حد ما مع البيئة والظروف والامكانيات المتاحة في كل عصر، وهناك العديد من الأمثلة التي تدل على وجود قواعد مصرفية تتشابه إلى حد كبير مع معاملات المصارف العاصرة ومنها: ودائع الزبير بن العوام حيث روى أن الزبير كان يأتيه الرجل بالمال ليستودعه إياه فيقول

الزبير لا هو سلف، فإني أخشى عليه الضياع، وكان نتيجة لذلك أن أحصيت الأموال المودعة عند الزبير فبلغت ألف ألف ومنا ألف درهم (ابن سعد، 1980)<sup>11</sup>

وودائع الزبير بن العوام على النحو السابق ذكره ليست وديعة بالمعنى المعروف، بل هي فروض وهو وهو المفهوم المصرفي الحديث الذي يجيز للمودع لديه أن يتصرف فيها باعتبارها قرصاً على أن يضمنها، فالزبير ابدل صيغة قبوله للوديعة محولاً إياها إلى قرض وذلك لما يلي:

حرية التصرف في المال المسلم إليه باعتباره قرصاً وليس أمانة. ب إعطاء ضمان أكيد لصاحب المال، إذ إنه لو بقي أمانة فإن المودع لا يضمن إلا بالتعدي، أما القرض فهو مضمون في سائر الأحوال والظروف. وهذا التطوير لصيغة التعامل يعتبر ممارسة متقدمة في ذلك العصر لتلبية حاجات الأفراد (مكاوي 2003).

تحاول عبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير : عرف المسلمون التحويلات الداخلية، وكذلك التحويلات الخارجية، فقد روى عن ابن عباس أنه كان يأخذ الدراهم بمكة على أن يكتب بها إلى الكوفة وكان عبد الله بن الزبير يأخذ الدراهم بمكة من أصحابها ثم يكتب إلى أخيه مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذونها منه، وهي صيغة متطورة يقصد منها الحفظ وعدم المخاطرة بالأموال، ولعل ما يتم حالياً من حوالات مصرفية هي في ذاتها ما كان يفعله ابن عباس وابن الزبير مع اختلاف في وقت التسليم، لأنه يختلف باختلاف تطور العصر ووسائل الاتصال. أوامر الدفع من سيف الدولة الحمداني: استخدم المسلمون الأوائل أوامر الدفع في معاملاتهم، فقد ورد أن سيف الدولة الحمداني أمير حلب زار بغداد بقصد النزهة والسياحة دون أن يعرفه أحد، وذهب إلى دور بنى خاقان وسهر معهم، فخدموه دون أن يعرفوه، ولما هم بالانصراف طلب الدواة وكتب رفة وتركها لهم، فلما فتحوا الرقعة وجدوا أنها موجهة لأحد الصيارفة في بغداد بألف دينار، وعندما عرضوا عليه الرقعة أعطاهم الدنانير في الحال، فسأله عن الرجل فقال: سيف الدولة ابن حمدان أمين (1962).

صكوك مروان بن الحكم هذه الصكوك كانت تدفع للجنود والعمال في مقابل رواتبهم المستحقة لهم، وذلك على اعتبار أنها أجرة مؤجلة إلى موسم الغلال (ساج، 1989). و من خلال ما سبق يتضح أن العالم الإسلامي في عصور ازدهاره شهد مولد مؤسسات مصرفية في الصورة بدائية تؤدي الوظائف المصرفية للبنوك الحديثة مثل الصرف وتحويل النقود، وتداول صكوك المديونية، وأدوات الدفع، وحفظ الأموال، واستثمار أموال الغير وفقاً لعقد المضاربة على نطاق واسع نسبياً، إلا أن هذا الشكل من النشاط المصرفي كان يقوم على أساس العلاقات الشخصية والاجتماعية، إذ إن هذه الممارسات كانت هي الملائمة للأوضاع

11 المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية و التربوية العدد الرابع و ثلاثون شباط 2021

السائدة آنذاك (مكاوي، 2003).

وظل الفقه الإسلامي لفترة طويلة يستوعب النماذج الحديثة في التعامل ويصحبها في قالب إسلامي، محققاً الثراء للفقه الإسلامي واستيعاب الواقع المتجدد في إطار منظومة القيم والأخلاق الإسلامية (الأمين 1993). وظل الحال على ما هو عليه إلى أن توقف العمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وجاءت القوانين الوضعية لتحل محلها، حيث إن سنن الحياة في شيخوخة الحضارات قد أتت على حضارة العالم الإسلامي ليغط المسلمون في سبات عميق لا يفيقون منه إلا وقد فاتهم الركب ومزقتهم الأمم دولا خاضعة، وشعوبا تابعة، وصار الانفصال سمة من أهم السمات التي وجدت في دول المسلمين. ولقد أدت العوامل السياسية التي مرت بها الأمة الإسلامية في أواخر حكم الدولة العثمانية إلى انهيار الخلافة الإسلامية وتقسيم العالم الإسلامي إلى دول و دويلات خضعت معظمها لسيطرة الحكومات الأجنبية (كمال 1981).<sup>12</sup>

ومع انهيار الخلافة وتقسيم العالم الإسلامي وسيطرة القوى الأجنبية على مسار حياته أصبحت النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الإسلامية مرتبطة بنظم ومناهج هذه الدول الأجنبية وخاضعة لها، وبالتالي انحسر دور فقه المعاملات خاصة في فتاوى للأفراد تبين رأى الشريعة في المعاملات الحديثة فحرصت على التعامل بالفائدة مع البنوك الغربية التي غزت العالم الإسلامي مع الاستعمار الأوربي أو قبله بقليل مكاوي (2003).

### المرحلة الثانية: البنوك الإسلامية في العصر الحديث:

ارتبطت نشأة البنوك الإسلامية في العصر الحديث في المقام الأول بحركات الإصلاح الديني التي بدأت في أوائل القرن الثالث عشر الهجري والتي انتشرت في مختلف بقاع الدولة الإسلامية.

ففي الجزيرة العربية نادى محمد بن عبد الوهاب بمحاربة البدع وتطهير الإسلام مما أدخل عليه من أوضاع لا أصل لها في الدين، ودعا إلى الرجوع لكتاب الله وسنة رسوله وما سار عليه علماء السلف وفي السودان من الوطن الإسلامي من وط الاستعمار والرجوع إلى الكتاب والسنة، والله جوامع بالإسلام إلى ما كان عليه من بساطة وتسامح، وفي مصر وحد أبرز الداعين إلى الإصلاح الديني والثقافي والسياسي والاجتماعي وهو الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي اعتبر باعث النهضة الفكرية في الشرق، وجاء بعده تلميذه الشيخ محمد عبده الذي اهتم القضايا تحرير العقل وتجديد الدين، الأمر الذي أتاح له أن يقدم أعظم الانجازات

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية و التربوية العدد الرابع و ثلاثون شباط 2021 12

التي تحققت للأمة في العصر الحديث (عيسوي 1980).  
ونيه هؤلاء القادة على أن تحرر العالم الإسلامي من الاستعمار السياسي لا يكفي، إذ إن ذلك لن يخلصهم من التورط الاقتصادي والتحكم الثقافي الذي تعمل مؤسساته عملها في الحياة الإسلامية والمجتمع الإسلامي، حيث تقوم بتشكيل العقل المسلم وفق الأنماط الاستعمارية لتفقد صلته بهويته الإسلامية، فلا يرى طريقاً لمعالجة مشكلاته وقضاياها إلا من خلال المناهج التي اكتسبها من المناخ الاستعماري الذي يعيش في ظلّه القرضاوي (1970).  
لكل ما سبق وغيره أمن المصلحون بتكامل الشرع وعدم تجزئته، وأن التطبيق لا بد أن يشمل الشرع بالكلية ممثلاً في عباداته ومعاملاته وسائر جوانبه، لأن الحياة البشرية متشابكة يتعذر الفصل بين أجزائها ونواحيها، وبالتالي لا يصلحها إلا منهج متكامل لا تفصل فيه الدولة عن الدين، ولا انفصام فيه بين الاقتصاد والأخلاق، ولعل ذلك مرجعه أن الشريعة لا تضاد ولا اختلاف بين أحكامها (زحل 2019).  
وقد أدركت القوى العالمية المعادية للإسلام خطورة الدعوة للعودة للإسلام، لأن ذلك يتضمن عودة المسلمين إلى النظر في تجاراتهم ومعاملاتهم على ضوء النصوص الشرعية، الأمر الذي يؤدي إلى أن أهدافهم التي قاموا من أجلها. تفسد الكثير من تجارات الغرب المحرمة، لذلك حالت القوى المعادية للإسلام بين المصلحين وبين تحقيق أهدافهم التي قاموا من أجلها.<sup>13</sup>

### جذور نشأة البنوك الإسلامية :

لم تكن نشأة البنوك الإسلامية وليدة الصدقة أو العبث الخاني عن الأهداف، ولكن كان لذلك مقدمات وممهّدات منها :

#### أولاً:

إن المسلمين في ظل العقيدة الإسلامية ينعمون بنظام متكامل وشامل لكل مناحي الحياة، فهو كان لهم نظاماً اقتصادياً يحقق لهم التوازن بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يضمن لهم نظاماً خالياً من الربا وتوابعه المدمرة (الانصاري 1988).

#### ثانياً:

إن علماء الاقتصاد المسلمين يوقنون بأن الدين هو الخلفية لأي فكر اقتصادي، فالمشاهد والملاحظ والمؤكد أن الذين يتناول معتقدات الناس وسلوكهم، الأمر الذي يوجب أن يكون للدين اتجاهها اقتصادياً خاصاً به، لأن الاقتصاد في نظر هؤلاء الاقتصاديين ليس إلا دراسة

13 المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية و التربوية العدد الرابع و ثلاثون شباط 2021

السلوك الإنساني، أي سلوك البشر بالنسبة لإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، وبالتالي فإن السلوك الاقتصادي ما هو إلا جزء من السلوك الشامل للبشر، لذا يجب أن يكون الاقتصاد جزءاً من الدين (قهف، 1988).

### ثالثاً:

إن تحريم الربا ليس أمراً أوحده الإسلام من عدم أو ابتدعه من لا وجود، وإنما هو امتداد للتحريم السابق والوارد في الكتب السابقة كالتوراة والإنجيل، وقد جاءت نصوص القرآن والسنة قاطبة دالة على تحريم الربا لما فيه من الخراب والهلاك.

**ففي القرآن:** وردت آيات كثيرة منها قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين " (البقرة. 278).

**وفي السنة:** ورد في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر، قال: " لعن رسول الله أكل الربا ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: هم سواء " (مسلم، 1980).

### رابعاً:

إن علماء الاقتصاد في الغرب أصلهم من الكهنة وعلماء اللاهوت، وتم تقديم علم الاقتصاد في العصور الوسطى بواسطة رجال الكنيسة، وفي العصر الحاضر صار علماء الاقتصاد يدركون أن إنكار العلاقة بين علم الاقتصاد والقيم الأخلاقية كان من الخطأ لأن الاقتصاد ما هو إلا اقتصاد بواسطة البشر ومن أجل البشر (الانصاري 1988).

### خامساً:

إن ارتباط الأفكار الاقتصادية بالدين ثابت في الكتاب والسنة وفي فكر المجتهدين في الشريعة الإسلامية على خلاف الأديان الأخرى، إذ إن الفكر الاقتصادي في الإسلام لا يوجد مستقلاً عن غيره من الأفكار المكونة للتصور الإسلامي العام، ورؤيته الشاملة للكون والإنسان، والحياة تنطلق من خلال المعايير والأحكام والتشريعات التي وردت في الشريعة الإسلامية (الجارحي، 1997).<sup>14</sup>

### سادساً:

عندما فتح البعض الحوار حول مفهوم الربا، ومدى نطاقه وحدوده، وما يسمح به وما لا يسمح، وحالة الضرورة، حسم مجمع البحوث الإسلامية هذه القضية في الدورة الثانية التي عقدت في القاهرة في شهر المحرم 1385 هـ - 1965 م، حيث قرر ما يلي:

الفائدة على أنواع القروض ربا محرماً، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي

14 المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية و التربوية العدد الرابع و ثلاثون شباط 2021

وما يسمى بالقرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

كثير الربا وقليله حرام كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في تحريم النوعين. الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع إثمه عن المقترض إلا إذا دعت الضرورة. أعمال البنوك من الحسابات الجارية، وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد، والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التاجر والبنوك في الداخل، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من باب الربا. الحسابات ذات الأجل وفتح الاعتماد بفائدة، وسائر أنواع الاقتراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة.

### 2 تعريف البنك الإسلامي:

حاعت فكرة البنك الإسلامي تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا، ومن دون استخدام سعر الفائدة حيث اختلف الكتاب والباحثين في وضع تعريف محدد لها ، نذكر من هذه التعاريف مايلي :

عرفتها إتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءاً<sup>15</sup>

عرفت بأنها مؤسسة بنكية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الإستثماري وخدماتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، ومقاصدها وكذلك بالأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا ؛<sup>16</sup>

وعرفها بأنها كل مؤسسة تباشر الأعمال البنكية مع التزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءاً<sup>17</sup> وعرف كذلك المصرف الإسلامي : منظمة مالية مصرفية تختص بتجميع الاموال، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع التكافل الإسلامي بوضع المال في المسار الإسلامي.<sup>18</sup>

حصر الكثيرون مفهوم البنوك الإسلامية كونها بنوك لا تتعامل بالفائدة أخدا و عطاء ، حيث يتلقى البنك الإسلامي الودائع من الأفراد دون الإلتزام بإعطاء فوائد، وانما يستعمل هذه

15 محمد محمود العبلوني ، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2008 ، ط1 ، ص:110.

16 عبد الرحمن اليسري أحمد ، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية ، ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، البنك الإسلامي للتنمية ، جوان 1990 ، ص:129.

17 عبد الله عبد الرحيم العبادي ، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1982 ، ص:165.

18 شقوري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام ، دار الحامد لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2019 ، ص:91.

الموارد في نشاطاته الإستثمارية ليكون ذلك على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وذلك في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>19</sup>

### 4 أهمية البنوك الإسلامية

#### 1 : خصائص البنوك الإسلامية:

- استبعاد التعامل بالفائدة وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع .
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- خضوعها للرقابة الشرعية .
- الالتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

#### 2- أهداف البنوك الإسلامية:

##### أهداف مالية :

- جذب الودائع و إستثمار أموال المساهمين .
- تحقيق الربح من أجل المنافسة في السوق المصرفي.

##### أهداف خاصة بالمتعاملين :

- تقديم أجود الخدمات المصرفية للمتعاملين و جذب أكبر عدد منهم.
- توفير التمويل اللازم للمستثمرين وفقا للشريعة الإسلامية.
- توفير الأمان للمودعين من أجل كسب ثقتهم وتوفير السيولة النقدية لدى البنك.

##### أهداف إبتكارية:

- حيث تهدف البنوك الإسلامية لتطوير الخدمات المصرفية و إبتكار صيغ تمويل جديدة، و ذلك من أجل القدرة على منافسة البنوك التقليدية في جذب المستثمرين.

19 دؤاسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري ) مطهري كمال

### المطلب الثالث: نوافذ الصيرفة الإسلامية (الشبابيك)

#### • نشأة الشبابيك الإسلامية:

ان فكرة انشاء فروع اسلامية تابعة للبنوك الربوية تعود الى بداية ظهور المصاريف الاسلامية ' فعندما بدأت فكرة انشاء المصاريف الاسلامية تنتقل من الجانبالنظري الى الواقع العملي في مطلع السبعينيات بدأت المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف و محاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها ، و الأسباب الاستثمارية التي تطبقها ، و عندما بدأت تلك المحاولات بالفشل ، تقدمت بعد المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة له تقدم الخدمات المصرفية الاسلامية الا أن الاقتراح لم يضل الى حيز التطبيق الا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الاسلامية ، عندما قررت بعد مصارف الربوية خوض غمار هذه التجربة ، فقامت تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية .

وقد كان مصرف في طليعة الربوية التي اتجهت الى انشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية حيث قام مصرف مصر عام 1980 بانشاء أول فرع يقدم الخدمات مصرفية الاسلامية ، و اطلق عليه فرع الحسين للمعاملات الاسلامية .

تم توالى بعد ذلك في التأسيس و ظهور الكثير من الصناديق و النوافذ الاسلامية في العديد من البنوك التقليدية العربية وغير العربية لتقديم الخدمات المالية المصرفية والاستثمارية الاسلامية مثل البنك السويسري، PARIBAS والبنك الفرنسي ABNAMRO الهولندي ويتوقع NORIBA الذي قام بعد ذلك بتأسيس بنك اسلامي مستقل تابع له في البحرين  
20 Switzerland

رغم أنه لم يكن يوجد قانون ينظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر إلا أن الجزائر عرفت ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنك البركة وبنك السلام .

ففي 20 مايو 1991م تم تأسيس بنك البركة وأعمال مشترك بين القطاعين العام والخاص من قبل شركة دلة البركة القابضة الدولية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، وذلك في إطار قانون النقد والائتمان (التقليدي) رقم 10 الصادر في 14 أبريل 1990م.

كما تم تأسيس مصرف السلام برأسمال خليجي في 8 يونيو 2006م، وفقا للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرص الصادر في 26 أغسطس 2003م.

20 تسارع البنوك الاجنبية في افتتاح نوافذ إسلامية خاصة بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية والعلامة الاقتصادية (المرطان، 1999، صفحة434)

أما التاريخ البدايات الأولى للتقنين القانوني للعمل المصرفي الإسلامي فقد بدأ بإعلان بنك الجزائر من صدور النظام رقم 18-2 في الرابع من نوفمبر عام 2018م الخاص بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، حيث بين الهدف من النظام في تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، كما هدف الى تحديد شروط الترخيص المسبق من كرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

وقد شهد العام 2020م إلغاء العمل بهذا النظام من خلال صدور النظام رقم 2-2020 في الخامس عشر من مارس 2020م المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وأصبح هذا النظام هو الحاكم للصيرفة الإسلامية في الجزائر من حيث تحديد العمليات البنكية المتعلقة بها، والقواعد المطبقة عليه، وشروط ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، فضلا عن شروط الترخيص لها من قبل بنك الجزائر، وما ارتبط بذلك من صدور التعليم رقم 3-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.<sup>21</sup>

التعليق تقر باستخدام 8 منتجات مصرفية إسلامية و هي المرابحة الاجارة المشاركة المضاربة الاصطناع السلم الحسابات الجارية بدون فوائد و حسابات الاستثمار

### ● مفهوم النوافذ الإسلامية:

تعددت تعريفات نوافذ الصيرفة الإسلامية، فهناك من عرفها بأنها "تخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكم يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الجمعيات التقليدية"، وهناك من سار على نفس النهج فعرّفها بانها: "قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية". وعرّفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها "جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية حيث تكون فرعا أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفهم احكام الشريعة الإسلامية".

21 التوجه نحو التعاملات المالية الإسلامية في البنوك التجارية عن طريق الشبائيك الإسلامية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة تبسة 491 ص 291

ويمكن القول إن نوافذ الصيرفة الإسلامية هي وحدات مصرفية تابعة المصرف تقليدي تمارس العمل المصرفي الإسلامي. وهي بذلك تمثل المرحلة الأولى في ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، وذلك خلاف نظام الفروع الذي تقدره عددا من المصارف التقليدية الممارسة العمل المصرفي الإسلامي، من خلال فروع مستقلة في هذا الشأن، ونمثل الصورتان السابقتان صور جزئية للممارسة العمل المصرفي الإسلامي

**تعريف 1:** حسب المادة 17 من النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 تم تعريف شبك الصيرفة الإسلامية كيان مخصص داخل البنك أو المؤسسة المالية، وظيفته الرئيسية هي تقديم خدمات تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية (02-20-2020-03-15)

**تعريف 2:** النافذة الإسلامية تعد وحدة تنظيمية داخل المصارف التقليدية، وهي مختصة في تقديم الخدمات المالية والبنكية وفقا لاحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. يمكن ان تكون هذه النوافذ جزءا من البنوك التقليدية أو تشكل وحدات مستقلة داخل المؤسسات المالية. تهدف هذه النوافذ الى تلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون التعامل وفقا للقواعد والمبادئ الإسلامية. ( خريس، بركات، القرعان ، وخصاونة، 2018)

**تعريف 3:** النوافذ الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على انها جزء من المؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات ادارة الاموال ( حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية هذا تعريف يمكننا من تحديد مفهوم النوافذ المصرفية الإسلامية على انها حيز مكاني يفتح داخل فضاء الصيرفة التقليدية لممارسة الصيرفة الإسلامية، في اطار الصيرفة التعاقدية لغرض تقديم خدمات ومنتجات مصرفية اسلامية محددة من طرف السلطة النقدية للدولة ( بحيج، 2020)

### - دوافع نشأة النوافذ الإسلامية:

تختلف وتتعدد الاسباب وراء فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، من مصرف لآخر ومن دولة الى اخرى، فالنوافذ الإسلامية ليست كالمصارف الإسلامية التي تكون عادة الدافع ورائها هو التخلص من الربا وإقامة نظام اقتصادي اسلامي، فهي قد يكون الدافع ورائها فقط تحقيق الربح وانتهاز فرصة استقطاب عملاء جدد، وعموما هناك عدة أسباب، قد تكون اقتصادية أو عقائدية، نذكر منها (لعلوي وعبد القادر، 2021)

### 1- دوافع الاقتصادية:

نبرزها فيما يلي:

- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للمصرف.
- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية.
- انخفاض معدل المخاطر وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل
- الأزمات المالية التي تصيب النظام الربوي وعلى رأسها الأزمة المالية لسنة 2008.
- التحول نحو الصيرفة الإسلامية بتبني أسلوب التدرج في التحول.
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في مصارف أخرى.
- الرغبة في تحقيق أرباح إضافية وجذب مزيد من رؤوس الأموال لتعزيز حصة المصرف من سوق رأس المال.
- الحاجة الى الاحتفاظ بعملاء المصارف التقليدية ومنع انتقالهم الى مصارف اسلامية التي تلبى احتياجاتهم ومتطلباتهم الشرعية.
- الاستجابة لحب المنافسة وعدم الرضا بغياب البنك عن ميدان الخدمات المالية الإسلامية، والرغبة في المشاركة في هذا القطاع المتنامي.
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة بتأسيس مصرف اسلامي مستقل. يمكن انافذة ان تكون تابعة للمصرف الرئيسي، مما يسهل على الادارة المركزية متابعة الانشطة وتحقيق التنسيق.
- سهولة الاجراءات القانونية لانشاء نافذة مقارنة بتأسيس مصرف جديد، مما يقلل من التحديات القانونية والتنظيمية ويسرع عملية التأسيس.<sup>22</sup>

### 2- دوافع دينية:

تتمثل فيما يلي:

- الاعتقاد قطعا بحرمة الربا.
- الاعتقاد بوجوب تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية كما في سائر مجالات الحياة الأخرى.
- محاولات استقطاب معاملات الفئات التي تتعامل مع المصارف التقليدية.

<sup>22</sup> شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلة لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر ص 518

- التيقن بأن نظام الفوائد الربوية نظام فاسد وبالتالي ضرورة السعي وراء هذا التوجه الجديد.

### 3- خصائص النوافذ الإسلامية:

تمتاز النوافذ الإسلامية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي: (ختروسي، 2022)

يتم تشكيل النافذة كقسم أو وحدة إدارية تابعة للبنك أو فرعه التقليدي، مع عدم الوصول إلى مستوى الاستقلال التام للفرع أو للبنك المستقل. يظهر هذا الجانب بشكل خاص من الناحية المكانية حيث يطلب أن تكون النافذة مرتبطة جغرافياً بالبنك التقليدي أو فرعه.

من حيث المبدأ قد تكون النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي.

أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار منفصلة تماماً عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والاتجار.

الامتثال لرقابة وإشراف هيئة رقابية شرعية مختصة بالنافذة الإسلامية، حيث يتم تشكيل هذه الهيئة من قبل البنك التقليدي أو فرعه، ويتضمن أعضاء هذه الهيئة لا يقل عن ثلاثة أشخاص متخصصين في الشؤون الشرعية وذوي خبرة في المجالات المصرفية.

عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى تمويل، يقوم البنك التقليدي بإيداع وديعة استثمارية، مع تطبيق نظام مشترك للربح والخسارة، مماثل لأي مودع آخر.

- إن شبك الصيرفة الإسلامية هو عبارة عن قسم مستقل في بنك تقليدي، ويتمتع بالاستقلالية التامة عن باقي أعمال وأنشطة البنك التقليدي.
- إن شبك الصيرفة الإسلامية يتأثر بممارسة العمليات المصرفية الإسلامية دون الممارسات البوبية الأخرى.
- شبك الصيرفة الإسلامية يمثل مؤسسة مالية مصرفية، وبذلك فهو يعمل في حقل المال أخذاً وعطاءً وإيداعاً وتوظيفاً، تمويلًا واستثماراً، هذا إلى جانب التزامه بأداء

- كافة الخدمات المصرفية المتعددة والمعروفة في مجال المصارف وهي مرتبطة بتسيير الأعمال التجارية لأفراد ومنظمات المجتمع.<sup>23</sup>
- تسعى شبابيك الصيرفة الإسلامية الى جذب الموارد المالية من عند فئات المجتمع ، وذلك من خلال توفير نظم للإيداع مختلفة الأنماط ، ومتعددة الأنواع ما بين قصيرة الاجال وطويلة، كذلك ما بين الجاري والثابت والادخاري والاستثماري ثم توجه هذه الأموال الى عدة مجالات، إما من اجل استثمارها وفق ضوابط شرعية أو استخدامها في السيولة.
  - تعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية على توجيه الأموال المتاحة لديها للاستثمار، إما من طرفها أو تحويلها إلى جهات ذات خبرة من أجل تحقيق عائد مناسب بأقل المخاطر لاستثماراتها المختلفة، حيث يتحقق الربح لأصحاب رؤوس الأموال والمودعين والمستثمرين لدى تلك المصارف، ما يتيح لهذه المصارف من تحقيق النمو المستمر والصورة الطيبة لدى ملاكها والمودعين والمستثمرين لدى تلك المصارف، ما يتيح لهذه المصارف من تحقيق النمو المستمر والصورة الطيبة لدى ملاكها والمودعين لديها، وهذا بأدوات استثمارية وفق عقود شرعية مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها من العقود.
  - تلتزم شبابيك الصيرفة الإسلامية بالإضافة الى الرقابة المالية الى رقابة شرعية مستقلة ومتخصصة تتولى فحص وتحليل مختلف الأعمال والنشطة في جميع مراحلها، على ضوء الشريعة وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة المناسبة لما هو غير مشروع.
  - تهدف شبابيك الصيرفة الإسلامية الى المساهمة في تنمية مجتمعاتها تنمية تمتد الى جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بصفة عامة.

#### 4- أهداف الشبائيك الإسلامية في البنوك:

تتنوع الأهداف والدواعي للبنوك التي ترغب في فتح فروع إسلامية ومن هذه الظروف ما يلي<sup>24</sup>

- شيوع اعتقاد لدى كثير من القائمين على البنوك التقليدية، بأن المصارف الإسلامية كالبنوك التقليدية في تقديم خدمة التمويل، وخاصة التشابه بين المرابحة والقروض

<sup>23</sup> شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلة لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر ص 519  
<sup>24</sup> نفس المرجع السابق (السرحي، يومي 21/20 مارس 2010، صفحة 04)،

- وبالتالي إمكانية تطبيق المراجعة باليات عملها عزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء فروع إسلامية تابعة لها.
- رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح.
  - المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جذب المصارف الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدانهم.
  - اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية بإتباع أسلوب التدرج.
  - تتعدد وتتنوع أهداف فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية وتختلف من دولة إلى أخرى ومن مصرف لآخر، من أهداف دينية واجتماعية واقتصادية نذكر منها ما يلي: <sup>25</sup>
  - الهدف الديني: بالنظر إلى أن غالبية المسلمين يعتزمون تجنب التعامل مع المصارف التقليدية بسبب تجنبهم للخدمات المحرمة في الشريعة الإسلامية، تعد النوافذ الإسلامية فرصة مثالية لتمكين الجمهور من التعامل بشكل شرعي والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية. يتعلق هذا بتأكيد حظر الربا في هذه العمليات وتشجيع الناس على توجيه مدخراتهم نحو النوافذ الإسلامية، مما يعزز تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحظر احتكار الأموال ونشجع على استثمارها.
  - إيداع المدخرات في هذه النوافذ ليس فقط وسيلة للتوفيق مع القواعد الشرعية، ولكنه أيضا استثمار يخدم المصلحة الإسلامية والمسلمين بشكل عام. خاصة في ظل ارتفاع معدلات الحاجة الحاجة وعدم قدرة الكثيرين على استثمار أموالهم بأنفسهم، يأتي إيداع هذه الأموال في النوافذ الإسلامية كوسيلة لاستثمارها بطريقة تتناسب مع المبادئ الإسلامية.
- هذا النهج يعكس التزام المصارف بتلبية احتياجات وتوقعات المسلمين وتوفير بدائل مالية متوافقة مع قيم دينهم.
- **الهدف الاقتصادي:** إن تشكيل هذه النوافذ الإسلامية يعتبر وسيلة فعالة لجذب الاستثمار، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الادخار لدى الافراد ورغبتهم في الاستفادة من هذه الأموال بشكل يخدم اقتصاد بلدانهم. يعزز هذا النهج من إمكانية استثمار هذه الأموال بما يتفق مع مبادئ والشروط الشرعية الإسلامية، مما يمنع هجرة رؤوس

الاموال الى الخارج. تتيح هذه النوافذ للأفراد للاستثمار بطريقة تحظى بالتوافق مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي تعزز الفرص الربحية للمصارف التقليدية. يساهم إيداع الأموال في هذه النوافذ في تعزيز مسيرة الاستثمار وتوجيه الأموال نحو دعم الاقتصاد المحلي، مما يقلل من احتمال هجرة رؤوس الأموال الى الخارج. في النهاية، يظهر هذا النموذج كفاءة استثمار الأموال بما يتماشى مع القيم الإسلامية، ويسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمصارف وتعزيز التنمية الاقتصادية للدولة.

- **الهدف الاجتماعي:** استثمار الأموال عبر ايداعها في النوافذ الإسلامية سيسهم بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة وزيادة الانتاج، مع اعادة توزيع الدخل الوطني بشكل فعال. بدلاً من تجميد تلك الأموال واحتجازها لدى الأفراد، سيتم إيداعها في هذه النوافذ التي ستعمل على استثمارها وتشغيلها وفقاً للمبادئ الشرعية الإسلامية. تعزز هذه العملية الدور الاقتصادي للأفراد وتعمل على تشغيل قدراتهم ومهاراتهم في مجالات مختلفة، مما يؤدي الى زيادة فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع بشكل عام. إيداع الأموال في هذه النوافذ يسهم في تحفيز الانتاج ويحفز النمو الاقتصادي، مما يعود بالنفع على مختلف فئات المجتمع. من خلال الربط بين المصارف الإسلامية والتخطيط الاقتصادي الشامل، يمكن تحقيق فوائد اجتماعية اوسع، حيث يصبح لديها تأثير ايجابي على المجتمع ككل. يتيح هذا النموذج تحقيق تكامل بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم في تطوير اقتصاد قائم على المبادئ الإسلامية بشكل اكثر فعالية وعدالة اجتماعية.

### ● **هدف التدرج في التحول في الصيرفة الإسلامية الشاملة:**

إن التركيز على استفادة النوافذ الإسلامية من خبرات المترجمة لدى العاملين في المصارف التقليدية يظهر التحدي بفاعلية في تحقيق التحول المستدام نحو النظام المصرفي الإسلامي. يشدد على سهولة سيطرة المصرف او فرعه على هذه النوافذ، وكذلك سهولة الاجراءات القانونية المتعلقة بفتح النوافذ الإسلامية، مما يجعل هذه الطريقة اكثر مرونة وتسهيلاً مقارنة بتأسيس مصرف او فرع جديد. النموذج الذي يبدأ بفتح نوافذ إسلامية ثم جعلها فروعاً للمصارف التقليدية، وفي النهاية الانتقال الى المصارف الإسلامية بشكل كامل، يعتبر منهجاً تدريجياً وعملياً. يتيح هذا النهج تجاوز الصعوبات التي قد تواجه التحول المباشر، ويمكن ان يكون وسيلة فعالة لتبني المبادئ الإسلامية في النظام المصرفي بشكل اكثر استدامة وتكامل. بالإضافة الى ذلك، يبرز هذا النموذج القدرة على التغاير بعض التحديات القانونية والهيكلية التي قد تكون

محددة في حالة التحول المستمر والتدريجي، ويعزز الفرصة لتحقيق أهداف النظام المصرفي الإسلامي بشكل أفضل.

### 5- مقارنة الشبائيك الإسلامية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية:

تتمثل علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في تعامل متبادل يستفيد منه النظام المصرفي ككل، ويخدم المجتمع المالي في العديد من الجوانب التي تميز هذه العلاقة، كالتعاون في الخدمات المالية، وتبادل المعرفة والخبرات، وتوجيه والتشجيع على الممارسات المالية الإسلامية.

**5-1- مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية:** تتعدد الأنشطة البنكية وتتنوع حسب إمكانية كل بنك، ولكنها تتقارب من حيث نوعية الأنشطة البنكية الأساسية ومع ذلك يوجد اختلاف في آلية قبول الودائع، توظيف الأموال وتقديم الخدمات.

### 5-2- المقارنة من حيث نشاط قبول الودائع:

إن تعامل البنوك الإسلامية مع الودائع يختلف عن التعامل البنوك التجارية، فالبنوك التجارية تنظر إلى الودائع على أن واضعها واضع القروض، لأن المقرض لا يلتزم برد القرض عينا، ولا مانع بخلطه بغيره من الأموال، بينما الوديعة في الإسلام تلزم صاحبها يتجنب خلط الأموال مع بعضها بحيث يتعذر تمييزها من بعضها.

هذا بشكل عام ولكن الأمر يختلف حسب نوع الوديعة سواء كان هذا في البنك الإسلامي أو البنك التجاري، وفيما يلي توضيح لأهم الاختلافات بين الودائع في كلا البنكين:

- **بالنسبة لودائع تحت الطلب:** صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية لا يشارك في الربح ولا في الخسارة، على عكس البنك التجاري الذي يحصل فيه المستثمر أو المودع على سعر فائدة ثابت:
- **بالنسبة للودائع الجارية:** صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية والتجارية لا يشارك الخسارة ولا الربح مع المؤسسة، كما أنه لا يحصل على أي فائدة.<sup>26</sup>
- **بالنسبة للودائع الاستثمارية:** البنوك التجارية تعتبر المودع يستحق الفائدة الربوية منذ يوم الإيداع بعد النظر عن كون الأموال المودعة دخلت حيز التشغيل

26 التوجه نحو التعاملات المالية الإسلامية نفس المرجع السابق ص 299

والاستثمار أو بقيت ساكنة خزنة البنك ، على عكس البنك الإسلامي الذي يبدي قيمة الوقت حيث يحسب له حساب منذ وقت الاستثمار .

- **بالنسبة لودائع الادخار (التوفير):** تمنح البنوك التجارية فائدة عليها و تحدد مسبقا عند أدنى رصيد للمودع ، أما البنوك الإسلامية فإن عائد هذه الحسابات متغير حسب ماتدره من إيرادات ، ثم إنها لا تستثمر بأكملها ، بل يستثمر قسم منها ويبقى قسم آخر لتغطية السحب المتوقع لبعضها .

**3-5- مقارنة من حيث توظيف الأموال:** فالمصرف الإسلامي، يقوم باستثمار الأموال المتاحة لديه بتطبيق عدة سياسات استثمارية إسلامية، من أهمها سياسة المضاربة ، وسياسة المشاركة وسياسة المرابحة، الإجارة ، وسياسة الاستصناع ، وغيرها، وجميع هذه السياسات الاستثمارية يتضافر من خلالها عنصر رأس المال على عنصر العمل ، ويكون الدور الأساسي فيها لعنصر العمل ، وهي تركز على أساس القاعدة الإسلامية العادلة "الغنم بالغرم" الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، من خلال تحريك رأس المال ، ودفعه لتدفق في المشروعات الإنتاجية المختلفة ، تلك المشروعات التي يترتب عليها توفير فرص العمل للعاطلين ، وتحقق للمجتمع ككل، فرصة الاستفادة من هذه الاموال ، سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

أما المصاريف التقليدية ، فإن أهم سياساتها في توظيف أموالها هي سياسة الإقراض بفائدة وهذا النشاط يمثل ما يقارب 75% من أنشطة هذه المصاريف حاليا .

**4-5- المقارنة من حيث الخدمات:** تقوم البنوك الإسلامية بمختلف الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية كتجميع الزكاة وإنفاقها وصرف القرض الحسن : والجدول الموالي يوضح ذلك.<sup>27</sup>

**الجدول 1-1: أهم الفروقات الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات**

عنصر المقارنة	البنك الإسلامي	البنك التجاري
المفهوم	مؤسسة مالية بنكية تستقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغرم للاتجار بها واستثمارها ووفق مقاصد شرعية	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه

<sup>27 27</sup> التوجه نحو التعاملات المالية الإسلامية نفس المرجع السابق ص 299

عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات بنكية كخصم الاوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان		
مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين /المودعين والمستثمرين	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة البنكية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا	طبيعة الدور
يقوم على أساس القاعدة الافتراضية بسعر فائدة	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية ووفق لمبدأ الربح والخسارة	أساس التمويل
مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقرض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات	صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. صاحب حساب استثماري فهو رب المال. مشتري/بائع مؤجر ، مستأجر في جميع أنواع البيع الحلال	صفة المتعامل معه
يحظر عليه ممارسة التجارة او الصناعة يحضر عليه شراء عقارات غير التي يحناج اليها لننارسة اعماله يجوز له ان يشتري لحسابه الخاص اسهم الشركات التجارية الاخرى في حدود نسبة محددة من امواله الخاصة او بناء على الموافقة المسبقة من البنك المركزي	يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشرائها العقارات والتعامل فأي أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية	المحظور والجائز
يستطيع اصدار اسهم ممتازة	يستطيع اصدار صكوك استثمارية عامة و خاصة بمشروع او قطاع معين	الموارد المالية الذاتية

الوارد المالية الخارجية	حساب الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة، والوكالات في الاستثمار المطلقة أو المقيدة	الودائع والقروض على أساس الفائدة
استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بالفائدة
الوظيفة الرئيسية	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب المال كما يكون رب المال وأصحاب العمل	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة
الادخار تنمية الوعي	الادخار تأجيل الانفاق	طبقا للنظرية الوضعية
الادخاري	عاجل غير آجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد الأغنياء والفقراء ويتم بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقا لدوافعهم الخاصة	الادخار هو الفائدة من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي في الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموما
المتاجرة على الملكية	يعتمد على استثمار الاموال والاتجاهات وفق الصيغ والأدوات الشرعية	يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات
الربح	يتحقق بأسباب الشرعية ما: المال، العمل، الضمان، وفق المعايير الشرعية	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك
الخسارة	يتحملها البنك اذا كان رب المال في المضاربة وبقدر رأس المال دائما في المشاركات	يتحملها المقرض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها
الرقابة	ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية ومراقبات الحسابات، والسلطات النقدية	نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، ومراقبة الحسابات والسلطات النقدية

صندوق الزكاة	أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية	لا مكان له فيه
مقاصد الشرعية و أولوياتها	من أهم محددات آليات العمل وممارسة النشاط	ليس لها مكان فيه وإن حصل بعد التوافق فهو جزئي

المصدر: تقرير بنك الشام، المصرف الإسلامي الأول في سوريا، 17 أيلول 2006-  
بتصرف-

5-5 مقارنة من حيث الموارد والاستخدامات: من خلال ما سبق تفصيه حول هيكل الموارد  
والاستخدامات كل من البنك التجاري والإسلامي، يمكننا المقارنة بينهما من خلال:

مقارنة هيكل الموارد في البنوك التجارية والإسلامية: تنقسم مصادر الأموال في كل من البنك  
الإسلامي والتجاري الى قسمين كما يلي:

بالنسبة للبنك التجاري: تتمثل في مصادر داخلية وخارجية وهي كما يلي :

المصادر الداخلية وهي رأس المال المدفوع والاحتياطيات، المخصصات، الأرباح المحتجزة أما  
المصادر الخارجية الودائع بأنواعها (الودائع الجارية تحت الطلب، الادخارية، والاستثماري  
(...

بالنسبة للبنك الاسلامي: تتمثل في مصادر داخلية وخارجية وهي كما يلي:

المصادر الداخلية وهي رأس المال المدفوع، الاحتياطيات، المخصصات، والأرباح المحتجزة أما  
المصادر الخارجية تتمثل في الودائع بأنواعها بالإضافة للحسابات الاستثمار (المخصص  
والعام) صكوك الاستثمار .

من خلال عرض مصادر الأموال لكل من البنك التجاري والإسلامي يمكننا التوصل الى  
الاستنتاج التالي:

أوجه التشابه:

للبنك التجاري والإسلامي مصادر رئيسية للأموال والتي تتمثل في مصادر داخلية ومصادر  
خارجية غير ذاتية أهمية رأس المال المدفوع لكلا البنكين.

المخصصات والأرباح المحتجزة لا تختلف لدى كل من البنكين الإسلامي والتجاري.

مصادر الأموال الخارجية تشمل كل أنواع الودائع غير أن البنك الإسلامي يزيد بحسابات الاستثمار (الخلاص العام).

أوجه الاختلاف :

أصحاب رأس المال في البنك التجاري شركاء في الربح والخسارة على عكس البنك الإسلامي، الاحتياطات في البنك التجاري تقطع من أرباح البنك خلال سنوات نشاطه على خلاف البنوك الإسلامية فهي تقطع من أرباح المساهمين؛

تعتمد البنوك التجارية في مصادرها على القروض فهي تقرض وتقرض على عكس البنك الإسلامي الذي يتسم بغياب القروض الربوية إلى ما يعرف بالقرض الحسن وفيما يلي:

**الجدول 1-2: مقارنة المكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كل من النظامين الإسلامي والتقليدي**

مصادر أموال المصرف التقليدي	مصادر أموال المصرف الإسلامي
الموارد الخارجية (الودائع+القروض) ودائع الزبائن (أفراد ومؤسسات) ودائع جارية (حسابات جارية/ تحت الطلب) ودائع ادخارية (حسابات التوفير) ودائع للأجل شهادة ادخار شهادات إيداع دائنون مختلفون مطويات قصيرة مطويات تحت الطلب تخص المصارف الأخرى مطويات لأجل تخص المصارف الأخرى القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل دائنون مختلفون مطلوبات مثل الضرائب والمصروفات المستحقة غير المدفوعة	الموارد الذاتية راس المال الاحتياطات الاجبارية الاحتياطات الاختيارية الأرباح المحلية(المحتجزة) المدورة من بداية السنة الربح المتحقق خلال السنة (أرباح مقترح) توزيعا على المساهمين علاوات الإصدار (الضمنية) إن وجدت الموارد الخارجية (الودائع) الحسابات الجارية حسابات التوفير (الادخار) حسابات الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل حسابات الودائع الثابتة ذات الأجل المحدد الموارد الأخرى احتياطات و أنصبة غير مخصصة لتوزيع

حقوق الملكية رأس المال الاسمي الجزء غير المدفوع الاحتياطات النقدية والقانونية الاحتياطات الاختيارية علاوات الاصدار الضمنية الارباح والخسائر	توزيعات أرباح وعوائد ودائع تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات وخطايا الاستثمار والمخاطر الأخرى حسابات صندوق الزكاة وأوراق الدفاع حسابات نظامية دائنة (تمثل التزامات الزبائن مقابل الضامات والقبولات)
---	--

المصدر: قحطان رحمي وهيب، مصادر الاموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2006، ص ص: 13-14.

مقارنة هيكل استخدامات البنوك الإسلامية والتجارية:

وفي ضوء التحليل بنود استخدامات الاموال ومكوناتها يمكن التوصل الى النتائج الآتية:

ان جانب استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية يستمد الى حد كبير عاى تقديم القروض والسليدات والتوظيفات الأخرى قصيرة الاجل؛

تمتاز استخدامات الاموال لدى المصارف الإسلامية بتنوعها وتعدد الأطراف المستفيدة منها فضلا عن تباين مواعيد استحقاقها و أمس احتساب الفوائد عليها؛

عدم ظهور حساب القرض وبفائدة لعدم تعامل البنوك الإسلامية بها أخدا وعطاء وهذا ما تعمل به تمويل البنوك التجارية واختلاف عن البنوك الإسلامية التي تعمل بحساب القروض الحسنة بتكلفة التمويل ؛

اعتماد البنك التجاري على الاستثمار في الاوراق التجارية (المكبيلات والحوالات المخصوصة) على عكس البنك الإسلامي الذي يحوم مثل هذه المعلومات لما تنطوي عليه من محظورات شرعية.

5- **متطلبات فتح النوافذ الإسلامية:** يتم انشاء النوافذ تبعا لمجموعة من الضوابط نذكرها فيما يلي: 28

**5-2-1- الضوابط الشرعية:** تمثل أساس عمل النوافذ الإسلامية وتعتمد على:

تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع النشاطات.

تشكيل هيئة رقابة شرعية تظم الفقهاء والمختصين في المالية الإسلامية.

تطبيق احكام الرقابة الشرعية للتأكد من العمليات المعتمدة.

التزام واستعداد سلطة البنك التقليدي على تطبيق الاحكام الشرعية للنوافذ الإسلامية.

الفصل المالي والمحاسبي بين عمليات النافذة الإسلامية وعمليات التقليدية للبنك.

**5-2-2- الضوابط القانونية:** تتمثل في التشريعات والقوانين التي تسيّر العمل المصرفي

داخل بلد ما، وتجدر الإشارة إليه هو اختلاف هذه الأخيرة من دولة لأخرى وهو ما يجعل

ممارسة العمل المصرفي بصفة عامة صعب لا سيما في حالة عدم وجود قانون ينظمه

ويراقبه بعيدا عن قانون التنظيم العمل الربوي. يتعلق هنا باليات تسيير وتنظيم النشاط

المصرفي من قبل البنك المركزي.

**5-2-3- الضوابط الادارية:** ترتبط بوجود إدارة مستقلة للنافذة الإسلامية داخل البنك

التقليدي، مما يسمح بمتابعة وتطوير منتجات النافذة ورفع كفاءتها، كما يجب اعتماد الفصل

المالي والمحاسبي للنافذة عن باقي ادارات البنك التقليدي حتى يتم تطبيق مبدأ عدم اختلاط

الاموال ومن تم تحقيق مبادئ العمل المصرفي الإسلامي.

**5-2-4 الضوابط المالية والمحاسبية:** يتعلق الأمر بتطبيق مبدأ الفصل بين مصادر

الاموال التابعة للنافذة الإسلامية ومصادر أموال البنك التقليدي مع التأكد من ضرورة

استقلالية العمليات المالية والمحاسبية التابعة للنافذة. يكون ذلك بتخصيص قسم لعمليات

الميزانية والقوائم المالية (كل ما يتعلق بإعدادهما) تابع للنافذة يعمل على الاشراف على كافة

العمليات وتدقيقها.

**6- المؤيدون والمخالفون للنوافذ الإسلامية:** هناك خلاف فقهي واقتصادي بين من

يرى امكانية وجود نوافذ اسلامية في ابنوك التقليدية وبين من يرى عدم جوازها حيث

(الشريف، 2009)

**6-1- المؤيدون للنوافذ الإسلامية:** يرى أصحاب هذا الاتجاه انه يمكن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية بشرط التزام تلم الفروع باحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، ويستدلوا على ذلك بما يلي:

أن الفروع الإسلامية تلعب دورا فعالا في مكافحة الربا، حيث تعتبر وسيلة لرفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية. يعزز هذا التحول من التزام النظام المصرفي بقيم ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أن الفروع الإسلامية تعد بديلا واقعيا في بعض الدول حيث تواجه صعوبات في الحصول على تصاريح لانشاء المصاريف الإسلامية في الوقت الحالي. هذا يشير الى اهمية دور هذه الفروع في تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة في ظل التحديات القانونية والتنظيمية.

أن نجاح الفروع الإسلامية قد يشجع المصاريف الربوية على التحول الكامل الى النظام المصرفي الإسلامي، مما يعكس التأثير الايجابي لتلك الفروع في تشجيع التغيير النظامي.

أن الفروع الإسلامية تمثل خطوة تدريجية في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، حيث يمكن هذا التحول التدريجي من تطبيق بعض الاحكام المبادئ بمرونة، متسقا مع منهج التدرج الذي يعتمده الاسلام في تطبيق تعاليمه.

أن الفروع الإسلامية ستسهم في اكتساب التقنيات المتقدمة والخبرات المتراكمة من المصاريف الربوية، مما يعزز ويطور العمل المصرفي الإسلامي ويزيد من فعاليته، ويعزز بالتالي الابتكار والتقدم في هذا المجال.

**6-2- المعارضون للفروع الإسلامية:** الآراء المعارضة تتسم بمجموعة من الحجج والملاحظات:

**6-2-1- تابعة الفروع الإسلامية للمصارف الربوية:** يعتبر أصحاب هذا الرأي أن الفروع الإسلامية تعتبر تابعة للمصارف الربوية، وبناءا على ذلك، يحكم عليها بنفس الاحكام التي يحكم بها على المصارف الربوية الام، ويستدلوا على ذلك بما يلي: قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون".

**6-2-2- اختلاط الأموال الحلال بالحرام:** يشير البعض الى صعوبة فصل الأموال بين الفروع الإسلامية والمصارف الربوية، ويثبتون بأن فائض السيولة قد يتحول الى مصارف ربوية، ما يعتبرونه دعماً غير مشروع للربا.

**6-2-3- استمرار التعامل بالربا:** يلاحظ ان المصارف الربوية تستمر في التعامل بأساليب ربوية رغم نجاح الفروع الإسلامية، مما يثير انتقادات حيال التزامها الشرعي ويظهر عدم اعتبارها لقضية الربا بشكل جاد ولقوله تعالى: " أفتمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون ".

**6-2-4- استخدام الفروع كوسيلة تسويقية:** يعتبر البعض أن الفروع الإسلامية لا تمتلك دافعا إيمانياً وإنما تستخدم كوسيلة تسويقية للاستفادة من الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية.

**6-2-5- عدم الالتزام بالمنهج الإسلامي:** يؤكد البعض على غياب الالتزام بالمنهج الإسلامي في فروع البنوك الإسلامية، معتبرين أنها لا تتبنى قيم الإسلام بشكل جوهري، وإنما تستخدم الشعارات الإسلامية بطريقة شكلية.

**6-2-6- تزامن الشعارات مع اتجاهات السوق:** يشكل بعض الأفراد في النوايا الإيمانية للمصارف الربوية، معتبرين أن استخدامها للفروع الإسلامية بتزامن مع اتجاهات السوق وليس بدافع إيماني.

### **6-3- القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية للضرورة:**

أصحاب هذا الرأي يركزون على الجوانب العملية والواقعية لموقفهم، ويعتبرون التعامل مع الفروع الإسلامية في حالة عدم وجود بديل شرعي متاح كضرورة. من بين الدلائل التي يستندون إليها.

### **6-3-1- الإشكالية الشرعية للضرورة (الضرورات تبيح المحظورات):**

يستشهدون بمفهوم ضرورة في الشريعة الإسلامية، حيث يجوز اللجوء الى الحلول غير المثلى في حالة الضرورة، وهم يرون أن توفير الخدمات المصرفية يمكن أن يعتبر حالة من هذه الضرورات.

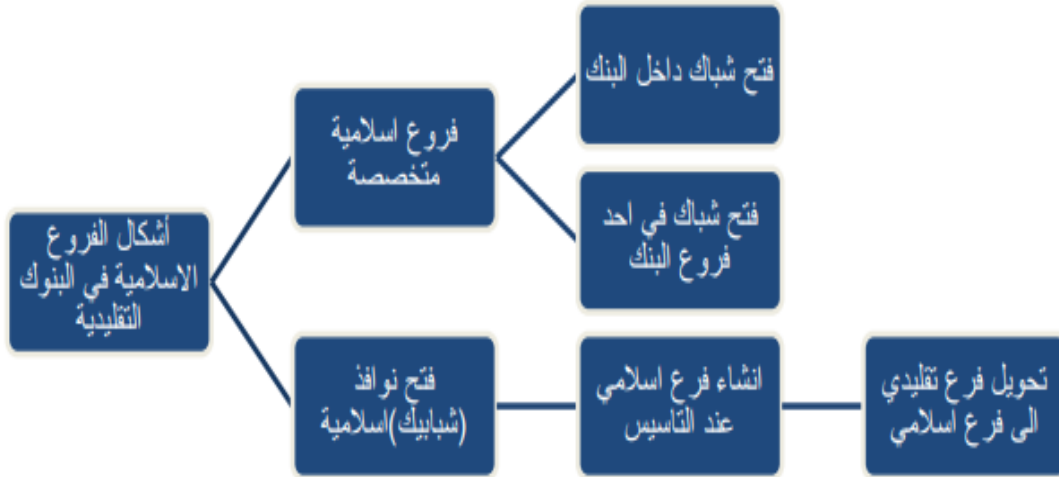
**-6-3-2- تفضيل التعامل مع الفروع الإسلامية على المصارف الربوية الرئيسية:**

يرى بعضهم أن تفضيل التعامل مع الفروع الإسلامية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط على المصارف الربوية لتحويل نحو نموذج مصرفي إسلامي بشكل كامل، وهو ما يمكن أن يكون إيجابياً على المدى البعيد.

في الختام، يعكس هذا الرأي استراتيجية عملية لتحقيق التوازن بين الالتزام بالمبادئ الإسلامية ومواجهة الواقع الاقتصادي والمصرفي الحالي.

**7 أشكال النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:**

الشكل 1-1: الشكل التنظيمي لفتح شبائك إسلامية بالبنوك التقليدية



المصدر: (احمد، 2023)

**7-1- فروع إسلامية متخصصة:**

هذا حيث يقوم البنك التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة الى فروع تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع اما تابعة لادارة الفرع او تنشئ لها ادارة خاصة، ويعتبر انشاء فروع مستقلة تابعة للبنوك التقليدية هو الشكل الاكثر شيوعا، والاكثر مصداقية وهو الشكل الذي وضعت له الضوابط الشرعية من جانب بعض البنوك المركزية، ومن مزايا هذا الشكل أنه يمكن فصل عمليات ونتائج الفرع عن نتائج المصرف التقليدي ومن ثم بيان نتائج الاعمال من ربح وخسارة، ومن عيوب الشكل أن التساؤل سيظل قائما عن شكل العلاقة بين الفرع و المركز الرئيسي وكذلك يثير تساؤلات حول فصل الاموال الخاصة بالفرع الذي يقدم المعاملات الإسلامية والفروع التقليدية وعن مصادر تمويل راس مال الفروع الإسلامية.

### شبابيك إسلامية في الفروع التقليدية:

هنا النوع ينطبق على حالة الجزائر حيث يقوم البنك التقليدي بتخصيص يتوافد أو شبابيك إسلامية في الفروع التقليدية يعمل هذا الشكل على تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعاملات الإسلامية، وقد كان لهذا الشكل العديد من ردود الأفعال، فبينما يرى البعض أنها بداية للتحويل للعمل المصرفي الإسلامي، يرى آخرون أن هذا شكل من فقدان المصداقية، كما تثير الممارسة العملية مشكلات تطبيقية بالنسبة لأسلوب توظيف الأموال وفصلها والأنظمة المحاسبية والتمويلية وغيرها من السياسات

### 3- الاطار التشريعي لعمل النوافذ الإسلامية في الجزائر

بدأت الجزائر الاهتمام بالصيرفة الإسلامية منذ تسعينات القرن الماضي وهذا في اطار اصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتم انشاء اول بنك اسلامي في الجزائري وهو بنك البركة ليليه بنك السلام وكانت تعمل وفق القوانين المنظمة السوق التقليدية (قانون النقد والفرس 90-10 والأمر 03-11 سنة 2003) إلى غاية سنة 2018 وصدور أول نظام يجدد العمليات المصرفية الإسلامية.

### 1- النظام 02-18<sup>29</sup>

يعتبر النظام رقم 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، الذي تضمنه العدد 73 من الجريدة الرسمية، الصادر في 09 ديسمبر 2018، أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تحديد شروط الترخيص من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات

29 نفس المرجع السابق (نوازي وخبيل، 2021)

المالية المعتمدة بممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والتي سميت في النظام بالصيرفة التشاركية من الأمر رقم وقد عرفها كما يلي: تعرف عمليات مصرفية الصيرفة التشاركية بكل العمليات التي تجرى من قبل المصارف والمؤسسات المالية، والتي تصنف ضمن فئات العمليات المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من القانون الصادر في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمكمل وتتعلق هذه العمليات تلقي الأموال، وتوظيفها، وتقديم الخدمات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، دون أن يترتب عليها التحصيل أو تسديد الفوائد. وتشمل هذه العمليات فئات المنتجات التالية: المراحة، المشاركة، المضاربة. الإجارة الاستصناع السلم، وكذا الودائع في حسنابات الاستثمار. ويستنتج من هذه المادة من خلال تحديد هذه المنتجات بالضبط أنه لا يمكن للمصارف التي تقدم هذه الخدمات في الجزائر، أن تقدم صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، غير المذكورة في هذه المادة، على غرار المزارعة والمساقاة والمعارضة. وقد تم ذكر هذه المنتجات وتعريفها بالتفصيل في النظام رقم 20-22 المؤرخ في 15 مارس (202)، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية في المواد من 15 إلى 12.

### شروط فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر :

بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة لمنتجاتها وفقا لأحكام الشريعة، أن تقوم بتقديم المعلومات التالية ومن النظام 18-02 المشار إليه : طلب الترخيص المسبق: يجب تقديم طلب رسمي للحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر.

بطاقة وصفية للمنتوج التقديم وثيقة تصف المنتج المراد تقديمه بشكل دقيق، موضحا جوانبه المالية والشرعية.

رأي مسؤول رقابة المطابقة الحصول على رأي مسؤول قسم المطابقة في المصرف أو المؤسسة المالية حول توافق المنتج مع الأحكام الشرعية.

ضمان الاستقلالية اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية .

تقييم الهيئة المؤهلة بعد الحصول على الترخيص من بنك الجزائر، يتوجب على المصرف أو المؤسسة الثانية تقديم منتجاتها إلى تقييم من قبل الهيئة الوطنية المؤهلة قانوناً لضمان مطابقتها الأحكام الشرعية

### 3-2-النظام 02-20

صدر النظام رقم 02-20 في 15/03/2020، والذي بعد تعديلاً للنظام السابق رقم 18-112 الصادر في 14 نوفمبر 2018 المتعلق بالصيرفة التشاركية. يتميز هذا النظام بعض النقاط الجديدة والتحسينات التي لم تكن موجودة في النظام السابق، وفيما يلي أبرز هذه النقاط<sup>30</sup>

تسمية النظام يتم تسمية هذا النظام ب "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المنطقية عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، يلاحظ استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بدلاً من الصيرفة التشاركية المستخدمة في النظام السابق.

ترخيص مسبق من بنك الجزائر: يشترط الحصول على ترخيص غسل من ذلك الجزائر التقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتضمن هذا الترخيص الحصول على شهادة مطابقة شرعية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

النسب الاحترافية: تشدد على ضرورة على البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحتفظ بسبب احترافية وفقاً للمعايير التنظيمية مخالفة للبنوك الأخرى العاملة في الجزائر .

تحديد العمليات الإسلامية: يقوم النظام تحديد ثماني عمليات في إطار الصيرفة الإسلامية، مثل المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم الاستصناع، وحسابات الوقائع، والودائع في حسابات الاستثمار .

هيئة رقابة شرعية: يلزم البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية بوجود هيئة رقابة شرعية مكونة من أعضاء يعينون من قبل الجمعية العامة للبنك، ويتعلق هذا بشكل أكبر بالبنوك التقليدية التي تفتح نوافذ إسلامية.

30 نفس المرجع السابق (خطوي وبن موسى، 2021).

استقلالية النوافذ الإسلامية : يشدد على الضرورة للتوافق الإسلامية أن تحتفظ بالاستقلالية المالية والإدارية من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي هيكل البنك وتوفي هيكل التنظيمي مستقل.

### 3-3-التعليمة 03-20:

صدرت هذه التعليمة عن بنك الجزير وذلك التدارك أغلب النقائص التي سجلها النظام رقم (02-20) خاصة فيما يتعلق بالتعريفات المقدمة المختلف الصيغ والتي اتسمت بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الأولى من التعليمة العرض من صدور ها وهو الجديد منتجات التمويل المدرجة في المادة الرابعة من النظام 02-20، حيث تم بموجب هذه التعليمة ضبط أهم الإجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحددة في النظام 02-20، بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف وقد تضمنت التعليمة مواد فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية، لكن ما نلاحظه هو أنه شارف من أن التعليمة جاءت لتعدل وتصحح بعض النقائص في النظام 02-20، إلا أنها ، التدارك النقائص التي سجلت صوص تضمن أي مادة حول السيولة في التوافق الإسلامية<sup>31</sup>

### ملاح نظام نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

من خلال النظام رقم 2020-2 لبنك الجزائر، والتعليمة رقم 3-2020 يمكن إبراز ملاح نظام نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر فيما يلي :

مفهوم نافذة أو شباك الصيرفة الإسلامية:

يقصد بشباك أو نافذة الصيرفة الإسلامية بأنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية

مفهوم العمليات البنكية لنوافذ الصيرفة الإسلامية:

العملية البنكية المتعلقة بنوافذ الصيرفة الإسلامية، هي كل عملية بنكية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد الفوائد.

### منتجات نوافذ الصيرفة الإسلامية:

31 نفس المرجع السابق (بمينة، 2022)

تم تحديد منتجات نوافذ الصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص ممثلاً في سبع منتجات منها خمس منتجات خاصة بجانب الاستخدامات وهي: المرابحة والمشاركة، والمضاربة والاجارة بالاستصناع، والسلم ومنتجين خاصين بجانب الموارد وهما: حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار.

### اعتماد منتجات نوافذ الصيرفة الإسلامية:

تخضع المنتجات المذكورة سلفاً إلى طلب ترخيص مسبق لدى تلك الجزائر يتضمن ملف يتكون على وجه الخصوص من الوثائق التالية :

شهادة المطابقة الأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

بطاقة وصفية للمنتوج .

رأي مسؤول رقابة المطابقة المصرف أو المؤسسة المالية.

الإجراء الواجب اتباعه الضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية .

استقلالية نوافذ الصيرفة الإسلامية:

تم إبراز استقلالية نوافذ الصيرفة الإسلامية من خلال النص على ما يلي :

أن يكون شبك الصيرفة الإسلامية مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

الفصل الكامل على المجاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المخصصة حصرياً لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية.

أن تكون حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

تضمن استقلالية شبك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصرياً لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

### الإفصاح:

وذلك من خلال ما يلي:

اعلان الزبائن بجدول التسعيرات لمنتجاتها، والشروط الدنيا والقصى التي تطل عليهم.  
اعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.

الرقابة الشرعية:

وذلك من خلال الزامية تعيين بالبنك أو المؤسسة المالية التي تمارس العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية هيئة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

وتكون مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشرعية في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية بالصيرفة الإسلامية

### تقويم توافد الصيرفة الإسلامية في الجزائر: 32

نظرا لان تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر مستحدثة بالنظام رقم 2-2020، والتعليمة رقم 3-2020 ولم تنل حظها الواجب التطبيق فسوف نتناول تقييمنا للنوافذ من خلال ما يلي:

يعد هذا النظام والتعليمة خطوة للأمام نحو النظام المصرفي الإسلامي لاسيما ما يتعلق بوجود تشريع له، والحرص على استقلالية النوافذ الإدارية والمالية والمحاسبية وتعزيز الرقابة الشرعية على أعمالها، ولكن هذه الخطوة أمر كتابية في من دول مثل الجزائر تتسمبتسخ الإسلام في نفوس أبنائها، ومع ذلك فما لا يدرك كله، لا يترك جله، والفرصة مواتية لتلك النوافذ لابرار وجودها وصبغ معاملاتها بالإسلام ظاهرا وباطنا، وكسب ثقة الناس من خلال مصداقية معاملاتها الشرعية، ومن ثمفتح المجال لتدعيم التحول الكامل، فضلا عن تاسيس كصارف اسلامية جديدة.

مما يؤخذ على هذا النظام والتعليمية عدم النص على تأسيس مصارف إسلامية أو توفيق وضع المصارف القائمة التي التمارس العمل المصرفي الإسلامي، واقتصر الأمر فقط على العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية دون تناول ذلك بصورة شاملة ووافية .

كما جاءت العديد من المواد في النظام وسارت على نهجه التعليمية بصورة تحتاج مزيد من الدقة في العرض، فعلى سبيل المثال تم لاسيما تحديد العملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بأنها كل عملية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، مع أن هناك شرطا مهما لا يمكن إغفاله وهي أن تكون العملية كذلك مشروعة أي خارج دائرة الحرام. كما جاءت بعض تعريفات العمليات البنكية غير دقيقة لا سيما المضاربة والاستصناع والاجارة.

وفي التعليم رقم 3-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات وخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية إن كانت تم مراعاة الجوانب الشرعية في التعامل بجائزة السداد المبكر وعدم الإلزام بالتخلي عن جزء من هامش الربح في حالة الدفع المسبق من الزبون، فإنها في الوقت نفسه فتحت الباب لغرامة التأخير التي هي في حقيقتها ذريعة لفتح باب من أبواب الربا والأولى سد الذرائع الموصلة للحرام ، بل والأخطر أنها فتحت الوكالة للزبون في المرابحة للشراء باسم البنك تحت باب الاستثناء وهذا ما يحول بين نافذة الصيرفة الإسلامية والدور الأساسي المخول لها، وتحملها المخاطر، والدفع بها السير في ركاب المحاكاة والتقليد للعمل المصرفي التقليدي.

كما حدد النظام العمليات البنكية على سبيل الحصر من خلال منتجين لتلقى الأموال، وخمسة الاستثمارها، مع أن هناك العديد من المنتجات الاستثمارية الأخرى التي تصلح بصورة رئيسة لدعم الاستثمار في الجزائر ومنها الوكالة بالاستثمار والجمالة فضلا عن المشاركات الزراعية من مزارعة ومسافة ومغارسة .

كما أن النظام وإن كان أبرز دور وأهمية الرقابة الشرعية إلا أن هناك غموض في جهة الإفتاء أو التشريع لنوافذ الصيرفة الإسلامية، فلا شك أن المنتج سيكون من صنع وتصميم البنك أو المؤسسة المالية ومطابقته للشرعية من قبل هيئة الرقابة الشرعية، ولن يتم طرحه للتسويق إلا بعد الترخيص من بنك الجزائر ومتطلباته من الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا أمر جيد لكن مع ذلك جهة التشريع والتعليمات الرقابية الشرعية غير واضحة، كما أن وجود هيئة رقابة شرعية تعينها الجمعية العامة للنك أو المؤسسة المالية للرقابة على المنتجات هو أمر غير كاف وفق الحوكمة الشرعية ومتطلباتها، والأولى أن لا تكون هناك هيئة رقابة شرعية في الأساس ويكتفى برقابة شرعية داخلية من خلال إدارة المراجعة الشرعية. داخل

النوافذ، فضلا عن الإدارة العامة للرقابة الشرعية (التفتيش) بالمركز الرئيسي لبنك أو المؤسسة مالية، إضافة إلى رقابة خارجية من خلال مراجعين شرعيين خارجيين، فضلا عن رقابة شرعية من قبل إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزي.

**المحور الرابع:** دور البنك المركزي في دعم نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر: <sup>33</sup>

أشار النظام رقم 2-2020 على أنه ما لم ينص عليه النظام تخضع العمليات القواعد الصيرفة التقليدية وهذا الأمر يتطلب مراعاة البنك المركزي لطبيعة نشاط نوافذ الصيرفة الإسلامية سواء فيما يتعلق بالدور الرقابي للبنك المركزي بصفته مسئولاً عن السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية للدولة، إضافة إلى الدور التمويلي بصفته بنك البنوك والملجأ الأخير لها.

أولا الدور الرقابي للبنك المركزي:

يمارس البنك المركزي دوره الرقابي من خلال العديد من الأدوات والأساليب الرقابية، وتسرب تلك الأدوات على البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية على السواء، وسوف نتناول عددا منها فيما يلي:

### **الاحتياطي القانوني (النقدي):**

يلزم البنك المركزي البنوك الأخرى الخاضعة للرقابة بالاحتفاظ في حساب خاص لديه بأرصدة دائنة بدون عائد غالباً بنسبة معينة مما لديها من أرصدة الودائع.

ويهدف البنك المركزي من استخدام هذه السياسة إلى التأثير في قدرة البنوك على خلق النقود من خلال التحكم في حجم الائتمان الممنوح من هذه البنوك، وكلما كانت هذه السنة منخفضة كلما زادت قدرة البنوك على منح الائتمان زادت قدرتها بالتالي على خلق النقود وبالتالي تساهم في زيادة العرض النقدي وإحداث الموجات التضخمية والعكس بالعكس، ولذلك يعتبر البنك المركزي هذه السياسية أداة لتعقيم الآثار التضخمية لقدرة هذه البنوك على التوسع في منح الائتمان وخلق النقود.

كما قد يهدف البنك المركزي من استخدام هذه السياسة أيضا إلى تأمين طلبات العملاء لأي مسحوبات طارئة علي ودائعهم، حيث تتيح هذه السياسة للبنك المركزي دعم البنوك الأخرى في هذه الظروف، بهدف حماية الأموال المودعين وضمان ردها اليهم.

<sup>33</sup> تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية -دراسة حالة الجزائر ص 191

وعلى أية حال فإنه بالنظر الى تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني يتبين انها لا تتواءم مع طبيعة حسابات الاستثمار في نوافذ الصيرفة الإسلامية لاختلافها من طبيعة الودائع لاجل في البنوك التقليدية.

فهذه الأموال يقدمها أصحابها النوافذ بغرض استثمارها على أساس نظام المضاربة، وفعالنتائج الفعلية للاستثمار من ربح او خسارة ومن ثم فليست مضمونة على نوافذ الصيرفة الإسلامية بردها كاملة لأصحابها كما هو الحال بالنسبة الودائع الاجلة بالبنك التقليدي والتي تعتبر ديونا في ذمة البنك ولا تضمن النوافذ سوى الودائع الجارية باستحقاقه ربحها، لقوله صلى الله عليه وسلم "الخراج بالضمان". ومن ثم فان المنطلق يقر إمكانية تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية دون الاستثمارية في نوافذ الصيرفة الإسلامية، وذلك لكون البنك يضمن رد تلك الودائع لعملائه.

ومن ناحية أخرى تستخدم نوافذ الصيرفة الإسلامية هذه الأموال في استثمارات حقيقية ولا توجهالى الإقراض النقدي، ومعنذلك ان قدرة نوافذ الصيرفة الإسلامية على خلق النقود وزيادة العرض النقدي تعتبر محدودة جدا إذا ما قورنت بحالة التمويل بالقروض في البنوك التقليدية.

ويمكن القول إن سياسة الاحتياطي القانوني تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد نوافذ الصيرفة الإسلامية على غير رغبة المودعين وتتعارض مع حسن استثمار المال كاملا ، وهو ما يؤثر سلبا على العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية، وهو ما يظهر أرباحنوافذ الصيرفة الإسلامية أقل من المفترض، وبذلك لا يعكس العائد الموزع كفاءة التوظيف بنوافذ الصيرفة الإسلامية.

### **السيولة النقدية:**

يلزم البنك المركزي البنوك الأخرى الخاضعة له بضرورة الاحتفاظ بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة حتى يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة ويسر في حالة زيادة حركة المسحوبات من قبل المودعين عن المعدل المتوقع.

ويهدف البنك المركزي من تطبيق سياسة السيولة النقدية إلى حماية البنوك الخاضعة لرقابته من التعرض للأزمات سيولة مفاجئة وذلك بتأمين قدرتها على مواجهة طلبات السحب المفاجأة التي قد تواجه هذه البنوك وقد لا تستطيع الوفاء بها.<sup>34</sup>

و تطبيق هذه السياسة لا يوائم مع طبيعة الحسابات الاستثمارية في نوافذ الصيرفة الإسلامية - أيضا - حيث ان العلاقة بين النوافذ والزبائن قائمة على مبدأ المشاركة في الغنم والغرم ، فلا يوجد التزام عليها برد اموال مودعيها كاملة لأصحابها كما هو الحال بالنسبة للودائع لأجل البنوك التقليدية، كما ان توظيفات النوافذ الإسلامية ليست قروضا كما هو الحال في البنوك التقليدية بل ترتبط ارتباطا مباشرا بالعملية الاستثمارية.

كما ان العديد من عناصر موجودات الاصول السائلة التي يتطلبها البنك المركزي لحساب نسبة السيولة النقدية لا يمكن لنوافذ الصيرفة الإسلامية الاحتفاظ بها او التعامل فيها كالسندات والأذونات بأنواعها المختلفة ، علما بأن هذه العناصر لها اهميتها في البنوك التقليدية ، وفي الوقت نفسه تقتصر الموجودات السائلة لدى نوافذ الصيرفة الإسلامية على النقدية بالخرزينة والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وهي عادة لا تدر عوائد مالية، على العكس من معظم عناصر الموجودات السائلة لدى البنوك التقليدية والتي تدر عائدا.

وهكذا فان تطبيق سياسة السيولة النقدية على نوافذ الصيرفة الإسلامية يؤدي بالطبع الى احتفاظها بنسبة كبيرة من الودائع الاستثمارية للعملاء في شكل أصول سائلة، مما يقلل من القوة الاستثمارية لتلك الودائع، ومن ثم انخفاض ربيحتها. لذا فان المساواة في هذه النسبة بين نوافذ الصيرفة الإسلامية والبنوك التقليدية يضع النوافذ الإسلامية في موضع غير تنافسي وغير عادل. والعدالة تتطلب التمييز بين نوافذ الصيرفة الإسلامية والبنوك التقليدية في مكونات نسبة السيولة، وذلك بمراعاة البنك المركزي طبيعة الودائع الاستثمارية، وطبيعة توظيفات الأموال ، وكذلك طبيعة عناصر الموجودات السائلة المتاحة لدى النوافذ الإسلامية ، من اوراق تجارية ومالية شرعية، فضلا عن غيرها من الادوات المالية السائلة

### 3- عمليات السوق المفتوحة:

<sup>34</sup> تقييم نوافذ الصيرف الإسلامية -دراسة حالة الجزائر ص 193

يقصد بها دخول البنك المركزي بائعا او مشتريا للأوراق المالية الحكومية بهدف التأثير على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش من خلال التأثير في عرض النقود.

ففي حالات الركود والكساد يتدخل البنك المركزي ليكون مشتريا للأوراق المالية الحكومية، مما يزيد من عرض النقود والأرصدة النقدية لدى البنوك فتزيد قدرتها على منح الائتمان ، كما يزيد الطلب الفعل على السلع والخدمات نتيجة لزيادة كمية النقود المتاحة لدى الأفراد ، مما يؤدي الى زيادة التشغيل والإنتاج.

وعلى العكس من ذلك ففي حالات التضخم وارتفاع الاسعار فان البنك المركزي يتدخل ليكون بائعا للأوراق المالية الحكومية، مما يقلل من عرض النقود، وقدرة البنوك على منح الائتمان.

وبالنظر الى تلك السياسة يتبين انها تتعارض مع طبيعة نوافذ الصيرفة الإسلامية فالأوراق المالية الحكومة المتداولة هي اوراق مالية غير شرعية، ولا يمكن للنوافذ الإسلامية الاستفادة من تلك السياسة إلا اذا كانت تلك الاوراق منضبطة بالضوابط الشرعية.

### 4-السقوف الائتمانية:

يحدد البنك المركزي للبنوك الاخرى الخاضعة له - من خلال هذه السياسة - حدا اقصى لا تتعداه بالنسبة لمحفظه القروض ، ومجالاتها ، ونطاقها ، ونحو ذلك.

ويهدف البنك المركزي من هذه السياسة الى توجيه النشاط الاقتصادي وفق توجه الدولة بالتأثير في قطاعات معينة من الاقتصاد القومي ، او تنويع مخاطر اموال المودعين ، او التحكم في قدرة البنوك على منح الائتمان ومن تم التحكم من قدرتها على خلق النقود والمساهمة في احداث التضخم.

وفي هذا الاطار يوجد العديد من السقوف الائتمانية منها : وضع حدود قصوى لتركيز توظيفات البنوك في الخارج ، ووضع حدود قصوى لاستثمارات البنك في أنشطة معينة ، ووضع حدود قصوى للتوظيف لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به ، ويقصد بالأطراف المرتبطة بالعميل الاطراف التي يسيطر عليها العميل سيطرة فعلية.

ومن حيث المبدأ فان سياسة السقوف الائتمانية اذا كانت تنظيمية لعملية الائتمان بصورة تحقق الاستقرار الاقتصادي وتنويع المخاطر فهي سياسة مقبولة بل ومطلوبة مع مراعاة طبيعة النوافذ الإسلامية القائمة على الاستثمار لا الاتجار في الديون والنقود كما في البنوك التقليدية ، حتى لا تكون تلك السياسة معوقا لها.

وعلى ذلك لا بأس من تنظيم البنك المركزي للتوظيف الخارجي بما يحقق الصالح العام والخاص معاً، ولا بأس من وضع حدود قصوى لدى العميل الواحد ، وكذلك للأنشطة، تنويعاً للمخاطر ومراعاة لاحتياجات المجتمع ، وحفظاً من وضع جزء كبير من المال في سلة واحدة قد يكون مصيرها الهلاك.

### 5- حظر التعامل في الأصول المنقولة والثابتة:

يضع البنك المركزي قيوداً على البنوك الخاضعة له في تعاملها المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة ، فالأصل فيها الحظر ، وذلك لمراعاة لمتطلبات الحيطة والحذر ، حيث يتشاجر البنك التقليدي أصلاً في النقود والتي معظم مصادرها تمثل ودائع واجبة الدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير.

وإذا كانت هذه السياسة تتفق وطبيعة عمل البنوك التقليدية ، فإنها لا تتلاءم مع طبيعة عمل نوافذ الصيرفة الإسلامية ، حيث يتطلب مواصلة نشاطها ضرورة التعامل وتملك الأصول المنقولة والثابتة لاستخدامها في عملياتها الاستثمارية.

### 6- البيانات:

يطلب البنك المركزي من البنوك الخاضعة له تزويده بالبيانات المالية الدورية سواء شهرية أو ربع سنوية أو سنوية ، والناظر إلى نماذج تلك البيانات يجد أن مصطلحاتها تقليدية بحتة ، فهي لا تفرق بين البنوك التقليدية ونوافذ الصيرفة الإسلامية رغم اختلاف طبيعة عمل كل منهما.

وهذا الأمر يتطلب أن يراعي البنك المركزي خصوصية مصطلحات خصوصية مصطلحات نوافذ الصيرفة الإسلامية لاسيما في مجال التمويل ، وعدم دمج المراكز المالية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالمراكز المالية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالمراكز المالية للبنوك التقليدية في تقاريره الدورية ، وهو ما يتيح فصل المراكز المالية لنوافذ الصيرفة الإسلامية والإفصاح عن نشاطها ومكانتها في الجهاز المصرفي.

### 7- التفتيش:

من مهام البنك المركزي التفتيش الميداني على البنوك الخاضعة له ، للتأكد من مركزها المالي ، وللمحافظة على أموال المودعين.

**ثانياً: الدور التمويلي للبنك المركزي والمصارف الإسلامية:**

يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للبنوك الخاصة لرقابته عندما تعاني من عجز في ارصدها النقدية في بعض الظروف الاقتصادية الطارئة او الاستثنائية ، وذلك باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير لإقراضها ، كما يقوم البنك المركزي بهذا الدور ايضا عندما تنتهج الدولة سياسة توسعية وما يتطلبه ذلك من زيادة القروض التي تقدمها البنوك لعملائها.

وتأخذ تلك القروض عدة اشكال فقد تكون في صورة قروض مباشرة او في صورة خصم قروض تجارية ، او في صورة شراء البنك المركزي ما ترغب في بيعه تلك البنود من اوراق مالية حكومية.

ويهدف البنك المركزي من تطبيق هذه السياسة الى تسهيل عملية تسوية المدفوعات بين البنوك ، وتوفير حد ادنى من سيولة الجهاز المصرفي و استقراره.

ونظرا لطبيعة نوافذ الصيرفة الإسلامية وعدم تعاملها بالفائدة فانه لا يمكن لها اللجوء للبنك المركزي لتوفير احتياجاتها من السيولة ، ومن ثم يتعذر عليها الاستفادة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة. وهذا يتطلب من ناحية اخرى احتفاظها بنسبة سيولة مرتفعة لمواجهة متطلبات المسحوبات المتوقعة والمفاجئة اما في صورة موارد نقدية غير مستثمرة ، او في صورة استثمارات قصيرة الاجل مرتفعة السيولة ، وهو ما يعوق نشاطها الاستثماري.

وفي هذا الاطار يجب على البنك المركزي مراعاة طبيعة نوافذ الصيرفة الإسلامية من الارصدة التعويضية بإقراض تلك النوافذ عند حاجتها للسيولة قرضا حسنا بدون فائدة ، مقابل ان تقرض تلك النوافذ ذات القرض بنفس القيمة وبنفس المدة لاحقا للبنك المركزي بدون فائدة ايضا.

### المبحث الثاني : الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع

#### المطلب الأول : ماهية المشاريع

#### تعريف المشروع

- المشروع هو عملية أو نشاط مقيد بزمن، أي له تاريخ بداية وتاريخ نهاية، يتم القيام به مرة واحدة من أجل تقديم منتج ما أو خدمة ما بهدف تحقيق تغيير مفيد أو إيجاد قيمة مضافة.

وهناك تعارض ما بين خاصية كون المشروع أمراً مؤقتاً لمرة واحدة، وبين ما تتسم به العمليات الإدارية أو التشغيلية التي تجري بشكل دائم أو شبه دائم من أجل تقديم نفس المنتج أو الخدمة مراراً وتكراراً. ولا تتطلب إدارة المشاريع بالضرورة نفس المتطلبات التي

تتطلبها إدارة العمليات الإدارية والتشغيلية الدائمة، سواء من ناحية المهارات الفنية المطلوبة أو فلسفة العمل، ومن ثم فقد نشأت الحاجة إلى بلورة إدارة المشاريع.

- المشروع بأنه " أي سلسلة من الأنشطة أو المهام التي لها أهداف محددة يجب أن تنجز ضمن مواصفات محددة ولها بداية ونهاية محدداً لتمويله ويستعمل المصادر المختلفة من اموال ووقت ومعدات وعماله.

- المشروع هو عملية فريدة من نوعها، التي تتكون من مجموعة من الأنشطة المنسقة والتحكم بالأنشطة من خلال تواريخ البدء والانتها، المتخذة لتحقيق هدف مطابقة للمتطلبات المحددة، بما في ذلك القيود من حيث التكلفة والوقت والموارد.

- المشروع هو عبارة عن وقت وتكلفة عملية مقيدة لتحقيق مجموعة من الإنجازات المحددة تصل إلى معايير الجودة والمتطلبات.

- المشروع هو مسعى مؤقت وفريد من نوعه لتصنيع منتج أو تقديم خدمة أو الوصول إلى نتيجة، حيث يكون للمشروع نقطة بداية محددة ونقطة نهاية يصل إليها المشروع إما عند تحقيق أهداف المشروع أو عند إيقاف المشروع أو الوصول لقناعة أن أهدافه لا يمكن أن تتحقق أو أن الغاية من هذا المشروع لم تعد موجودة.

### ادارة المشاريع

تعرف بانها الاسلوب الاداري الذي يستخدم كافة الوسائل المتاحة للاستفادة من الموارد المتوفرة لتحقيق افضل النتائج الممكنة من حيث الكلفة والوقت والنوعية.

اساسيات الادارة

الاساس البشري .. القوى العاملة.

الاساس المادي .. رأس المال, الارض, المكائن والمعدات, المواد).

المدير هو كل من يدير مجموعة من الافراد او انه من يقوم باتمام الاعمال بواسطة الاخرين. اذا هو الشخص الموكل اليه ادارة المشروع وهو المسؤول عن تحقيق الاهداف عن طريق القيام بمهام معينة مثل:

التخطيط – التنظيم – الرقابة – التوجيه والاتصال – التوظيف – القيادة – التنسيق – اصدار الاوامر – اتخاذ القرارات – التنبؤ – وضع الاهداف والتقويم.

وبالتالي فإن المسؤولية الأساسية للمدير هي العمل على تحقيق الأهداف بأفضل صورة. وهو المسؤول عن اقتراح واختيار أفضل الحلول لأي مشكلة تكون موجودة بالموقع. عادة ما يكون مدير المشروع هو المالك نفسه أو مهندس ينوب عن المالك في أغلب مراحل المشروع حيث أنه لديه الخبرة في إدارة المشروعات.

### العملية الإدارية

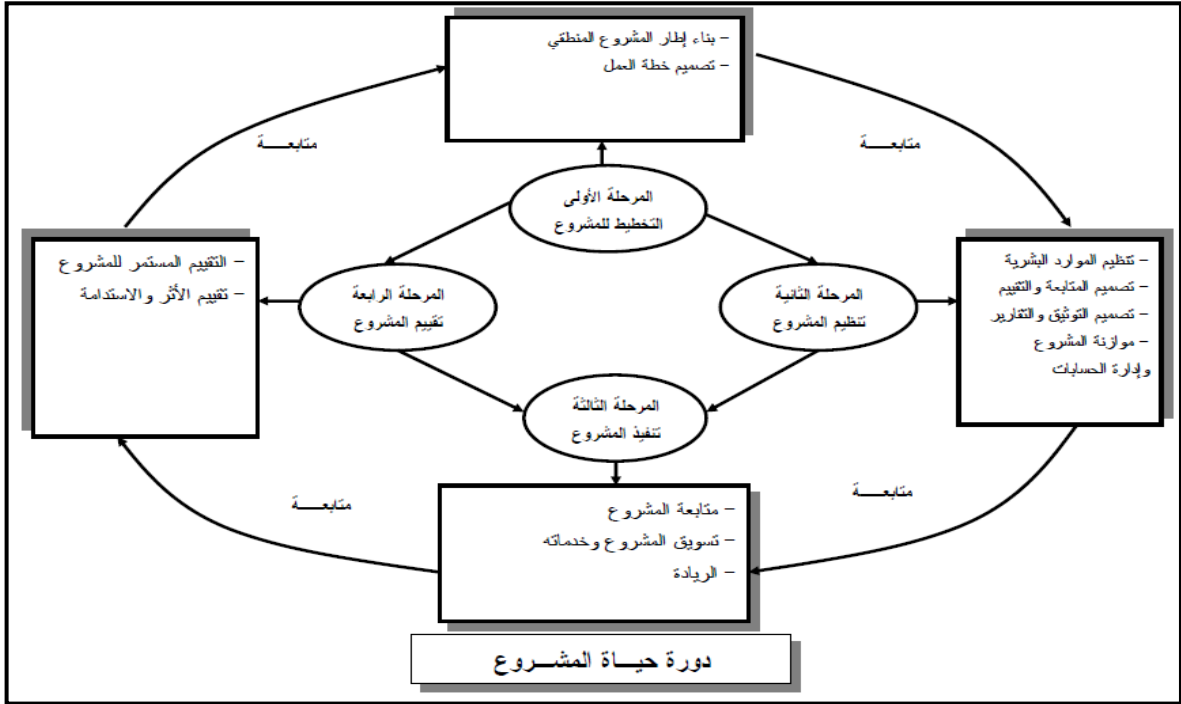
هي وظائف أو واجبات المدير وماهي الا وسيلة تستخدم لغرض انجاح المشروع واستمراره. وتعني ممارسة الادارة من خلال عدة مكونات مكملة لبعضها لبعض.

### دورة حياة المشروع

إن لكل المشاريع دورة حياة مشتركة بغض النظر عن حجم المشروع والمدة أو إن كان مشروع مركب أو بسيط فتكون دورة حياة المشروع مقسمة على أربع مراحل الشكل التالي:

- 1- بداية المشروع - يكون فيها تكاليف المشروع ومقدار العمل المبذول قليل أما تأثير أصحاب المصلحة والخطورة عاليه
- 2- التنظيم والإعداد - في هذا المرحلة تبدأ التكاليف ومقدار العمل المنجز بالارتفاع ويقل تأثير أصحاب المصلحة على المشروع وتقل خطورة المشروع
- 3- تنفيذ المشروع - تبلغ التكاليف ومقدار العمل في المرحلة القمة التي ستبدأ بالرحلة التالية بالانخفاض من جديد ويستمر انخفاض مستوى تأثير أصحاب المصلحة والخطورة
- 4- مراقبة المشروع - هنا يجب مراقبة المشروع ومعرفة حالته بشكل يومي وحل المشاكل بعمل الاجتماعات السريعه وتحديد اي مسار أو نشاط سيتأخر لمواجهة اية مخاطر وتفاديها.
- 5- نهاية المشروع - تنعدم في هذه المرحلة التكاليف ومقدار العمل وكما ينعدم تأثير أصحاب المصلحة والخطورة.

### الشكل 1-2: دورة حياة المشروع



المصدر : موقع نخبة الافكار

## انواع المشاريع

1- المشروع الاقتصادي - يقصد بالمشروع من الناحية الاقتصادية أي تنظيم يعمل على الإنتاج والمبادلة أو يرمي إلى تداول الأموال والخدمات بهدف الحصول على ربح. والمشروع هو وحدة اقتصادية تجتمع فيها العناصر البشرية والمادية، والمشروعات أما أن تكون خاصة أو تعاونية أو عامة، فالمشروعات الخاصة هي التي تعمل على أساس المصلحة الشخصية، وتحقيق الربح لصاحب المشروع. والمشروعات العامة تستهدف القيام بخدمة المجتمع، وهي تشمل المشاريع التي تتولاها الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات النفع العام كالماء والكهرباء وصيانة الطرق، وغيرها. وقد لا تغطي المشروعات العامة تكاليف ونفقات أنتاجها. أما المشروعات التعاونية فيراد بها خدمة أعضائها الذين ساهموا في تكوين هذه الجمعيات التعاونية، فيما بينهم، والقصد منها إلغاء دور الوسيط سواء في الشراء أو التسويق.

2- المشروع العلمي - في المدارس والجامعات، المشروع هو عبارة عن بحث يعطى لطالب الذي عادة ما يحتاج إلى قدر أكبر من الجهد والمزيد من العمل المستقل مما يتطلبه المقال العادي. وهو يتطلب من الطلاب تولى تقصي وتحليل الحقائق، إما من البحث في المكتبة أو الإنترنت أو من جمع بيانات تجريبية. التقرير الخطي الذي يأتي من هذا المشروع هو عادة

في شكل أطروحة، يحتوي على أقسام معينة عن بداية المشروع، وأساليب التحقيق والتحليل والنتائج والاستنتاجات.

3- المشروع الهندسي - المشروع الهندسي هو نوع معين من النظم التكنولوجية الذي يجب أن تنفذ بواسطة مهندسين مسجلين و/ أو الشركات الهندسية مسجلة. وهذه الشركات لديها ترخيص لمزاولة أعمال مثل تصميم وتشبيد المباني ومحطات الكهرباء والمنشآت الصناعية، وتركيب وتشبيد الشبكات الكهربائية، والبنية التحتية والنقل وما شابه ذلك. نطاق هذا المشروع محدد في العقد المبرم بين المالك وأطراف الهندسة والبناء. وكقاعدة عامة، أي مشروع هندسي يتم تقسيمه إلى مراحل التصميم والإنشاء. نواتج عملية التصميم هي الرسومات، وحسابات، وجميع وثائق التصميم الأخرى لازمة لتنفيذ المرحلة التالية.

### مراحل المشروع

الفكرة concept - هي مرحلة تولد الفكرة تجاه المشروع وتكون خاصة بالمالك حيث يتم في هذه المرحلة دراسة جدوى المشروع من عدمه.

التصميم design هي المرحلة التي تختص بتصميم المشروع وتنقسم الى :

- التصميم الاولي pre-design - وهي عبارة عن اعداد رسومات مبدئية للمشروع لتقييم التكلفة وتكون قابلة للتغير.

- التصميم النهائي final design - وتأتي بعد الاستقرار على التصميم الاولي ويتطلب فيها اعداد الرسومات النهائية للمشروع وذلك لتقدير الكميات المطلوبة من الاعمال والمواد.

المزايدة bidding - هي مرحلة البحث عن التنفيذ باقل كلفة واعلى جودة ممكنة وفيها يتم اعداد الرسومات والكميات لعمل العطاء اللازم لاختيار المقاول المناسب.

الانشاء construction - بعد رسو العطاء على المقاول المناسب يبدأ في تنفيذ المشروع وتحويله من رسومات الى واقع ملموس.

التسليم delivery - هي مرحلة التسليم البدائي حيث يكون فيها المبنى تحت تصرف المالك وتحت مسؤولية المقاول.

الاستخدام Using - هي مرحلة التسليم النهائي والتي خلي فيها المقاول مسؤوليته عن المشروع ويتسلمه المالك ويكون تحت مسؤوليته.

### المطلب الثاني اليات ومصادر تمويل المشاريع :

### مفهوم التمويل في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

### مفهوم مصطلح التمويل لغة:

في النظر إلى التعريف اللغوي لكلمة تمويل نجد أنها مشتقة من المال نفسه، وعلى هذا فإن التعريف اللغوي للمجرد للتمويل من جهة الممول (المعطي) هو بذل المال، ومن جهة المتمول (الآخذ) هو الحصول على المال (35). والتمويل لغة مصدر "مول" أي قدم له ما يحتاج من مال، والممول أن يتفق على عمل ما، وتمولت كثر مالك(36).

مفهوم التمويل في المصرفية الإسلامي :

هناك تعريفات متعددة للتمويل الإسلامي نعرض أهمها علي النحو التالي :

- يعرفه أحد الباحثين علي أنه الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه (37).

ينظر إليه أحد الباحثين علي أنه "تملك موضوع التمويل ثم إعادة تملكه إلى المستفيد حالاً أو مؤجلاً بعوض معلوم وشروط معينة تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية(38)"

ويري الباحث أن هذا التعريف قد حدد التمويل الإسلامي فقط في عمليات الشراء والبيع عن طريق تملك المصارف الإسلامية لسلمة ثم إعادة بيعها للعميل بربحية حالاً أو مؤجلاً ، أي ركز علي صيغة المرابحة لأجل للأمر بالشراء ، وقد أهمل هذا التعريف باقي صيغ التمويل الإسلامية مثل المشاركة والسلم والإستصناع والإجارة.

-ويري أحد الباحثين أن التمويل الإسلامي هو "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"(39).

<sup>35</sup>. رياض الخليفي، التمويل الإسلامي مفهومه وضوابطه، بحث غير منشور ، الكويت 2005، ص 18

<sup>36</sup>ابن منظور لسان العرب، باب الميم ، دار الحديث ، القاهرة ، 2003 ، ص 403 .

<sup>37</sup>. عبد الفتاح محمد فرح ، مرجع سابق ص7 .

<sup>38</sup>. رياض الخليفي، مرجع سابق، ص 19

<sup>39</sup>. منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، بحث 13 ، ط 2004

، ص 12 .

ويرى الباحث أن هذا التعريف اقتصر فقط على مجرد تقديم المال بغرض الربح الشرعي دون النظر إلى الجوانب التنموية أو إلى أسلوب تقديم هذا التمويل.

-وينظر أحد الباحثين إلى التمويل الإسلامي علي أنه "إعطاء المال من خلال إحدى صيغ الاستثمار الإسلامية من مشاركة أو مضاربه أو نحوها"(40).

ويرى الباحث أن هذا التعريف يحد من عمل المصارف الإسلامية في مجرد إعطاء المال من خلال صيغة تمويل فقط دون النظر إلى العوائد التنموية الاستثمارية لتمويل الأنشطة.

\* يخلص الباحث منالتعاريف السابقةإلي أن معني التمويل الإسلامي يدور حول

تقديم تمويل عيني أو معنوي إلي المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### **ضوابط استثمار المال في الشريعة:-**

تضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته من أهمها ما يلي:-

#### **1. ضابط المشروعية الحلال :**

ويعني ذلك أن يكون مجال المشروع الصغير حلالاً طيباً ودليل ذلك من القرآن قول الله عز وجل "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم" النساء آية 29.

وقوله تبارك وتعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا" البقرة 276.

لذلك يجب التأكد من أن نشاط المشروع الصغير حلالاً طيباً.

#### **2. ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية:**

<sup>40</sup>.د. علي محي الدين القرّة داغي ، طرق بديلة لتمويل رأس المال العامل،ندوة البركة 25 ، أكتوبر 2004 جدة ، ص 61 .

يقصد بالمقاصد الشرعية بأنها "المعاني والحكم التي أرادها الشارع من تشريعاته لتحقيق مصالح الخلق في الدنيا والآخرة (41). ولقد حدد أبو حامد الغزالي مقاصد الشريعة في خمس هي: أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم" وهي المسماة بالضروريات(42).

ويعني ذلك أن ترتبط المشروعات الصغيرة بهذه المقاصد .

### **3. ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر :**

لقد أمرنا الإسلام بالمحافظة على المال وعدم تعريضه للهلاك والضياع ولا نعطيه للسفهاء، فقال تبارك وتعالى: " ولا توتوا السفهاء أموالكم " النساء آية 5. كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من مات دون ماله فهو شهيد". كما أمرنا بأن نستثمر المال وننميّه حتى مال اليتيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من ولى يتما فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" رواه البيهقي.

### **4. ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية:**

لقد تضمنت الشريعة الإسلامية أولويات الاستثمار ورتبها الإمام الشاطبي في ثلاث مراتب هي "الضروريات والحاجيات والتحسينات".

ولذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولوية قبل استيفاء الضروريات والحاجيات.

### **5. ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز :**

لقد أمرنا الله عز وجل بتجنب اكتناز المال، فقال تبارك وتعالى "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم" التوبة آية 34 .

وكان لنظام زكاة المال دور هام في منع الاكتناز، وأمر الوصي على مال اليتيم باستثماره حتى لا تأكله الصدقة على النحو السابق بيانه.

### **6. ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق :**

<sup>41</sup>. رياض الخليفي، مرجع سابق، ص 22 جدة أكتوبر 2004، ص 16  
<sup>42</sup>. رياض الخليفي، المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 17 عدد 1425/1 ص 10

لقد أمرنا الله عز وجل بتدوين المعاملات فقال تبارك وتعالى "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه..." البقرة آية 282. كما اهتم فقهاء الإسلام بفقه الكتابة، ولقد احتوى التراث الإسلامي علي قرائن لإثبات ذلك.

### 7. ضابط التوثيق لحفظ الحقوق :

لقد أمرنا الله عز وجل بتوثيق العقود والإشهاد عليها، فقال عز وجل "وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد " البقرة آية 282.

وقال تعالى "وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة" البقرة آية 282. وتأسيساً على ذلك يجب أن تكتب وتوثق العقود والمعاملات.

### 8. ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة :

تعد زكاة المال فريضة شرعية، ومن أهم مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي ، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون " النور آية 56 .

وتعد هذه الضوابط من موجبات التمويل الفعال الهادف الذي يحقق التنمية الشاملة، كما أنها من أساسيات نجاح المنشآت الصغيرة.

الصيغ المقترحة لتمويل المشاريع من خلال المصارف الإسلامية:-

يعد المصرف الإسلامي مصرفاً استثمارياً يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الوساطة المالية الفعالة بين أصحاب الأموال وبين أصحاب المشروعات، ومنهم المشروعات الصغيرة، هذا بخلاف البنوك التقليدية التي تقوم علي نظام آلية سعر الفائدة.

ولقد تبين من الدراسة الميدانية أن هناك العديد من الصيغ التمويلية المستخدمة بالمصارف الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة ومنها (المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والاستصناع، والسلم، والإجارة ، والبيع بالتقسيط، والبيع بالوكالة، والبيع بالعمولة، وغيرها.) ولكل صيغة من تلك الصيغ طبيعة تختلف عن الصيغ الأخرى، لذلك يجب دراسة هذه الصيغ وبيان دور المصرف الإسلامي في تمويل المنشآت الصغيرة .

مقومات نجاح المصارف الإسلامية لتمويل المنشآت الصغيرة:

يرى الباحث ومن خلال الدراسة الميدانية أنه لا بد من وجود بعض المقومات لنجاح تمويل المنشآت الصغيرة بالمصارف الإسلامية ومن أهم تلك المقومات ما يلي :-  
وجود دليل شرعي لتمويل المنشآت الصغيرة.

وجود معايير لاختيار المنشآت الصغيرة وأصحابها الذين سوف يقومون بتشغيلها.  
وجود نظام للمتابعة والرقابة علي المنشآت الصغيرة.

وجود معايير لتقويم ومتابعة المنشآت الصغيرة خلال التشغيل.

تحديد جهة موثوق بها للقيام بإعداد دراسات الجدوي لكافة المنشآت الصغيرة .

تقديم ما يتاح من ضمانات من العملاء ، مع قبول مبدأ الكفالة الشخصية .

إعطاء دورات لأصحاب المنشآت الصغيرة على كيفية التعامل مع البنوك وخاصة في مجال إعداد الملفات الائتمانية .

القيام بعمل تأمين تعاوني إسلامي على عمليات التمويل من قبل طرف ثالث.

توفير بيانات ومعلومات مالية عن المنشآت الصغيرة للبنوك مما يمكنها من اتخاذ قرارات التمويل بثقة ومرونة.

توافر الخبرة المهنية لأصحاب المنشآت الصغيرة وخاصة المنشآت الصناعية منها.

معايير اختيار عملاء لتمويل مشروعاتهم الصغيرة بالصيغ الإسلامية :

يجب أن يتوافر في العميل (الشاب) المتقدم للحصول على تمويل من المصرف الإسلامي لمشروعه الصغير مجموعة من المواصفات والاشتراطات لتأمين نجاح المشروع، منها على سبيل المثال ما يلي:-

معيار التكوين الشخصي من حيث القيم والمثل الأخلاقية والسلوك الطيب لتجنب عمليات الغرر والتدليس والكذب ونحو ذلك، ويمكن التحقق من ذلك من خلال المقابلة الشخصية ومن قبل شخصان من ذوي السمعة الطيبة.

معيار التخصص: أن يتفق طبيعة نشاط المشروع الصغير مع التأهيل العلمي والخبرة العملية للعميل بهدف الاطمئنان على قدرته على التشغيل بكفاءة.

معيار الحنكة والبصيرة: أن يكون لدى العميل حنكة وبصيرة في إدارة المشروع وقيادة العاملين معه، وهذه قدرات قد تتوافر في بعض الناس ولا تتوافر في البعض الآخر.

معيار العلاقات مع الغير: أن يكون للعميل مجموعة من العلاقات العامة والعلاقات المتخصصة بما تسهل له تشغيل مشروعه وتسوية منتجاته وتذليل المشكلات التي قد تقف حجر عثرة في أعماله.

المعايير العامة لقبول مشروع صغير للتمويل من المصرف الإسلامي :

وجوب وجود مجموعة من المعايير لدى المصرف الإسلامي في ضوءها يتم قبول تمويل مشروع صغير بأحد الصيغ الإسلامية ومن هذه المعايير العامة على سبيل المثال:-

معيار المشروعية: بمعنى أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالاً طيباً يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

معيار الربحية: بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحاً حتى يمكن العميل من سداد الالتزامات عليه حسب الوارد بدراسة الجدوى وكشف التدفقات النقدية.

معيار المخاطر: أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف ويمكن درأها أو التحقق من حدوثها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة.

معيار الضمان ضد التقصير والإهمال: بمعنى أن يقوم العميل بعض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتقصيره وتعديه على التمويل وضياع الأموال.

معيار حق المصرف من المتابعة والرقابة على المشروع: يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة.

معيار الكفاءة الفنية: بمدلول أن يتوافر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع حسب المتعارف عليه بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والمعلومات الطيبة عن العميل.

معيار الخطة الاستثمارية: أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الإسلامي الإستراتيجية في الاستثمار ولاسيما من منظور التنمية الاقتصادية.

المعيار القانوني: أن يكون للعميل كيان قانوني وأهلية للتعاقد.

### المطلب الثالث: العلاقة بين الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع

ان الصيرفة الإسلامية تلعب دور فعال في حل مشكل تمويل المشاريع نظرا لامكانياتها الكبيرة على الاستجابة لحاجات المشاريع الاقتصادية حسب طبيعة كل مشروع وذلك من خلال العديد من الصيغ التمويلية التي تتناسب مع مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، سنورد هذه الصيغ و مدى ملائمتها لتمويل المشاريع من خلال ما يلي :

### **صيغة التمويل بالمشاركة و مدى ملائمتها لتمويل المشاريع :**

يعتبر الغرض من التمويل بصيغة المشاركة (مشاركة النواذ الإسلامية في مشروع معين قصد تحقيق الربح) حيث يكون التشارك في تحمل الخسارة ، و في الأرباح وفق نسبة محددة مسبقا ، و تكون النواذ الإسلامية مموله و شريك في نفس الوقت وبالتالي تكون هناك علاقة بينها و بين الشركاء وليست علاقة دائن بمدين و قد تكتسي المشاركة أحد الشكلين التاليين :

**المشاركة الثابتة :** يكون كل الأطراف شركاء الى حين انقضاء العقد الرابط بينهما، أي أن الشراكة تكون لمدة محددة متفق عليها و يتحصل كل طرف على نصيبه من الربح حيث يوزع بين الشركاء بنسبة رأس المال و أن تكون الخسارة بالتساوي و هنا يكون البنك هو الشريك الأساسي و كذلك المسؤول عن التحقق من المعلومات و دراسة السوق ، و دراسة الجدوى للمشروع للحفاظ على رأس ماله

**المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك :** فهي تتميز بالمرونة في امكانية تمويل أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة ، كما أنها تمكن الشريك من تملك المشروع بعد الانسحاب التدريجي للبنك ، و يلعب المصرف دورا فعالا في تسيير المشروع الطويل المدة المتفق عليها كما يمكن للبنك أن يمول المشروع في حالة حاجته لرفع رأس المال أو اقتناء بعض التجهيزات 43

### **صيغة التمويل بالمضاربة :**

تقوم الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية بتقديم رأس المال و المقاول العامل قصد انجاز مشروع معين ، و يتحمل المقاول المسؤولية الكاملة في تسيير المشاريع ، و يتم تقسيم

43- عبد العزيز وصفي ، رشيد الخير ، اشكالية التمويل المقاولات الصغرى و المتوسطة بالمغرب بين واقع التمويل البنكي التقليدي و آفاق التمويل البنكي التشاركي ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE جامعة ميلة ، الجزائر ع 6، جوان 2018 ص 120

الأرباح المحققة بالاتفاق بين الأطراف و يتحمل البنك وحده الخسائر الا في حالة الإهمال ، أو سوء التدبير أو الغش أو مخالفة شروط العقد من طرف المضارب، ان صيغة المضاربة تساعد في اقامة و انشاء المشروعات المقاولاتية ، بحيث يقوم فيها المضارب بالادارة العمل، بنما يقوم المصرف بتأمين الموارد المالية و المادية اللازمة لاقامة المشروع ، و توزيع الأرباح بين المصرف و العميل بنسبة متفق عليها ، و بالتالي فان هذه الصيغة بميزتها العديدة تكون قادرة على مواجهة المشاكل و معوقات التمويلية للمشاريع و تكم هذه الميزة في:

**الحد من مشكلة الضمانات :** حيث أن الضمانات عينية لامادية ، بقدر ما هي مرتبطة بالعميل ، الذي يتوجب الحرص على مراعاتها.

التغلب على مشكلة نقص التمويل الكافي للعميل : فأسلوب المضاربة هنا يتمثل في التأهيل المشاريع من خلال المزج بين المال و الخبلة ، و هذا ما يجعل المصرف يحرص على اختيار المقاول المضاربة ، و تحقق الربح مقابل ما تبذله من مجهودات ، حيث أن الطبيعة الاستثمارية التي تنسم بها هذه العلاقة تساهم في التغلب على المعوقات التمويلية للمشاريع تكثف المضاربة مخاطر كبيرة، وهو الأمر الذي جعل المصرف أن التعامل بها نادرا ، و غالبا ما تتعامل المصارف بالمضاربة المقيدة ، و هذا ما جعل فكر الاسلامي المضي قدما بالمضاربة بالرغم من من كونها من أفضل الصيغ الاسلامية لخلوها من شبهة الربا ، وذلك لكون المخاطر الكبرى المحيطة بها جعلتها غير فعالة في التمويل الفعلي للبنوك .44

### **صيغة التمويل بالمرابحة و مدى ملائمتها للمشاريع :**

تعبر صيغة المرابحة من أكثر الصيغ استعمالا في الصيرفة الاسلامية في التمويل المشاريع الصغيرة خصوصا الحرفية و ذلك لكثرة طلبات الحرفيين و صعوبة ادارة العديد الكبير من هذه العمليات عن طريق المشاركة ، و على اعتبار أنها الاحتياج الى التمويل كبير و لمدة طويلة ، كما يمكن استعمال صيغة المرابحة لتمويل الصناعات الصغيرة من خلال شراء الآلات و المعدات و تمكينهم من الحصول على المواد الخام و السلع المنتجة و بيعها للعملاء بعدمقابل التمويل، كما أن المصرف في هذه الصيغة يمكن أن يشترط على العميل رهن المعدات و اضافة هامش الربح، و هنا نجد أن صاحب المشروع ليس بحاجة الى أن يوفر

44 عبد العزيز وصفي المرجع السابق ص 121

ضمانات الالات كضمان و يتم التسديد عن طريق أقساط مؤجلة حسب الاتفاق لمدة صغيرة الاجل

### **صيغة التمويل بلاصتصناع و مدى ملائمتها لتمويل المشاريع :**

يتيح التمويل من خلال صيغة الاستصناع مجالات واسعة أمام البنوك لتمويل المشروعات الكبرى خاصة الصناعات المتطورة و المهمة في الحياة المعاصرة كاستصناع السفن، القطارات و الالات الضخمة كذلك يمكن استخدامه من طرف المصارف لتمويل انشاء المباني و المستشفيات ، و يكون التمويل في عقد الاستصناع لمدة متوسطة الأجل <sup>45</sup>

### **صيغة التمويل بلاجارة و مدى ملائمتها لتمويل المشاريع :**

- الاجارة التشغيلية: تستعمل من طرف المصرف من خلال اقتناء موجودات و أصول مختلفة لتلبية حاجات العملاء في انشاء مشاريع مقاولاتية مثل المباني، المحلات، المستودعات ، و يتولى المصرف اجارة هذه الأصول لأي جهة ترغب في تشغيلها و الاستفادة من منافعها خلال مدة محددة ، و عند انتهاء المدة تعود الى المصرف ، و هنا يستفيد صاحب المشروع من ربح الوقت في انشاء مؤسسته و كذلك بتغطية احتياجاته الانية دون تحمل نفقات رأسمالية كبيرة

**الاجارة المنتهية بالتمليك :** تستخدم المصارف الإسلامية هذا النوع من التمويل خصوصا في المجالات العقارات و الالات و المعدات المختلفة ، و توفر أيضا لأصحاب المقولات الطالبة لتمويل القدرة في اقتناء الموجودات الداخلية في نشاطها و استخدامها خلال فترة الاجارة وفي النهاية عقد الاجارة تعود ملكيتها لأصحاب المشاريع <sup>46</sup>

### **صيغة التمويل بالسلم و مدى ملائمتها في تمويل المشاريع :**

تلائم صيغة التمويل بالسلم المشاريع الزراعية ، حيث يتعامل المصرف مع المزارعين الذين يتوقعون أن تتوفر لهم السلعة في الموسم من محاصيلهم فيقّد البنك لهم التمويل اللازم لتحقيق انتاجهم ، كما يستخدم بيع السلم كذلك في تمويل عملية الانتاج و تصدير السلع و المنتجات وذلك بشرائها سلما اعادة تسويقها ، كما يستعمل التمويل بالسلم في تمويل الحرفيين و صغار المنتجين عن طريق امدادهم عادة تسويقها بمستلزمات الانتاج كراس مال

<sup>45</sup> فخري حسين عزي ، نفس المرجع السابق ص 59  
<sup>46</sup> خالد خديجة، خصائص و أثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة و المتوسطة - حالة الجزائر - ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات الجزائر ص 158-159

السلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم و إعادة تسويقها ، فالتمويل عن طريق السلم يمتاز باستجابة لحاجات شراء مختلفة و متعددة من المشاريع القاولة سواء المنتجين الزراعيين أو الصناعيين أو المقاوليين أو التجار ، و استجابة لتمويل نفقات التشغيل الرأسمالية<sup>47</sup>

### المبحث الثالث : الدراسات السابقة

#### المطلب الأول : دراسات اجنبية

1- دراسة بعنوان : "مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الأردن نموذجاً" من اعداد الدكتور صفوان محمد حامد مطالقة العدد السابع مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات جامعة المملكة العربية السعودية<sup>1</sup>: تهدف الدراسة التعرف إلى مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من خلال التطرق للأردن إنموذجاً، وذلك من خلال مجموعة من الصعوبات المالية والصعوبات التنظيمية والتشريعية و الصعوبات الفنية والإدارية ، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة على (73) مشروعاً تجاري وصناعي وزراعي في امانة عمان في الأردن وعليه نتائج الدراسة ما يلي فيما يتصل بالصعوبات المالية تبين أن (61) مشروعاً لم يعان من صعوبة في توفر التمويل، في ن أن (12) مشروعاً قد تتمثل الصعوبات فيما يتصل بالصعوبات التنظيمية والتشريعية تبين أن المشاريع التجارية والصناعية شكلت أن المشاريع الصناعية في العينة كانت أكثر المشاريع التي واجهت صعوبة في التسويق الصعوبة (26.67%) متقاربة أعلى نسب مئوية. فيما يتصل بالصعوبات الفنية والإدارية تبين أن المشاريع الصناعية نسبياً كانت أكثر المشاريع التي واجهت . قلة الخبرة كذلك بينت النتائج أن المشاريع الصناعية هي أكثر المشاريع في العينة التي تميز أصحابها بأهم المتحصلين على علمي ثانوية وما فوق وبنسبة وصلت إلى (80%)، وأخيراً نتائج

47 خالد خديجة نفس المرجع السابق ص 154-155

<sup>1</sup>دراسة بعنوان : "مدى نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الأردن نموذجاً" من اعداد الدكتور صفوان محمد حامد مطالقة العدد السابع مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات جامعة المملكة العربية السعودية.

الدراسية أن المشاريع الصناعية هي أكثر المشاريع في أصحابها بأهم. مستوى علمي ثانوي وما فوق وبنسبة وصلت إلى (80 %).

2-- دراسة بعنوان: "مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المراجعة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن" من اعداد أ.د خليل إبراهيم الدليمي قسم المحاسبة / جامعة اربد الأهلية ود عطا الله احمد الحسبان قسم المحاسبة / جامعة اربد الأهلية الأردن العدد الثامن مجلة الإدارية والعلمية البحوث والدراسات : تهدف هذه الدراسة إلى القياس المحاسبي لعمليات في البنوك الإسلامية المحاسبة الإسلامية ، كما هدفت الى اظهار اثر ادوات القياس المحاسبي على النظري لعمليات المراجعة الإسلامية، وتم توزيع استبانة تتكون من 19 فقرة إلى التعرف على الإطار و فرضيات الدراسة وتمتلك توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية في الاردن. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة تقوم البنوك الإسلامية على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المراجعة تصبح في مخازن المشتري وهذا التكلفة التاريخية عند تاريخ تنفيذ عقود المراجعة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع أرباح عقد المراجعة على مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الإيراد والمصروف لكل فترة عن الأخرى الأمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر لأرباح الفترات القادمة ، و يتم المراجعة كالتزام متداول من خلال خدام التسويات عند تاريخ تنفيذ عقود المراجعة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على الجرد في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار انه إذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبعية على بين أرباح المراء المقيدة وأرباح المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، وتخفيض من القيمة الدفترية ... المراجعة للأمر بالشراء في القوائم المالية ، وضرورة ان يتم الإفصاح عن الخسائر الأرباح المحققة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>دراسية بعنوان: "مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المراجعة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن" من اعداد أ.د خليل إبراهيم الدليمي قسم المحاسبة / جامعة اربد الأهلية ود عطا الله احمد الحسبان قسم المحاسبة / جامعة اربد الأهلية الأردن العدد الثامن مجلة الإدارية والعلمية البحوث والدراسات

3- دراسة بعنوان: "آلية مقترحة لتمويل الطاقة المتجددة من خلال الصكوك الإسلامية الخضراء في المملكة العربية السعودية" من اعداد د.مصطفى محمود عبد السلام قسم المصارف والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية المجلد: 10 ، العدد 01 (2023) ، ص. 75-92: تهدف هذه الدراسة الى دراسة اهمية تمويل الطاقة المتجددة من خلال الصكوك الإسلامية الخضراء حيث يتميز هذه النوع من التمويل والذي تصدره المصارف الإسلامية بالتمويل طويل الأجل وهو ما تستبعده بعض المصارف التقليدية لصعوبة الحصول على الأرباح في وقت قصير. وتفتتح الدراسة آلية لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة من خلال الصكوك الخضراء الإسلامية الهجينة بالمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، حيث توصلت الدراسة إلى أهمية التمويل بهذه الصيغة وإدماج المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية لتمويل هذه المشروعات الصديقة للبيئة. الكلمات المفتاح صكوك خضراء إسلامية ، الطاقة المتجددة صيغ تمويل إسلامية، صكوك هجينة<sup>2</sup>.

4- دراسة بعنوان : "المعوقات الضريبية وأثرها على نمو المشاريع الصغيرة في قطاع غزة" من اعداد أ جيهان حامد أحمد الغماري جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم (السودان) [jelghmary@gedco.ps](mailto:jelghmary@gedco.ps) Ibn Khaldûn Journal of Innovation and Development

(2022) Vol.(4) No.(2) : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات الضريبية وأثرها على نمو المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، والتعرف على الإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة، والتعرف على مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة، والكشف عن الطرق والآليات

<sup>2</sup>دراسة بعنوان: "آلية مقترحة لتمويل الطاقة المتجددة من خلال الصكوك الإسلامية الخضراء في المملكة العربية السعودية" من اعداد د. مصطفى محمود عبد السلام قسم المصارف والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية المجلد: 10 ، العدد 01 (2023) ، ص. 75-92

المحددة للجباية الضريبية في قطاع غزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في كافة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة، وقد قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع (30) استبانة على مجتمع الدراسة<sup>1</sup>.

5- - دراسة بعنوان<sup>2</sup>: 'تقنيات ترجمة مصطلحات الصيرفة الإسلامية إلى الفرنسية' من اعداد زينب بن علي، إيمان بن محمد معهد الترجمة ( الجزائر) -@univ-zineb benali alger.dz

المجلد 26 العدد 1 (2022)، ص 75، 62 : لاشك أن الصيرفة الإسلامية فرضت نفسها ما على خريطة الاقتصاد العالمي كبديل عن البنوك التقليدية، وقد صاح انتشار البنوك الإسلامية اهتمام عدد كبير من أهل الاختصاص في الاقتصاد والدين بهذا المجال، بالإضافة إلى انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات وصدور الكثير من المراجع والمؤلفات العلمية حول ظاهرة الصيرفة الإسلامية فزاد بذلك نشاط الترجمة التي تولت نقل المعرفة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية، ومن ثم فإن هذا المقال يروم أساساً معرفة التقنيات الترجمة الأنسب لنقل مصطلحات الصيرفة الإسلامية من العربية إلى الفرنسية، وكذا تسليط الضوء على الإشكالات الترجمة التي قد يطرحها هذا النوع من المصطلحات بسماتها المفاهيمية الشرعية الخاصة.

وقد خلصنا إلى أن تقنيات ترجمة مصطلحات الصيرفة الإسلامية الواردة في مدونة البحث كانت في معظمها مباشرة وعلى رأسها الاقتراض اللغوي حفاظاً على خصوصية هذه

<sup>1</sup>دراسة بعنوان : " المعوقات الضريبية وأثرها على نمو المشاريع الصغيرة في قطاع غزة " من اعداد أجيها نحامد أحمد الغمار بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم (السودان) (2022) (4) No.(2) Vol. (4) Ibn Khaldûn Journal of Innovation and Development @gedco.ps jelghmary

<sup>2</sup>دراسة بعنوان: 'تقنيات ترجمة مصطلحات الصيرفة الإسلامية إلى الفرنسية' من اعداد زينب بن علي، إيمان بن محمد معهد الترجمة ( الجزائر) zineb benali @univ-alger.dz

المجلد 26 العدد 1 (2022)، ص 75، 62

المصطلحات، وأن الترجمة غير المباشرة ممثلة أساسا في تقنية التكافؤ تعلقت بمصطلحات العمليات المصرفية الكلاسيكية التي تشترك فيها جميع الأنظمة المصرفية عبر العالم.

**المطلب الثاني : دراسات محلية**

**1- دراسة بعنوان<sup>1</sup> : مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر - من اعداد أ . بن عزة إكرام جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ود . بلدغم فتحي جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد : 03/العدد : 01 (2018) ص: 76-90 :** تهدف الدراسة الى دراسة مكانة الصيرفة الإسلامية كادة في تفعيل النشاط المصرفي في الجزائر حيث شهدت الصيرفة الإسلامية قبولا كبيرا من قبل المودعين و المستثمرين الذين يرغبوا في التعامل مع المصارف وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالجزائر، إلا ان هناك تحديات التي تواجه تطور الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر لذلك على السلطات النقدية إيجاد حلول لمواجهة التحديات و تنويع المنتجات مع التوسع في أساليب الصيرفة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى التركيز على أهم أساليب الصيرفة الإسلامية والتي تستمد من أسس الشريعة الإسلامية، وإبراز مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تطور مسيرتها و إنتشارها و العوائق التي تواجهها و محاولة تقديم الحلول المعالجة لإشكالية إدماج الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر.

**2- دراسة بعنوان<sup>2</sup> : الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2010-2019 من اعداد فطيمة عليش جامعة الجزائر 03 (الجزائر) - يوسف بو عيشاوي جامعة البويرة (الجزائر) مجلة أفاق للبحوث والدراسات المجلد 03 العدد 02 (2020) ص 75، 94**

<sup>1</sup>دراسة بعنوان :مكانة الصيرفة الإسلامية دورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر - من اعداد أ . بن عزة إكرام جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ود . بلدغم فتحي جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد : 03/العدد : 01 (2018) ص: 76-90 .  
<sup>2</sup>دراسة بعنوان :الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2010-2019 من اعداد فطيمة عليش جامعة الجزائر 03 (الجزائر) - يوسف بو عيشاوي جامعة البويرة (الجزائر) مجلة أفاق للبحوث والدراسات المجلد 03 العدد 02 (2020) ص 75، 94

: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على طبيعة الصيرفة الإسلامية من مختلف جوانبها وإبراز الدور الكبير والفعال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة بالنسبة للقطاع المصرفي بصفة عامة والنظام المصرفي المصري بصفة خاصة، وجاءت هذه الدراسة لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة المصرفية في واحدة من أول الدول التي نادى بتطبيق الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، وكذلك معرفة أهم التحديات المعيقة لتطور المصارف الإسلامية بمصر، وفي الأخير إعطاء نظرة مستقبلية لهذه المصارف ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن تطوير الصيرفة الإسلامية في مصر وتحقيق المزيد من النجاحات يجب أن تكون المصارف الإسلامية قادرة على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه نموها وعلى رأسها عدم وجود قوانين محدد تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري، وعدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي ترأب أعمال المصارف الإسلامية، والاعتماد على نظرية المحاكاة للمصرفية التقليدية في ابتكار وتطوير

3- دراسة بعنوان<sup>1</sup> : التوجه الدولي للصيرفة الإسلامية في ظل الأزمات المالية - دراسة تجارب غربية - من اعداد د. بن زكة سليمة ، جامعة 20 أوت 1955، مخبر ECOFIMA-سكيدة (الجزائر)، [s.benzekka@univ](mailto:s.benzekka@univ) و شرون عزالدين جامعة 20 أوت 1955، مخبر - ECOFIMA سكيدة (الجزائر) : هدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية بمساراتها المختلفة، بدءا برصد أهم الدعوات الغربية المنادية لتبني الصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي، مرورا بالوقوف على أهم دوافع التوجه الدولي للصيرفة الإسلامية، وكذا تبيان جهود هذه الدول في سبيل تفعيل الصيرفة الإسلامية، لنستعرض في الأخير أهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة وتم الاعتماد على المنهج الوصفي وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الدول الغربية قد تمايزت في درجة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، فهناك دول كانت سباقة بالانفتاح على الصيرفة الإسلامية قبل

1- دراستبعنوان :التوجهالدوليللصيرفةالإسلاميةفيظلالأزماتالمالية - دراسةتجاربغربية - مناعدادد. بنزكةسليمة،جامعة 20 أوت 1955،مخبر -ECOFIMAسكيدة (الجزائر)، [s.benzekka@univ](mailto:s.benzekka@univ) وشرونعزالدينجامعة 20 أوت 1955،مخبر - ECOFIMAسكيدة (الجزائر) :

الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م أمثال بريطانيا ولوكسبورغ، في حين تعرف التجارب الأخرى أولى الخطوات حيث لم تنفتح على المصرفية الإسلامية إلا بعد هذه الأزمة كاسبانيا، الدنمارك والسويد.

4-دراسة بعنوان<sup>2</sup> : الصيرفة الخضراء كتوجه حديث لدعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر "بنغلاديش أنموذجاً" من اعداد مختار عنابة، الجزائر، مخير البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي - مجلة الإبداع - المجلد 14 / العدد: 202401)، ص 90-109 : تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الصيرفة الخضراء وهي أحد الأدوات المالية الخضراء التي حظيت باهتمام كبير باعتبارها خيار استراتيجي لدعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر مستدام، حيث تناولت الدراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الخضراء والاقتصاد الأخضر، كما تطرقت الدراسة إلى دراسة حالة بنغلادش في تبني الصيرفة الخضراء ومدى فعاليتها في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في البلد، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي حيث توصلت إلى أن الصيرفة الخضراء وسيلة فعالة لضمان تحويل اقتصاد بنغلادش إلى اقتصاد أخضر، كما تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ مبادئها الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية . وهنا تبرز ضرورة العمل على تعزيز تبني الصيرفة الخضراء في مختلف دول العالم من أجل تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد مرن ومستدام.

5 -دراسة بعنوان<sup>1</sup> : " التجربة البريطانية للنوافذ الإسلامية وأثرها في انتشار الصيرفة الإسلامية – دراسة تحليلية من اعداد : طاهري خالد وحمزة علي المركز الجامعي نور بشير (البيض) مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية المجلد: 08 / العدد 02 2024، ص 260،281 : تهدف الدراسة على التعرف على الصيرفة الإسلامية في بريطانيا وتجربتها للنوافذ الإسلامية كآلية لجذب العملاء الذين يهتمون بهذه المنتجات الإسلامية وانتهجنا في

<sup>2</sup>دراسة بعنوان :الصيرفة الخضراء كتوجه حديث لدعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر "بنغلاديش أنموذجاً" من اعداد مختار عنابة، الجزائر، مخير البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي - مجلة الإبداع - المجلد 14 / العدد: 202401)، ص 90-109  
<sup>4</sup>دراسة بعنوان : " التجربة البريطانية للنوافذ الإسلامية وأثرها في انتشار الصيرفة الإسلامية – دراسة تحليلية من اعداد : طاهري خالد وحمزة علي المركز الجامعي نور بشير (البيض) مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية المجلد: 08 / العدد 02 2024، ص 260،281.

ذلك المنهج التحليلي بتحليل بعض البيانات والمؤشرات المالية للمصارف والنوافذ الإسلامية ورأينا نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية ببريطانيا وذلك لولوجها مجال الصيرفة الإسلامية وتبنيها لهذا النموذج مبكرا، كما رأينا زيادة عدد المصارف والنوافذ الإسلامية وزيادة ونمو حجم الأصول المالية الإسلامية وتطورها، وذلك لاهتمام الحكومة البريطانية بالتمويل الإسلامي وتشجيعها. الكلمات المفتاحية الصيرفة الإسلامية المنتوجات الإسلامية النوافذ الإسلامية الأصول المالية التمويل.

6- دراسة بعنوان<sup>2</sup> : دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020 من اعداد : حليلة بن مشيش كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف | الجزائر لمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2392-5302 : EISSN: 2588-2457 PISSN - 07 (01) /2020 : تهدف الدراسة لعرض رؤية ماليزيا 2020، والتي تلخص طموحها في بناء قاعدة صناعية، وتحسين ظروف المعيشة، مع إبراز دور الصيرفة الإسلامية في دعم تحقيق هذه الرؤية وذلك بدراسة الارتباط بين أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الإسلامية من أهم نتائج هذه الدراسة أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ( (GDP، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ( (GFCG، والدخل الفردي ( (PCL من جهة؛ وبين إجمالي الأصول، وإجمالي التمويلات وإجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية من جهة أخرى هي علاقة قوية جدا، تعكس مدى تكامل التنمية الاقتصادية التي حققتها ماليزيا في مسيرتها منذ 1991 خو رؤية 2020 مع الصيرفة الإسلامية. الكلمات المفتاح رؤية ماليزيا 2020 ؛ مصارف إسلامية؛ تنمية اقتصادية.

<sup>2</sup>دراسة بعنوان : دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020 من اعداد : حليلة بن مشيش كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف | الجزائر لمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2392-5302 : EISSN: 2588-2457 PISSN - 07 (01) /2020

### خاتمة :

في ختام هذا الفصل، تم استعراض مفهوم الصيرفة الإسلامية، التي تُعرف كآلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس وخصائص تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد أُبرزت أهمية تقديم الخدمات المالية القائمة على التعاون والاستثمار بهدف تحقيق الأرباح وتقاسمها وفق اتفاق مسبق، مع التأكيد على احترام الشريعة في كافة التعاملات.

تتبع الفصل نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها الملحوظ، مشيرًا إلى أن بداياتها تعود إلى خمسينيات القرن الماضي، مع إشارة خاصة إلى تجربة بنك الادخار المحلي الإسلامي في مدينة ميث غمر المصرية عام 1963، والذي يُعزى تأسيسه إلى جهود الدكتور أحمد النجار. وقد تطورت هذه البنوك لتشهد نموًا كبيرًا، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية قد ارتفع بمعدلات تفوق البنوك التقليدية، بمعدل نمو وصل إلى 23%. هذا التوسع يعكس تزايد الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، ليس فقط في الدول الإسلامية بل عالميًا.

كما تم تناول السمات والخصائص المميزة للصيرفة الإسلامية، مثل تحريم الربا بجميع أشكاله، وإرساء مبادئ الشراكة في الربح والخسارة، والالتزام بالاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية التي تفيد المجتمع، وتجنب المعاملات التي تتسم بالغموض أو الميسر (المضاربة المحرمة). وتبرز الصيرفة الإسلامية قيم العدالة الاجتماعية والمخاطر المشتركة، وهو ما يميزها عن الصيرفة التقليدية.

ومع هذا النمو الملحوظ، لا تزال الصيرفة الإسلامية تواجه جملة من التحديات. من أبرزها نقص الأنظمة القانونية والشرعية التي تواكب التحولات المتسارعة في السوق، ومحدودية القدرات التمويلية والأدوات المالية التي قد تركز أحيانًا على الأدوات قصيرة الأجل بدلاً من التركيز على الاستثمار طويل الأجل المتوافق مع الفكر الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المصارف الإسلامية منافسة شديدة من المصارف التقليدية التي تتمتع بمعايير تشغيلية راسخة. كما يُعد محدودية الهوامش بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وعدم كفاية الخدمات المساندة والخبرات التقنية، تحديات إضافية تعيق التوسع الكامل لهذه الصناعة.

بالرغم من هذه التحديات، فإن الصيرفة الإسلامية تواصل ترسيخ مكانتها كنموذج مالي واعد، يُقدم بديلاً أخلاقياً ومستداماً للنظام المصرفي التقليدي، ويحمل في طياته إمكانات هائلة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شريطة معالجة التحديات القائمة وتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية والتقنية لدعم نموها المستمر.

# الفصل الثاني

## مقدمة:

في ظل تنامي الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، وحرص العديد من البنوك على فتح نوافذ إسلامية لتلبية متطلبات شريحة واسعة من المتعاملين، تبرز الحاجة إلى تقييم فعلي لدور هذه النوافذ في تحقيق الأهداف التنموية، لا سيما فيما يتعلق بتمويل المشاريع الاستثمارية. فرغم وفرة الدراسات النظرية التي تناولت مبادئ الصيرفة الإسلامية وصيغها التمويلية، إلا أن التقييم الميداني والتطبيقي لا يزال محدوداً، مما يستدعي القيام بتحقيقات ميدانية تستند إلى بيانات واقعية ومعطيات إحصائية.

وفي هذا الإطار، تم تخصيص هذا الجزء التطبيقي من المذكرة لدراسة تجربة وكالة سعيدة التابعة للبنك الخارجي الجزائري (BEA)، بوصفها واحدة من الوكالات التي بادرت بتفعيل الشباك الإسلامي في إطار توجه البنك نحو تنويع خدماته المالية وتوسيع نطاق الصيرفة الإسلامية. وقد تم اختيار هذه الوكالة بالنظر إلى نشاطها الملحوظ في مجال تمويل المشاريع خلال الفترة الأخيرة، وكذلك لتوفرها على قاعدة بيانات قابلة للتحليل تسمح بتقييم الأثر الفعلي للخدمات الإسلامية على ديناميكية الاستثمار المحلي.

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى الوقوف على مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية، عبر أدواتها المختلفة، في تمويل المشاريع داخل الوكالة، مع التركيز على طبيعة المشاريع الممولة، وأهم الصيغ التمويلية المعتمدة (كالمرابحة، والإجارة، والمشاركة)، ومدى استجابة السوق المحلي لهذه الخدمات. كما تسعى الدراسة إلى رصد تطور عدد العملاء، ونوعية المشاريع المستفيدة، وحجم التمويلات الممنوحة، بالإضافة إلى تحديد العقبات التي قد تواجه الوكالة في تقديم هذه الخدمات، والفرص المتاحة لتوسيع التجربة.

## منهجية الدراسة

اعتمد الجانب التطبيقي من البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع وتحليل بيانات كمية ومالية صادرة عن وكالة سعيدة للبنك الخارجي الجزائري. وقد شملت البيانات محل الدراسة الفترة الممتدة 2024 و 2025، وتركز التحليل على:

- مؤشرات الأداء الخاصة بالشباك الإسلامي داخل الوكالة
- عدد ونوعية المشاريع الممولة بصيغ إسلامية
- حجم التمويلات الممنوحة لكل صيغة (مرابحة، إجارة، مشاركة...)
- تطور عدد العملاء المتعاملين مع الشباك الإسلامي

- تحليل التحديات والفرص المرتبطة بالتمويل الإسلامي في الواقع الميداني.

وقد تم الاعتماد في جمع المعطيات على التقارير الداخلية الصادرة عن الوكالة، إضافة إلى مقابلة مع إطارات البنك .

## المبحث الأول تقديم البنك الجزائري الخارجي BEA

سنطرق في هذا المبحث الأول إلى دراسة ماهية البنك وذلك من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: مدخل للبنك الجزائري الخارجي BEA

لقد تم تأسيس البنك الجزائري الخارجي "BEA" بمرسوم رقم 204/67 في أول أكتوبر عام 1967 برأسمال قدره (20.000.000 دج) وأصبح اليوم يعادل (24.600.000.000 دج) و الهدف الأساسي المرجو منه هو القيام بعلاقات مع الخارج وهذا الأخير لم يعرف هيكله بالكامل إلا في أول جوان من عام 1968 وهو يعد بنك ودائع مملوكة للدولة وهو خاضع للقانون التجاري . و بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 47 فرعا في مختلف أنحاء الوطن ومن بين هاته الفروع قمنا بدراسة إحدى الفروع التابعة لولاية تلمسان مصلحة الكيفان 96 وهذا تحت إشراف عمال البنك الذين استقبلونا بصدر رحب.

البنك هو مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الاموال في شكل ودائع وفي شكل آخر تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية ، نستخلص من هذا التعريف أن للبنك صنفين من العمليات : - خلق النقود المصرفية عن طريق توزيع القروض تشكل ودائع إضافية : أن يكون البنك بذلك وسيط نقدي

-وضع عدة طرق لتوزيع القروض ، أي ابتكار تقنيات التمويل البنكي كتحويل الودائع الجارية الى ادخارات سائلة فيكون "وسيط مالي" إذا كان البنك ينفرد دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط النقدي لأنه يوفر لزبائنه نقوده الخاصة والنقود المركزية ، يجب أن لا ننسى أنه يجمع موارد الادخار السائلة ويتدخل في أسواق رأس المال : الوظيفة النقدية تتداخل مع الوظيفة المالية

كما أن مداخله تكون إما متحركة أو ثابتة

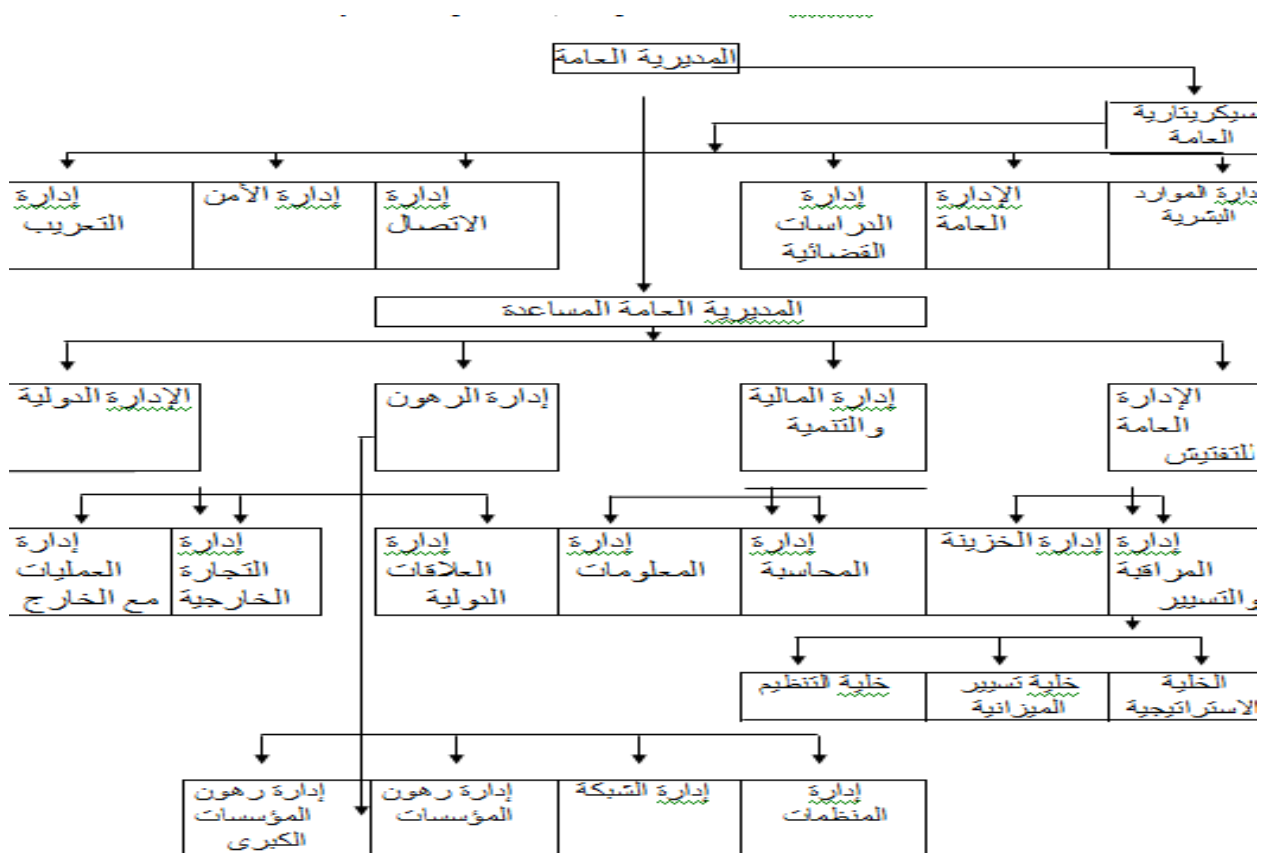
في حالة ما إذا ما كانت متحركة فهي تهدف إلى الاستثمار والإنتاج اللذان يؤديان بدورهما إلى الاستهلاك.

أما الثابتة في حالة ما إذا بقية في البنك واستعملت من اجل الدفع إلى الزبون أو تبقى محفوظة فيه "البنك "

التنظيم الهيكلي للبنك الجزائري الخارجي

L'ORGANIGRAMME

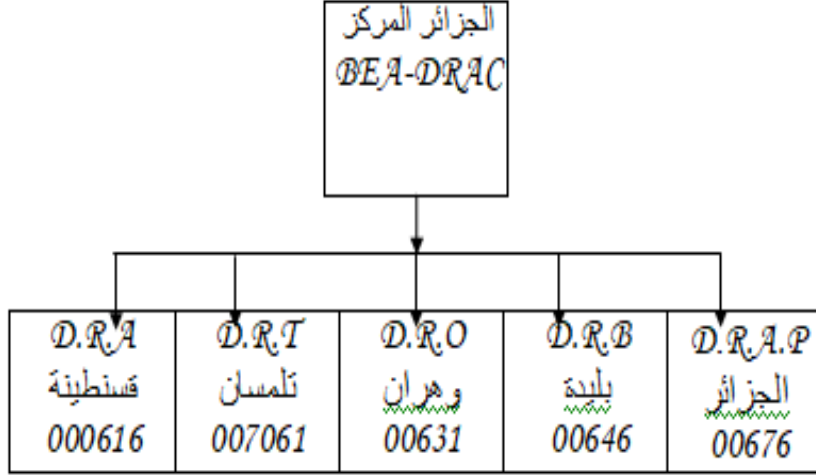
الشكل 1-2 الهيكل التنظيمي العام الخارجي للجزائر



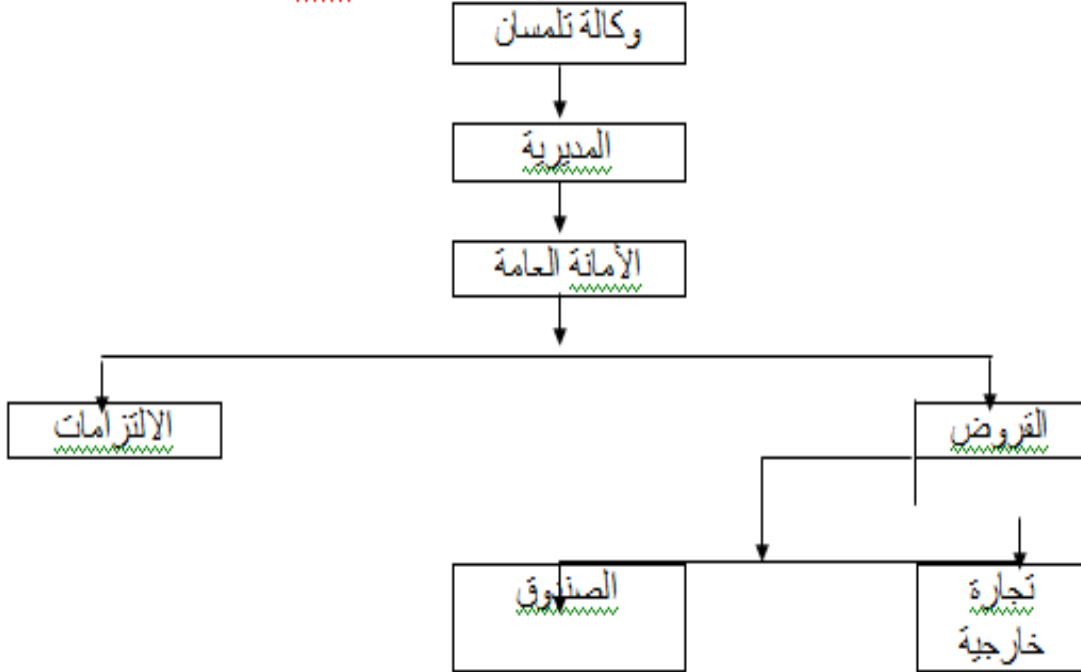
المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق البنك

الشكل 2-2: الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان كيفان 96

الهيكل الثاني : الهيكل التنظيمي لمختلف المديريات الجهوية التابعة لـ BEA



الهيكل الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان كيفان 96



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق البنك

### دور البنك الجزائري الخارجي في إنعاش الاقتصاد الوطني

إن الهدف الأساسي لإنشاء البنك الجزائري الخارجي BEA هو الحفاظ وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية كما انه يعتبر من أهم المعاملات المالية للبلاد فنشاطاته تشمل ممارسة العمليات الواسعة وطنيا و عالميا وذلك منذ نشأته عام 1967 فهو يمنح الاعتمادات عن الاستيراد ويعطي ضمانا للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير ويمنح اتفاقات اعتمادية مع البنوك الأجنبية.

وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970 وأصبح يعتبر كرائد في العمليات المالية التي تخص البترول ، الغاز البحرية ، التأمينات الكبرى "سوناطراك ونافطال " الكيماوية والبتروكيماوية والتعدين والنقل البحري ومواد البناء وهو الذي يمدّها بالقروض فقد منح البنك الجزائري الخارجي BEA المؤسسات العامة سنة 1982 قروضا بلغ مجموعها 36.8 مليار دينار.

كما ساهم في تحويل وتطهير حقول "حاسي الرمل – حاسي مسعود " و إنشاء أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وأرزيو ومصانع البلاستيك والأسمدة في رزيو وسكيكدة وعنابة وسطيف وبفضل هذه التجربة الكبيرة أصبح BEA يساهم بأكثر من 85 % في السوق الاقتصادية الجزائرية الخارجية وبذلك أصبح معهد جد معروف في المجتمعات المالية فهو مكلف بكافة الأمور المتعلقة بالتنظيم المالي التي تظهر في :

عقد العلاقات مع الخارج فالبنك الجزائري الخارجي يفرض عليه أن يتضمن تذكرة للمعلومات التجارية للمؤسسات الخارجية التي تقبل التعامل مع الجزائر وذلك من خلال شبكاته العالمية الرامية.

وفروعه المستقبلية في الجزائر والخارج وكذلك بواسطة خبرائه المتخصصين في الاقتصاد الخارجي.

وفي الأخير يمكن القول بأن BEA يعتبر كوصل لتنمية القدرات الاقتصادية الخارجية بين الجزائر والدول الأجنبية.

### المصالح

(I) مصلحة التجارة الخارجية : وتعد من أهم المصالح التي يعتمد عليها البنك الجزائر الخارجي وتساهم مساهمة كبيرة وفعالة في الأرباح التي يتحصل عليها البنك مقابل الخدمات التي يقوم بها والدور الذي تقوم به هذه المصلحة ينقسم إلى قسمين:

1- عمليات صندوق العملة الصعبة Operation de compte devise :

وهذه العملية تقتصر على:

- فتح حساب جاري بالعملة الصعبة Overture de compte devis
- السحب Retrait
- الدفع Versement
- المنحة Allocation touristique
- التحويل Virement
- تكوين قصير المدى F.C.D/Formation court durer

2- العمليات التجارية Les operation commerciales

وهذه العمليات تعتمد عليها مصلحة التجارة الخارجية بكثرة وتعود عليها بفوائد وأرباح كبيرة وهذه الأخيرة تقتصر على :

- التوطين La domiciliation
- القرض الوثائقي Le crédit documentaire
- التحصيل الوثائقي La remise documentaire
- التحويل الحر O.P.E Le virement Bancaire
- التصدير L export
- الضمانات Les cautions

(II) مصلحة الاستثمارات :

إن النشاط الرئيسي للبنك الخارجي الجزائري هو منح القروض و الائتمان أما الاولوية المعطاة للسيولة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية فالمقصود منها عملية توظيف بسيطة ذات عائد متواضع تضمن للبنك إمكانية السداد و مواجهة طلبات السحب بينما منح القروض فالأمر يتعلق بتوظيف حقيقي يحقق عائدا منسبا وخاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية فالقروض التي يمنحها البنك لعملائه يحصل في مقابلها على نسبة فائدة تسحب على أساس مدة وطبيعة و قيمة القرض و التي يمنحها BEA من ( 10.5% إلى 8.5%) وهذا كله يعبر عنه بالسياسة القرضية للبنك. ويتم تحليل القرار البنكي في موضوع القرض في مصلحة الاستثمارات وذلك بعد توفير كل من البيانات المطلوبة التي تكون ملف طلب القرض يتم الأخذ بعين الاعتبار كل ملف حيث يشرع المكلف بدراسة كل ملف وذلك من ناحية صلاحية وكذلك ناحية الإنتاجية ، الربح ، قدرة المستثمر على إرجاع الاموال في المدة الزمنية المحددة وهذا بشرط اتخاذ قرار منح أو رفض القرض على مستوى الوكالة التي توجد فيها مصلحة الاستثمارات عندما يتعلق الامر بأصغر أو اخفض مبلغ قرض ويتضمن هذا المستوى:

- قرار منح القروض في إطار تشغيل الشباب ذات المبلغ أقل من 1.5 مليون دج

- قرار منح القروض المتعلقة بالقطاع الخاص ذات المبلغ أقل او يساوي 1 مليون دج

ويشترط أن تكون مضمونه 100 % بواسطة سندات الخزينة المرهونة والمحفوظ بها على مستوى الوكالة.

وتتم الدراسة في هذا المستوى من طرف مجلس القرض للوكالة الاستثمارات ويعود آخر قرار لمدير الوكالة.

وإذا كان القرض بمبلغ كبير و طويل المدى ، فتكون دراسته على مستوى المديرية الجهوية و يعود آخر قرار للمدير الجهوي وإذا كان القرض أكبر ثمن من القرض المدروس على مستوى المديرية الجهوية فيكون دراسته على مستوى مديرية القرض للشركات الكبرى و مديرية القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومقرها بالجزائر العاصمة.

و إذا تجاوز القرض مبلغ القرض المدروس على مستوى مديرية القروض للشركات الكبرى فإنه يدرس على مستوى المديرية العامة والتي مقرها بالجزائر العاصمة ويعود آخر قرار إلى مديرها

### المطلب الثاني: دور البنك BEA في تمويل التجارة الخارجية

يلعب البنك BEA دورا كبيرا في تمويل التجارة الخارجية بمنحه مجموعة من القروض التي توطن العلاقات التجارية الخارجية وهذا ما سندرسه في:

#### 1 : القرض الوثائقي

أ- تمهيد : تقوم المصارف في مختلف دول العالم بدور أساسي في التمويل التجارية الخارجية التي ازدادت بشكل مطرد ومتسارع خاصة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية و أصبحت عمليات الاعتمادات المستندية من أهم طرق تمويل الصادرات و الواردات ومن أدقها وأكثرها تعقيدا نظرا لتشعبها وارتباطها بأكثر من طرف " المصرف المصدر والمصرف المرسل - العميل الأمر والمستفيد" ويصف بعض الشراح لعمليات التجارة الخارجية بأنها عمليات ذات طبيعة معقدة و امام صعوبات هذه العمليات سنلتزم بدراستها سطحيا و إعطاء نظرة شاملة عنها

ب- تعريفه : في عقود البيوع الدولية يكون هناك اتفاق بين بائع ومشتري من دولتين مختلفتين بأن يلتزم البائع بتسليم البضاعة ويلتزم المشتري بدفع ثمن البضاعة و في هذه الحالة نرى أنه ينعدم الائتمان بين البائع والمشتري الذي يتفقان في بادئ الأمر بأن يكون الدفع عن طريق فتح اعتماد مستندي لانه يقوم بحل مشكلتين وهما مشكلة توفير الثقة بين أطراف عقد البيع الدولي ومشكلة ارتفاع تكلفة البضاعة وشحنها.

ج- أهم أنواع الاعتمادات المستندية: يصعب على أي باحث قانوني في مجال الاعتماد المستندي أن يحصر أنواعه وأشكاله المختلفة لارتباط هذا العقد بمتطلبات التجارة الدولية التي تتصف بالتطوير و التبدل المستمرين و نتيجة لذلك تتطور اشكال الاعتمادات المستندية و تتغير باستمرار لذا سنقتصر على تعريف أهم أنواع الاعتمادات المستندية.

1- إن أهم تصنيف للاعتماد المستندي هو تصنيفه إلى اعتماد قطعي IRREVOCABLE و اعتماد غير قطعي REVOCABLE حتى أن القانون التجاري الأمريكي الموجود لم يتعرض إلا الى هذين النوعين :

أ- يمكن تعريف الاعتماد القطعي بأنه : تعهدات من قبل المصرف المستورد بأن يدفع أو يقبل إسناد السحب المسحوبة عليه عند تقديم المستندات المستوفية لشروط الاعتماد ، وهذا التعهد البات لا يمكن تعديله أو إلغائه إلا بموافقة جميع الاطراف المعنية بعقد الاعتماد و بمجرد أن يقدم البائع المستندات المطلوبة فإنه يجب على مصرفه أن يدفع له قيمة الاعتماد حتى و إن أصر المشتري تعليماته لمصرفه بعدم الوفاء ويبقى هذا النوع من الاعتمادات ملزم الاطراف القيام بتحديد مدة صلاحيته.

ب- أما الاعتماد الغير القطعي فهو الذي يمكن تعديله أو إلغائه من قبل المصرف المصدر في أي لحظة دون إشعار المستفيد بذلك حتى وإن كانت ممارسه المصرف عادة تستدعي إشعاره بأي تعديل أو إلغاء يطرأ على الاعتماد شريطة عدم المساس بحقوق الحامل لحسن النية أو عدم قبول إسناد السحب حقيقة ويتعين على المصرف المصدر حال إلغاء الاعتماد أو تعديله أن يبلغ هذا الأمر للمصرف الوسيط حتى لا يضطر إلى قبول جميع الدفعات التي تمت بعد إلغاء الاعتماد نتيجة عدم علمهم بالإلغاء أو التعديل.

يتضح من خلال هذا التعريف أن الاعتماد غير القطعي خطرا نوعا ما على مصالح كل من العميل الأمر و المستفيد و حتى المصرف المصدر و بالتالي يمكن القول بأن الاعتماد غير قطعي قليل الاستعمال في الحياة العملية لاحتمال حرمان المستفيد من ثمن البضاعة التي قام بتصديرها و يمكن القول بأن الاعتماد القطعي أقوى كثيرا من الاعتماد غير القطعي وهناك قرينة قانونية قاطعة مفادها : "انه إذا لم يبين شكل الاعتماد فإنه يعتبر قطعيا غير قابل للإلغاء " revocable credit

2- الاعتماد المعزز و الغير معزز أو المؤكد و الغير المؤكد : confirmer et noconfirmer

قد يكون الاعتماد القطعي مؤكدا من قبل مصرف آخر غير المصرف المصدر إذ يغلب إن لا يقتنع المصدر باعتماد يفتحه المستورد لدى مصرف في بلد الاخر ، ويطالب تعزيز الاعتماد في مصرف متواجد في بلد المصدر ويحدث غالبا أن يتولى مصرف في بلد المصدر اخطاره به حيث يعتبر المصرف المبلغ هنا مجرد مصرف وسيط غير مسؤول شخصيا على الوفاء بقيمة الاعتماد فيكون الاعتماد قطعيا من المصرف المصدر ولكنه غير معزز أو مؤكد من المصرف المبلغ الذي اخطر المستفيد وهذا ما نصت عليه المادة (7) نشرة 500 بقولها يمكن تبليغ الاعتماد إلى المستفيد عن طريق مصرف آخر (المصرف المبلغ) دون أي التزام من جانبه عدا الاهتمام المعقول بالتحقق من صحة ظاهر الاعتماد الذي يبلغه ، إذ إن

المصرف المبلغ يتصرف كسمسار عن المصرف المصدر دون أن يلتزم شخصيا بالاعتماد وتظهر عدم فائدة هذا الاعتماد في حالة تخلف المصرف المصدر عن دفع مبلغ الاعتماد في أن المستفيد سيجأ للقضاء في دولة المستورد للمطالبة بحقه مما يكبده مصاريف كبيرة في حين أنه لو كان الاعتماد القطعي معزز أو مؤكد فإن المصرف المؤكد يعد مسؤولا عن الوفاء بقيمة الاعتماد مسؤولية شخصية مستقلة عن المصرف المصدر .

د-الآلية التي يقوم عليها القرض المستندي :

لنفرض أن تاجرا في الجزائر رغب شراء 50 طن من القمح من تاجر فرنسي /باريس بمبلغ 30.000 فرنك فرنسي و اتفقا على شحن بضاعة على متن باخرة معينة (X) على أن يتم دفع ثمن القمح بواسطة فتح اعتماد مستندي قطعي مؤكد من قبل مصرف (BEA) في الجزائر وذلك قبل شهر من تاريخ شحن البضاعة و لاتمام هذه الصفقة عن طريق الاعتماد المستندي فإنها تتطلب ما يلي:

-يتوجه المشتري إلى بنكه أول خطوة يقوم بها هو عملية التوطين La domiciliation وهذه العملية تكون على النحو التالي:

يقدم للزبون طلب فتح التوطين ليمأ البيانات التالية :

أصل السلعة-طبيعة السلعة-الفاتورة " وقتها ومكانها ، البائع :إسمه و عنوانه -الثمن-رقم التعريفية الجمركية طبيعة النقل :بحر ،جو ، برا" كيفية الدفع " :قرض وثائقي - تحصيل مستندي - تحويل حر "

بعد هذه العملية يمضي الزبون على الطلب و يضع ختم التوطين على الفاتورة المؤقت La facture proformat

و يطلب منه نسخة من السجل التجاري و نسخه من البطاقة الجبائية وتفتح له عملية توطين.

بعد ذلك يطلب الزبون فتح رسالة قرض وثائقي ونفس الشيء يقدم للزبون طلب فتح رسالة قرض وثائقي يقوم بملئها ويمضي عليها و يضع ختمه ثم يقوم العامل البنكي بفتح رسالة قرض وثائقي ويدخل العملية في الحاسوب و الخطوة التي تلي يقوم العامل البنكي ببعث رسالة إلى البنك المصدر عن طريق swifte على شكل MT 700 يسأل فيها على المشتري و يعطيه فيها كل المعلومات عن ما يتعلق بالوثائق و النوعية السلعة ومعلومات حول المشتري ورقم القرض الوثائقي ويخبره ماذا يريد المشتري من وثائق ليبعثها البائع

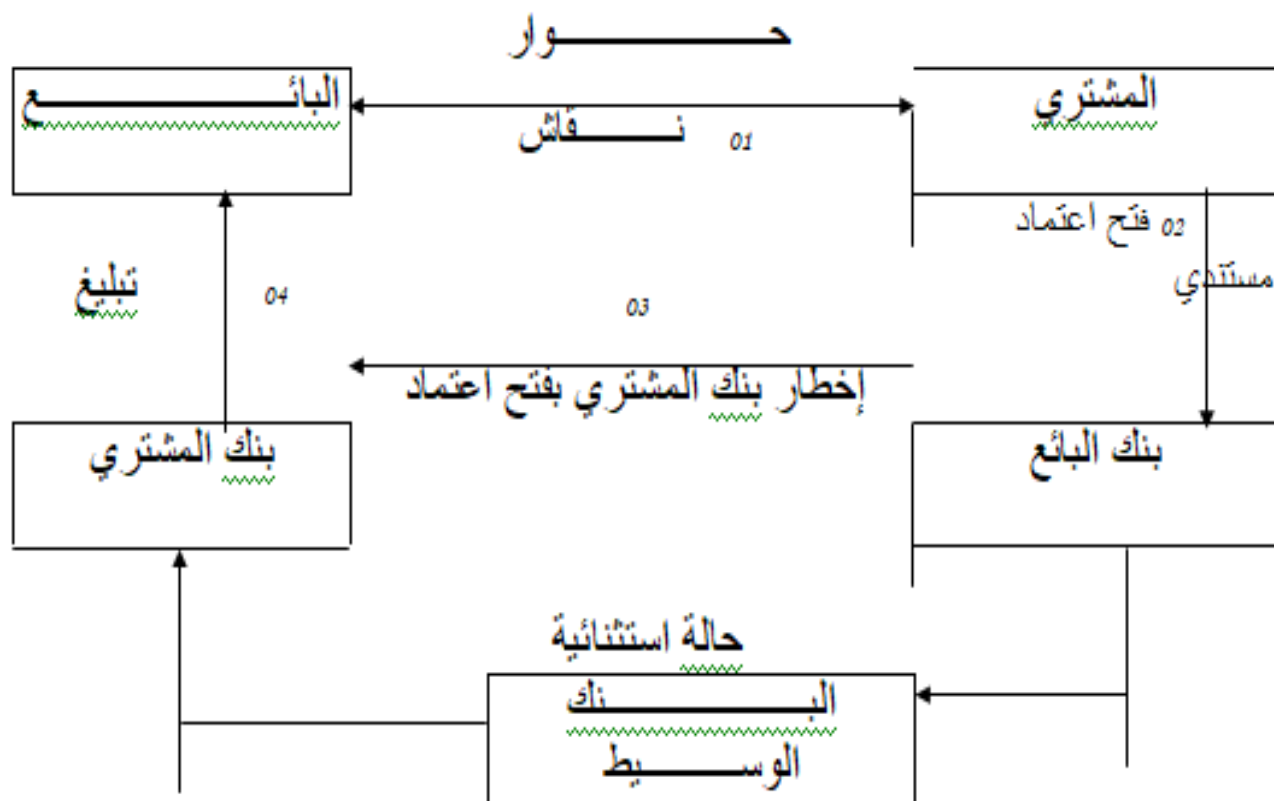
تقوم البنك المصدرة بإخبار عميلها المصدر لكي يحضر الوثائق اللازمة ويجهز البضاعة ويشحنها على الباخرة أما الوثائق يقسمها إلى قسمين :

قسم يعطيه إلى بنكه ليتولى بنكه بإرسالها إلى المشتري وعند تلقي بنك المصدر الوثائقي وتكون صحيحة وسليمة ومجردة من كل نقص فإن البنك المصدر يدفع الثمن إلى زبونه المصدر مباشرة.

والقسم الثاني يبعثه في محفظة القبطان Le pli cartable أي تسافر مع السلعة حين وصول السلعة إلى ميناء الوصول يخبر مكتب العبور المشتري بوصولها المشتري يذهب إلى بنكه ومعه الوثائق التي أتت مع السلعة في محفظة قبطان السفينة ومن بين هذه الوثائق الفواتير وسند الملكية ويكون بإسم البنك يقوم العامل البنكي بوضع خاتم التوطين على الفواتير وتحويل الملكية إلى المشتري ويقوم المشتري يرفع مسؤولية البنك وهذه العملية تقام بعد أن نسحب ثمن البضاعة مع كل فوائد البنك من حساب المشتري و نضعها في حساب جاري خاص بالبنك ثم يذهب المشتري إلى المكتب العبور ليقوم له بجمركة السلعة و البنك ينتظر وصول الوثائق التي تسافر عن طريق البريد DHL ليقوم بتحويل ثمن البضاعة إلى البنك المصدر .

و - مخططة

الشكل 2-3: مخطط القرض المستندي



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق البنك

إذا لم يكن بنك البائع يعرف بنك المشتري يتصل ببنك آخر يسمى ببنك الوسيط

## 2- التحصيل المستندي Le remise documentaire

أ- تعريف: نعني بالتحصيل المستندي أنه تعهد صادر من بنك المشتري لصالح البائع بأن يدفع هذا البنك مبلغ البضاعة إذا سلم المشتري لبنكه المبلغ وتتم هذه العملية بتقديم البائع لبتك المشتري الوثائق المتعلقة بالبضاعة

أو بمعنى آخر لا يستلم المشتري الوثائق من بنكه ليستعملها في جمركة بضاعته حتى يقوم بتقديم مبلغ البضاعة الى بنكه ليتولى تحويلها الى البنك البائع و يتحصل هذا البنك على فوائد جراء هذه الخدمة.

ب- الآلية التي يقوم عليها التحصيل المستندي:

لنفرض أن شخص أراد استيراد سلعة ما من بلد آخر يعنى البائع و المشتري من بلدين مختلفين.

- يقوم المشتري بالاتصال مع البائع يجريان نقاش ويخرجان في آخر المطاف بعقد بيع يتفقان عليه ويتم الاتفاق على أن يكون دفع مبلغ البضاعة المستوردة عن طريق التحصيل المستندي.

يقوم البائع بتحضير البضاعة والوثائق المتعلقة بها التي يكون قد طلبها المشتري يبعث البضاعة عن طريق البحر مثلا و يبعث الوثائق عن طريق البنك أي الى بنك المشتري ويطلبه ألا يسلم الوثائق إلا بعد أن يدفع المشتري ثمن البضاعة بعد ذلك يقوم بنك المشتري بإعلام زبونها بأن وثائق البضاعة بحوزتها إذا أراد المشتري أن يسلم ثمن البضاعة يقوم البنك بتسليمه الوثائق الخاصة بالبضاعة وإذا رفض ذلك فإن البنك يعيد الوثائق الى البائع.

وإذا دفع ثمن البضاعة يقوم البنك بتسليمه وثيقة الشحن ليقوم المشتري بإجراءات جمركة البضاعة وفي بعض الأحيان يسلم البنك الوثائق للمشتري دون تسليم المبلغ وهذا لتسهيل المبادلات ولكن بالمقابل يقوم بعملية توقيف حسابه لكي لا يتصرف فيه فإذا عاد ودفع ثمن السلعة يحوله البنك الى البائع وفي حالة مالم يدفع فالبنك يقوم بتحويل المبلغ مباشرة من حسابه الجاري.

ج - مسؤولية البنك :

إن البنك في عملية التحصيل المستندي يلعب دور الوسيط في الوثائق إذ أن البنك يستلم الوثائق من البائع و لا يقدم هاته الوثائق للمشتري إلا إذا دفع له ثمن البضاعة.

إن البنك ليس ملتزما كالاتي اعتمادا في مواجهة البائع فهو وسيط في الوثائق.

في حالة قوة قاهرة : إذ سلم المشتري للبنك المبلغ و تأخر البنك في تسليم المبلغ في الاجال المحددة لأسباب خارجة عن إرادته فلا تعود عليه أية مسؤولية وهذا في حالات : الحرب، الزلزال، إضراب... الخ

د- أنواع التحصيل المستندي : للتحصيل المستندي نوعان

01) التحصيل المستندي الفوري : " AVUE " وهو التحصيل الذي لا يتضمن أجلا للوفاء . أي أن البائع يرسل الوثائق للبنك فإذا رفض المشتري تسليم الثمن يقوم البنك مباشرة بإرجاع الوثائق الى البائع في أي وقت لأنه غير مقيد بأجل.



### 3-: التحويل الحر Le virement Bancaire

أ- مفهومه : هو التزام من المشتري إلى البائع إذ يلتزم المشتري بدفع ثمن البضاعة بمجرد وصول الوثائق لديه.

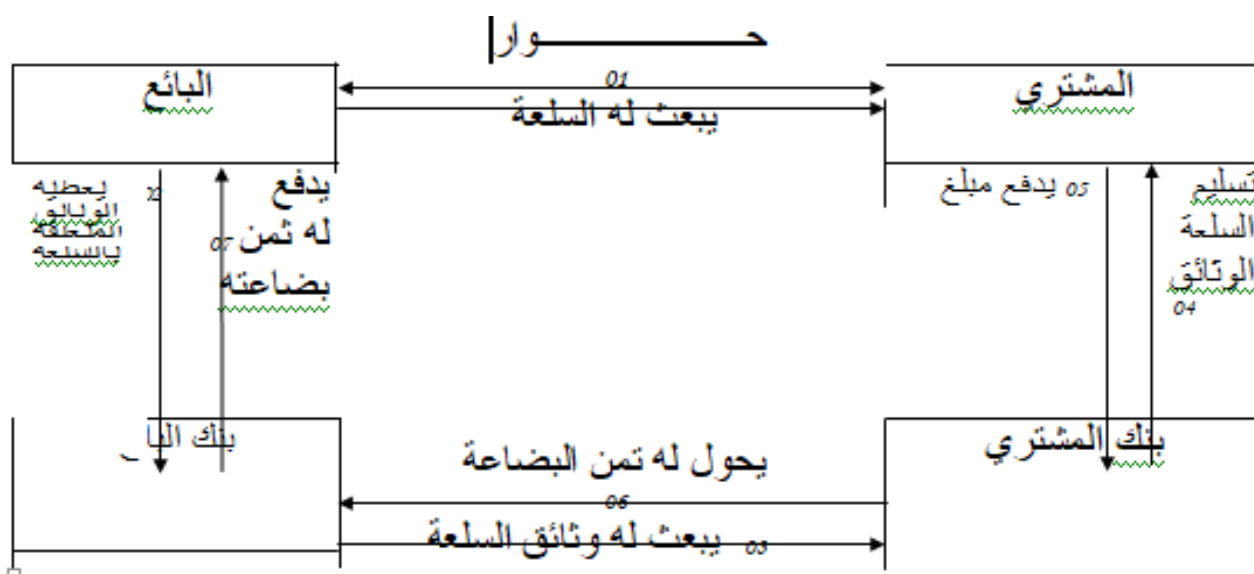
ب- الآلية التي يقوم عليها التحويل الحر :

لنفرض أن شخص أراد إستيراد سلعة من بلد أجنبي يتصل بالبائع و يتفقان بأن يكون دفع ثمن البضاعة عن طريق التحويل الحر وهذه الحالة تكون فيها الثقة متوافرة بين البائع و المشتري.

يقوم البائع بتحضير البضاعة و الوثائق المتعلقة بها ويرسلهم الى المشتري بعد تسلم المشتري الوثائق يذهب الى بنكه ليقوم بوضع ختم التوطين على الفواتير ثم يقوم بجمركة بضاعته بعد ذلك يتوجه الى بنكه ويقدم له ثمن البضاعة مع أمر الدفع ليتولى بنكه تحويل المبلغ الى البائع وفي هذه الحالة البنك غير مسؤول عن البضاعة وهو غير ملزم بأي شيء و أمام أي أحد دوره يتجلى فقط في تحويل ثمن البضاعة الى البائع وهنا تقع المسؤولية على المشتري و المتضرر الوحيد في هذه الحالة البائع إذا أبى المشتري دفع المبلغ

ج- المخطط:

الشكل 2-5: مخطط الحوار



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق البنك

## المبحث الثاني: نوافذ الصيرفة الاسلامية في البنك الخارجي (BEA):

### المطلب الأول : نبذة عن نوافذ الصيرفة الاسلامية في البنك الخارجي

#### الجزائري (BEA)

#### التوسع الوطني

منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في ديسمبر 2021، قام بنك الجزائر الخارجي بفتح 86 وكالة مجهزة بشبائيك مخصصة لهذا النوع من الخدمات عبر مختلف ولايات الوطن . كما يخطط البنك لفتح المزيد من الشبائيك في المستقبل القريب لتلبية الطلب المتزايد .

في إطار تعزيز خدماته، وقع بنك الجزائر الخارجي اتفاقية شراكة مع مؤسسة "الجزائر تكافل" لتغطية المخاطر المرتبطة بالتمويلات الإسلامية، مما يساهم في تعزيز ثقة العملاء وضمان استدامة العمليات المالية، وواصل توسيع خدماته في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث قام بتدشين شبائكين جديدين مخصصين لهذا النوع من الخدمات في الجزائر العاصمة، وتحديدًا في وكالتي شارع محمد بلوزداد والشرافة. تأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية البنك لتوسيع شبكة خدماته وتلبية احتياجات عملائه المتزايدة في هذا المجال .

### المنتجات المتاحة في الصيرفة الإسلامية

يقدم بنك الجزائر الخارجي مجموعة متنوعة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تشمل:

حساب الاستثمار الإسلامي: غير مقيد بأجال، موجه للأفراد والمؤسسات.

حساب الإيداع الإسلامي: للأفراد.

الحساب الجاري الإسلامي: يسمح بالمعاملات اليومية وفقًا لأحكام الشريعة.

حساب الادخار الإسلامي: للتوفير طويل الأجل.

مراوحة السيارات، الاستهلاك، والعقار: تمويل لشراء السيارات، السلع الاستهلاكية، والعقارات.

إجارة المعدات والعتاد المتحرك: تمويل تأجيري للمعدات.

مراحة السلع: تمويل لشراء السلع.

تمويل سلام: منتج تمويلي مخصص .

جميع هذه المنتجات مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية للبنك والهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

### وكالة سعيدة:

وفي في الفاتح من جانفي الموافق لسنة 2023 قام بنك الجزائر الخارجي بفتح وكالة مجهزة بشبائيك مخصصة لهذا النوع من الخدمات في ولاية سعيدة التي تحتوي على الرمز 061 الموظفين: 32 موظفًا.

قسم الصيرفة الإسلامية: تم فتحه في سنة 2022.

الخدمات الإسلامية المتوفرة:

حساب إيداع إسلامي.

مراحة لشراء السيارات، التجهيزات، والعقارات.

مراحة تمويل مشاريع تجارية وصناعية صغيرة.

حساب استثمار إسلامي (قيد التجريب).

### جدول 1-2: تحليل بيانات المشاريع 2022-2024

السنة	عدد المشاريع الممولة	نوع التمويل الإسلامي	القيمة الإجمالية (مليون دج)	القطاعات المستفيدة
2022	14	مراحة	84	تجارة، نقل، مقاولات

السنة	عدد المشاريع الممولة	نوع التمويل الإسلامي	القيمة الإجمالية (مليون دج)	القطاعات المستفيدة
2023	26	مرابحة، إجارة	145	فلاحية، خدمات، تجارية
2024	66	مرابحة، مشاركة	78	فلاحية، تصنيع غذائي، خدمات

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق البنك

## المطلب الثاني : نوافذ الصيرفة الاسلامية في البنك الخارجي الجزائري (BEA) وكالة سعيدة

### 1- القروض الاستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية لدى بنك الجزائر

الخارجي (BEA) : تتم وفق صيغ تمويل شرعية خالية من الفوائد، حيث تُستبدل آلية القرض الربوي بصيغة المرابحة، وهي من أكثر الصيغ استخدامًا في هذا النوع من التمويلات.

#### 1-1 قروض قصيرة الأجل : تكون في حدود 5 سنوات 60 شهرا و تنقسم الى :

1-1-1 مرابحة التجهيزات منزل

2-1-1 مرابحة سيارات

#### 2-1 قروض طويلة الأجل : وتكون مدتها من سنة الى 40 سنة لا يتعدى 75 سنة و يكون

أقل أجر قاعدي 15.000,00 دج و تمويل يكون من 300.000,00 دج الى 4 مليار

### 2- متعاملين اقتصاديين :

سواء كان شخص معنوي أو شخص طبيعي أي شخص يكتسب صفة التاجر و ينقسم الى

1-2 مرابحة استثمار

2-2 اجار معدات

3-2 مرابحة السلع

4-2 مباني تجارية

5-2 معدات نقل

### مدة التمويل :

- من 3 الى 4 سنوات هامش الربح 5,75%
- من 5 الى 7 سنوات هامش الربح 6%
- تمويل 7 سنوات و أكثر هامش الربح 6.25%

### مدة تسديد القرض :

- شهر
- 3 أشهر
- سداسي (06 أشهر)

### صياغة طلب تمويل مشروع نموذج مبسط

العنوان :طلب تمويل مشروع بصيغة إسلامية

إلى السيد/مدير وكالة – BEA قسم الصيرفة الإسلامية  
الموضوع: طلب تمويل مشروع بصيغة مرابحة / مشاركة / إجارة

أنا الممضي أسفله:

الاسم الكامل: [الاسم]

رقم بطاقة الهوية: [رقم البطاقة]

العنوان: [العنوان الكامل]

الهاتف: [رقم الهاتف]

البريد الإلكتروني: [إن وجد]

أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بطلب تمويل مشروع بصيغة [اختر الصيغة]، ويتعلق المشروع بـ:

[وصف المشروع: نشاطه، أهدافه، مراحلها، المبلغ المطلوب، المردودية المتوقعة]...

وقد أرفقت بهذا الطلب الوثائق التالية:

دراسة جدوى مفصلة للمشروع.

نسخة من السجل التجاري (إن وُجد)

تصريح جبائي.

فواتير شكلية أو عروض أسعار.

كشف حساب بنكي.

الوثائق الإدارية الداعمة.

أتعهد بالتقيد بشروط الصيرفة الإسلامية، واحترام أحكام الشريعة فيما يتعلق بهذا التمويل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الاسم والتوقيع

التاريخ

### شروط تمويل المشروع عن طريق الصيرفة الإسلامية

- يجب أن يكون المشروع مشروعًا حلالًا من حيث النشاط والمخرجات.
- تكون جميع العقود خاضعة لموافقة الهيئة الشرعية للبنك.
- تختلف الشروط حسب نوع المشروع وحجمه وطبيعة التمويل.
- أن يكون الزبون جزائري الجنسية.
- يتقاضى دخلًا ثابتًا ومضمونًا (موظف، متقاعد، حرفي)
- قادرًا على تسديد الأقساط الشهرية.
- إثبات القدرة المالية (كشف راتب، شهادة عمل)

- ان تكون السلعة محل التمويل (كهرومنزلية، أثاث، أجهزة إلكترونية، تجهيزات...)  
متوفرة في السوق.
- أن تكون العملية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (لا تشمل سلعة محرمة كالخمور أو التبغ)

### الوثائق المطلوبة

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة عمل أو إثبات دخل.
- كشف الراتب لآخر 3 أشهر.
- فاتورة شكلية (proforma) للسلعة المراد شراؤها.
- شهادة إقامة.

### مزايا تمويل المشاريع

- تمويل بدون فوائد ربا
- معتمد من هيئة الرقابة الشرعية.
- أقساط شهرية ثابتة ومعروفة مسبقاً.
- إمكانية اختيار مدة السداد حسب القدرة المالية.

## المبحث الثالث: دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع: دراسة حالة وكالة

### سعيدة – بنك الخارجي الجزائري (BEA)

### المطلب الأول كيفية الحصول على التمويل من طرف البنك (BEA)

في إطار دراسة آليات تمويل المشاريع العقارية وفقاً للصيرفة الإسلامية في الجزائر، نقدم هذه الحالة الواقعية التي تتعلق بمنح تمويل بصيغة المرابحة العقارية من طرف بنك BEA (البنك الخارجي الجزائري) – الوكالة الإسلامية، لفائدة أحد المواطنين لشراء مسكن من السوق العقارية.

### تعريف مختصر بالمرابحة العقارية:

المرابحة العقارية هي صيغة من صيغ التمويل الإسلامي تقوم على بيع البنك لعقار بعد أن يشتريه لحسابه بطلب من الزبون، ويضيف عليه هامش ربح معلوم يتم الاتفاق عليه مسبقاً،

دون احتساب أي فائدة ربوية. يُسدد المبلغ النهائي عبر أقساط شهرية خلال فترة زمنية محددة.

تفاصيل الملف:

- الزبون: السيد X
- الهدف من التمويل: شراء مسكن من طرف خاص
- الوكالة الممولة: وكالة سعيدة – فرع التمويل الإسلامي – BEA
- تاريخ القرار: 2025/04/13
- تاريخ الإشعار: 2025/04/10
- مدة التمويل: 17 سنة (204 شهرا)

### عناصر التمويل:

#### 2-2- عناصر التمويل جدول

العنصر	القيمة بالدينار الجزائري
مبلغ الشراء من طرف البنك	5,853,332.32 دج
هامش الربح (مارج)	2,692,610.81 دج
السعر الإجمالي للعقار	8,545,943.13 دج
الدفعة الأولى من الزبون	400,000.00 دج
القسط الشهري للمرابحة	62,692.41 دج

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

تتم العملية على مرحلتين:

1. يشتري البنك العقار باسم المؤسسة.
2. يبيعه للزبون بهامش ربح متفق عليه، مع تقسيط الدفع.

### الضمانات والتأمينات المطلوبة:

#### جدول 2-3- الضمانات والتأمينات

نوع الضمان أو التأمين	القيمة
هامش أولي (مساهمة شخصية)	400,000.00 دج
تأمين تكافل عائلي	179,640.00 دج
تأمين SGGI (ضمانات عامة)	62,840.00 دج
رهن عقاري من الدرجة الأولى	5,853,332.32 دج
تأمين ضد الكوارث الطبيعية (Catnat)	لم تُحدد القيمة

المصدر : من اعداد الطلبة

تعتمد الصيرفة الإسلامية على الضمانات نفسها المعمول بها في البنوك التقليدية، لكنها تكيفها بما يتماشى مع الضوابط الشرعية.

تعتبر هذه العملية نموذجًا حقيقيًا لكيفية تفعيل أدوات التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية.

• صيغة المرابحة تمكن المواطنين من امتلاك سكن دون التعامل بالفوائد الربوية.

• البنك يضمن حقوقه من خلال:

○ الدفعة الأولى.

○ التأمينات.

○ الرهن العقاري.

• الزبون يستفيد من الشفافية في هامش الربح، والالتزام العقدي من الطرفين.

### استنتاج

- التمويل الإسلامي أصبح واقعًا عمليًا في الجزائر، ليس فقط في مجال المشاريع الإنتاجية، بل حتى في القطاع العقاري.
- توفر البنوك العمومية مثل BEA آليات فعالة ومتوافقة مع الشريعة لدعم المواطنين، دون الحاجة إلى القروض الربوية.
- هذه الصيغة قد تساهم في تشجيع الطلب على التمويل الإسلامي مستقبلاً إذا ما دعمتها الدولة والهيئات الرقابية عبر تسهيلات إضافية (كخفض الضرائب أو تخفيف إجراءات الرهن).

### المطلب الثاني: الأداء العام للبنك في تمويل المشاريع عن طريق الصيرفة الإسلامية

قصد تحليل لاداء العام للبنك الخارجي فيما يخص تمويل المشاريع عم طريق الصيرفة الإسلامية قمنا بدراسة مجموعة من المعطيات و البيانات المحصلة من طرف البنك في الفترة الممتدة من 2024 و بداية 2025 و خاصة بانواع مشاريع و أنواع التمويلات و عدد الملفات .

#### الجدول 2-4: مشاريع مولت عبر الصيرفة الإسلامية

نوع المشروع	قيمة التمويل (دج)	صيغة التمويل	مدة السداد
ورشة نجارة و خشب	4.5 مليون	مرابحة تجهيزات	36 شهرًا
محل خياطة	2.3 مليون	مرابحة	24 شهرًا

نوع المشروع	قيمة التمويل (دج)	صيغة التمويل	مدة السداد
نسائية وحدة صغيرة لتربية الدواجن	7.8 مليون	مرابحة/إجارة	48 شهرًا
عيادة طبية خاصة	16 مليون	مرابحة معدات	شهرًا

المصدر: بنك BEA فرع سعيدة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

- ارتفاع ملحوظ في عدد المشاريع الممولة خلال فترة قصيرة.
- سهولة الوصول إلى التمويل عبر إجراءات مبسطة مقارنة بالتمويل التقليدي.
- رضا العملاء بسبب غياب الفوائد الربوية.
- اهتمام خاص من أصحاب المشاريع الصغيرة.

### استنتاج

- الصيرفة الإسلامية أثبتت فعاليتها كوسيلة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الطلب في تزايد، خاصة من فئة الشباب والمستثمرين الجدد.
- تجربة وكالة سعيدة تعد نموذجًا ناجحًا لتوسيع التجربة على مستوى وطني.

### أنواع التمويلات الإسلامية في وكالة سعيدة

## الجدول 5-2: أنواع التمويلات الإسلامية في وكالة سعيدة

نوع التمويل (المربحة)	عدد الملفات (2024/12/31)	القيمة الإجمالية (DA)
مربحة عقارية Immobilier	10	30,150,000
مربحة استهلاكية Consommation	9	3,011,460.03
مربحة تجهيزات	2	13,851,000
مربحة سيارات	20	31,443,539.30
الإجمالي	66 ملفًا	78,456,999.30 DA

مصدر البيانات: وثيقة رسمية صادرة عن وكالة سعيدة BEA ، بتاريخ

2024/12/31

### تحليل الجدول:

- أغلب التمويلات منحت لصيغتي "مربحة سيارات" و "مربحة عقارية"، مما يشير إلى توجه السوق نحو الحاجات الاستهلاكية والسكن.
- غياب تمويلات بصيغ "مضاربة" أو "مشاركة" يبرز ضعف تنوع المنتجات التمويلية، ويطرح تساؤلات حول فعالية التمويل الإنتاجي.

### تطور التمويل بمرور الوقت

## الجدول 2-6: تطوير التمويل بمرور الوقت

التاريخ	عدد الملفات	القيمة الإجمالية (DA)
31/12/2023	10	16,640,460.03
30/04/2024	02	13,851,000.00
31/12/2024	66	78,456,999.30

المصدر: بنك BEA فرع سعيدة

- هناك نمو كبير في عدد الملفات من 10 إلى 66 خلال سنة واحدة، أي بزيادة قدرها 560%.
- قيمة التمويلات انتقلت من 16.6 مليون إلى أكثر من 78 مليون دينار جزائري خلال نفس الفترة.

مقارنة عدد الملفات:

## الجدول 2-7: عدد ملفات الفترة

الفترة	عدد الملفات	ملاحظة
31/12/2023	10	بداية متواضعة جدًا
30/04/2024	12 (مجموع تراكمي)	تطور طفيف في بداية 2024
31/12/2024	66	نمو كبير (زيادة بـ 560%)

المصدر: بنك BEA فرع سعيدة

تحليل الجدول:

يعكس الجدول رقم 2-7 نقلة نوعية في أداء وكالة BEA – سعيدة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث تضاعف عدد الملفات بأكثر من 5 مرات خلال سنة واحدة فقط، مما يؤكد على الطلب القوي على هذا النوع من التمويل.

كما يشير إلى أن هناك عوامل داخلية – إدارية وتنظيمية – قد تحسنت تدريجياً لتواكب تطلعات السوق، إلا أن غياب تنوع الصيغ التمويلية والتركيز على المربحة فقط قد يُضعف من استدامة هذا الأداء في المستقبل

### مقارنة قيمة التمويلات:

#### الجدول 2-8: قيمة التمويلات

الفترة	القيمة الإجمالية (DA)	نسبة الزيادة مقارنة بالسنة السابقة
31/12/2023	16,640,460.03	-
30/04/2024	30,491,460.03	+83% تقريباً
31/12/2024	78,456,999.30	+172% مقارنة بـ أبريل

المصدر: بنك BEA فرع سعيدة

- هناك طلب فعّال و متزايد على التمويلات الإسلامية في الوكالة، مما يثبت نجاح التجربة.
- يُحتمل أن البنك قد طوّر آليات المعالجة (رقمياً أو بشرياً) لتسريع دراسة الملفات.
  - رغم الطفرة في التمويلات، لا توجد مؤشرات على جودة التمويل (مثل نسبة السداد أو التعثر).

### تحليل حسب نوع التمويل في 2024

#### الجدول 2-9: نوع التمويل في 2024

نوع التمويل	عدد الملفات	القيمة الإجمالية	متوسط التمويل/ملف
مربحة عقارية	10	30,150,000	3,015,000

متوسط التمويل/ملف	القيمة الإجمالية	عدد الملفات	نوع التمويل
334,607	3,011,460.03	9	مراوحة استهلاكية
6,925,500	13,851,000	2	مراوحة تجهيزات
1,572,176	31,443,539.30	20	مراوحة سيارات
1,188,742 (تقريبي)	78,456,999.30	66	المجموع

المصدر: بنك BEA فرع سعيدة

- أعلى متوسط تمويل هو في مراوحة التجهيزات (6.9 مليون دج) رغم قلة عدد الملفات.
- مراوحة السيارات هي الأعلى من حيث عدد العمليات (20).
- التمويلات الاستهلاكية (334 ألف/ملف) تمثل أقل متوسط تمويل.

### **تحليل الجدول:**

- 66 عملية تمويل خلال سنة واحدة يُعد مؤشرًا إيجابيًا للغاية على تنامي الثقة في الشباك الإسلامي.
- القيمة الإجمالية 78.4 مليون دج تعكس وزنًا نسبيًا مهمًا في حجم عمليات الوكالة.
- البنك استطاع أن يكسب ثقة الزبائن في الصيغة الإسلامية، لكن الاعتماد الكامل على “المراوحة” فقط قد يُضعف مرونة التمويل في المدى الطويل.
- تنوّع المجالات الممولة (عقارات – سيارات – تجهيزات – استهلاك) مهم، لكنه يجب أن يُواكب بتنوّع في الصيغ التمويلية أيضًا.
- هناك فرص غير مستغلة في تمويل المشاريع المنتجة عبر صيغ المشاركة والمضاربة.

يُظهر تحليل الجدولين 8-2 و9-2 أن وكالة BEA – سعيدة سجلت أداءً متميزًا في الصيرفة الإسلامية خلال 2024، سواء من حيث عدد الملفات أو القيمة الإجمالية.

ومع ذلك، فإن الاقتصار على صيغة المربحة فقط يُعد نقطة ضعف استراتيجية يجب معالجتها بتوسيع نطاق المنتجات التمويلية لتشمل صيغ المشاركة والمضاربة، ما يعزز دور هذه النوافذ في دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية المحلية.

### الأهداف المسطرة لسنة 2025

#### الجدول 2-10: الأهداف المسيطرة لسنة 2025

نوع التمويل المستهدف	عدد الملفات	القيمة الإجمالية	المتوسط المتوقع
مربحة عقارية	10	70,000,000	7,000,000
مربحة استهلاكية	10	7,000,000	700,000
مربحة سيارات	15	15,000,000	1,000,000
مربحة تجهيزات	0	0	-
المجموع	35	92,000,000	2,628,571

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات بنك BEA فرع سعيدة

هناك تركيز على المربحة العقارية من حيث القيمة (تمثل 76% من الهدف المالي). زيادة في متوسط التمويل المستهدف مقارنة بمتوسط 2024 (من 1.2 مليون إلى 2.6 مليون).

رغم أن عدد الملفات المستهدف في 2025 (35) أقل من المنجز في 2024 (66)، إلا أن القيمة الإجمالية أعلى، ما يدل على توجه نحو تمويلات كبيرة الحجم. تم إلغاء هدف تمويل التجهيزات رغم أنه في 2024 كان الأعلى من حيث المتوسط - قد يكون هذا بسبب ضعف الطلب أو صعوبات في التنفيذ.

### تحليل النتائج

#### 1. استنتاجات كمية:

- نمو سريع في الصيرفة الإسلامية بالوكالة: من 10 إلى 66 ملأًا خلال عام.
- تضاعف التمويلات بأكثر من 4 مرات من نهاية 2023 إلى نهاية 2024.
- المرابحة العقارية والسيارات تمثلان أكبر شريحتين من حيث الاستخدام.
- وجود تفاوت كبير في متوسط التمويل بين أنواع المنتجات.

## 2. استنتاجات نوعية:

- يوجد طلب حقيقي وفعال على الصيرفة الإسلامية في سعيدة، لا سيما من طرف الأفراد
- التمويلات تركز على الاستهلاك أكثر من الإنتاج (باستثناء تمويل التجهيزات).
- البنك يتجه نحو توسيع الحجم المالي للتمويلات في 2025 رغم تقليص عدد العمليات.
- هناك فرص غير مستغلة في صيغ تمويل المشاريع الإنتاجية (مضاربة، مشاركة...).
- احتمال وجود قيود تنظيمية أو مخاطر جعل البنك يوقف تمويل التجهيزات

## الخاتمة

في ختام هذا الفصل، تم إلقاء الضوء على البنك الجزائري الخارجي (BEA) ككيان مصرفي حكومي محوري، تأسس بمرسوم رقم 204/67 في الأول من أكتوبر عام 1967 برأسمال قدره 20,000,000 دج، وأصبح اليوم يعادل 24,600,000,000 دج. وقد

أوضحت الدراسة هيكله التنظيمي العام ودوره كبنك ودائع ووسيط نقدي ومالي. بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة، يمتلك البنك 47 فرعاً في مختلف أنحاء الوطن.

لقد تبين الدور الفاعل والممتد للبنك منذ نشأته في عام 1967، حيث توسعت عملياته منذ عام 1970. وقد أصبح البنك رائداً في تمويل القطاعات الاستراتيجية كالبتترول، الغاز، النقل البحري، ومواد البناء، مانحاً قروضاً ضخمة للمؤسسات العامة. فعلى سبيل المثال، منح البنك الجزائري الخارجي المؤسسات العامة في سنة 1982 قروضاً بلغ مجموعها 36.8 مليار دينار. كما ساهم البنك بشكل كبير في مشاريع تنمية كبرى مثل تحويل وتطهير حقول "حاسي الرمل - حاسي مسعود" وإنشاء أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وأرزو ومصانع البلاستيك والأسمدة في أرزيو وسكيكدة وعنابة وسطيف. وبفضل هذه التجربة الكبيرة، أصبح BEA يساهم بأكثر من 85% في السوق الاقتصادية الجزائرية الخارجية.

تطرق الفصل تفصيلاً إلى أهم المصالح داخل البنك، وعلى رأسها مصلحة التجارة الخارجية التي تُعد من أهم المصالح التي يعتمد عليها البنك في تحقيق أرباحه، من خلال عمليات صندوق العملة الصعبة، والعمليات التجارية كالتوطين، والقرض الوثائقي، والتحصيل الوثائقي، والتحويل الحر، والتصدير والضمانات. كما تناول الفصل مصلحة الاستثمارات ودورها في منح القروض التي تتراوح نسب الفائدة عليها من 8.5% إلى 10.5%. وأوضح الفصل آلية اتخاذ قرار منح القروض، حيث يتم منح قروض في إطار تشغيل الشباب ذات المبلغ أقل من 1.5 مليون دج، وقروض للقطاع الخاص ذات المبلغ أقل أو يساوي 1 مليون دج على مستوى الوكالة، بشرط أن تكون مضمونة بنسبة 100% بسندات الخزينة المرهونة. أما القروض ذات المبالغ الأكبر والطويلة المدى، فتتم دراستها على مستوى المديرية الجهوية أو مديرية القرض للشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة، وقد يصل القرار إلى المديرية العامة إذا تجاوز القرض المبلغ المدروس على مستوى مديرية القروض للشركات الكبرى.

أخيراً، تم تحليل الدور الكبير الذي يلعبه البنك في تمويل التجارة الخارجية عبر آليات متعددة. فبينما يُعد القرض الوثائقي من أهم طرق تمويل الصادرات والواردات وأكثرها تعقيداً، ويوفر ثقة بين الأطراف في البيوع الدولية، فإن التحصيل المستندي يعتمد على دور البنك كوسيط في الوثائق لضمان دفع ثمن البضاعة قبل تسليمها للمشتري. أما التحويل الحر فيعتمد على الثقة المتبادلة بين البائع والمشتري، حيث يقتصر دور البنك على تحويل المبلغ بعد استلام المشتري للوثائق والبضاعة.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن البنك الجزائري الخارجي يمثل ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية للجزائر، من خلال شبكة واسعة من الخدمات المالية والائتمانية التي يقدمها، مما يؤكد دوره الاستراتيجي في المنظومة المالية والاقتصادية للبلاد.

# خاتمة عامة

### خاتمة عامة :

في ختام هذه المذكرة ، تبين أن نوافذ الصيرفة الإسلامية تمثل خيارًا استراتيجيًا مرئيًا يتيح للبنوك التقليدية الاستجابة للطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، دون الحاجة إلى تأسيس بنوك إسلامية مستقلة. وقد أثبتت هذه النوافذ فعاليتها في استقطاب شريحة واسعة من العملاء الذين يسعون إلى خدمات مصرفية تراعي قيمهم الدينية، وفي الوقت ذاته تعزز من تنوع الخدمات المالية المقدمة داخل السوق.

كما أظهرت التجربة الجزائرية، خاصةً من خلال بنك الجزائر الخارجي (BEA) ، أن إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن النسيج المصرفي التقليدي ليس فقط ممكنًا، بل واعدًا، شريطة توفير بيئة تنظيمية واضحة، ووجود كفاءات بشرية مؤهلة، واعتماد هيئات رقابة شرعية مستقلة وفعالة.

ورغم ما تحقّق من خطوات إيجابية، لا تزال هناك تحديات حقيقية ينبغي مواجهتها، مثل نقص الوعي لدى بعض المتعاملين، الحاجة إلى توسيع المنتجات، وتكثيف التنسيق مع الهيئات الشرعية والرقابية لضمان الشفافية والثقة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن نوافذ الصيرفة الإسلامية تشكّل ركيزة هامة ضمن منظومة الإصلاح المالي في الجزائر، وتعدّ خطوة انتقالية مهمة نحو نظام مصرفي أكثر شمولًا وتوازنًا، يجمع بين الامتثال لأحكام الشريعة ومتطلبات التنافسية الاقتصادية.

### نتائج الدراسة النظرية :

توصّلت الدراسة النظرية، من خلال تحليل أدبيات الصيرفة الإسلامية، إلى النتائج التالية:

- 1- الصيرفة الإسلامية تمثل بديلاً شرعياً واقتصادياً للنظام التقليدي
  - تميزت الصيرفة الإسلامية باعتمادها على أدوات تمويلية لا تقوم على الفائدة الربوية، بل على عقود شرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، ما يجعلها أكثر توافقاً مع القيم الدينية والأخلاقية.
- 2- نوافذ الصيرفة الإسلامية تتيح إدماجاً تدريجياً للشريعة في النظام المصرفي
  - تُعدّ النوافذ الإسلامية حلاً مرحلياً للبنوك التقليدية لتقديم خدمات شرعية دون الحاجة لإنشاء بنوك إسلامية مستقلة، وهو ما يعزز الشمول المالي ويستقطب شرائح جديدة من العملاء.
- 3- البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية
  - من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، تُعزز البنوك الإسلامية التشغيل والاستثمار، بشرط وجود بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.

## خاتمة عامة

- 4- تعدد صيغ التمويل الإسلامي يمنح مرونة تمويلية أكبر
- كل صيغة تمويلية (المرابحة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع...) تتناسب مع نوع معين من المشاريع، مما يتيح تكييف أدوات التمويل حسب طبيعة النشاط

### نتائج الدراسة التطبيقية – وكالة BEA سعيدة:

بناءً على تحليل البيانات الخاصة بوكالة بنك الجزائر الخارجي BEA – فرع سعيدة، خلال الفترة 2022–2024، خلصت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- 1- ارتفاع كبير في الإقبال على خدمات الصيرفة الإسلامية
  - ارتفع عدد ملفات التمويل الإسلامية من 10 ملفات في 2022 إلى 66 ملفاً في 2024، أي بنسبة نمو تفوق 500%.
  - يدل ذلك على وجود طلب فعلي وموثوق على التمويل الإسلامي من فئات متعددة من المجتمع.
- 2- هيمنة صيغة المرابحة على باقي أدوات التمويل
  - تم استخدام المرابحة (العقارية، السيارات، التجهيزات) بنسبة تتجاوز 90% من إجمالي التمويلات، مما يبرز شعبيتها وسهولة تطبيقها.
- 3- زيادة ملموسة في قيمة التمويلات الممنوحة
  - قفزت قيمة التمويلات الإسلامية من 16.6 مليون دج في 2022 إلى 78 مليون دج في 2024، مما يدل على توسع تمويل المشاريع باستخدام أدوات شرعية.
- 4- ضعف تنوع الصيغ المستخدمة
  - رغم النجاح الكمي، اقتصرتم التمويلات تقريباً على المرابحة فقط، مع غياب شبه كلي لصيغ مثل المضاربة والمشاركة والاستصناع، مما يشير إلى حاجة لتطوير المنتجات الإسلامية.

أظهرت النتائج النظرية أن الصيرفة الإسلامية تُعد أداة فعالة لتطوير القطاع المالي وتمويل المشاريع بما يتوافق مع الشريعة. كما أثبتت النتائج التطبيقية في وكالة BEA – سعيدة نجاحاً حقيقياً في تفعيل هذه الأدوات رغم بعض القيود، ما يعزز التوصية بتعميم التجربة وتوسيعها أفقياً وعمودياً داخل النظام البنكي الجزائري.

### التحديات :

- ضعف التكوين لدى بعض الموظفين في فقه المعاملات.

## خاتمة عامة

- تأخر إصدار بعض الفتاوى من الهيئة الشرعية الوطنية.
- محدودية المنتجات الإسلامية مقارنة بالبنوك الخاصة الإسلامية.
- أمثلة لمشاريع مولت عبر الصيرفة الإسلامية (وكالة سعيدة):

### التوصيات:

- توسيع الصيغ التمويلية المتاحة (مضاربة، استصناع، مشاركة متناقصة).
- تكوين دوري للموظفين في فقه المعاملات والمنتجات الإسلامية.
- تسريع البت في الفتاوى الشرعية من الجهات المركزية.
- تعزيز الترويج والتوعية الجماهيرية بهذه المنتجات.

### تحليل الفرضيات:

#### الفرضية 1:

“تتجه البنوك الجزائرية تدريجيًا نحو اعتماد أدوات تمويل إسلامي كجزء من استراتيجياتها التنويعية.”

- من خلال نتائج الفصل الأول، لاحظنا أن عدة بنوك جزائرية (BEA، CPA، BDL) شرعت في فتح نوافذ إسلامية.
- الفصل التطبيقي في وكالة BEA – سعيدة أظهر تجربة حقيقية واعتمادًا فعليًا لصيغة المربحة بعدة أنواع.
- كما أن صدور النظام 20/02 والتعليمة 20/03 من بنك الجزائر يؤكد هذا التوجه المؤسسي الرسمي.

الفرضية مؤكدة نظريًا وتطبيقيًا.

#### الفرضية 2:

“تساهم أدوات الصيرفة الإسلامية في جذب شريحة من العملاء الذين يرفضون التعامل بالفوائد الربوية.”

- من الأدبيات، يُعرف أن كثيرًا من العملاء في الجزائر يرفضون التعامل الربوي.
- في الدراسة التطبيقية، ارتفع عدد الملفات من 10 إلى 66 ملفًا في سنة واحدة، ما يشير إلى طلب حقيقي وفعلي على هذه الأدوات.
- نسبة كبيرة من التمويل وُجّهت نحو سيارات وتجهيزات وسكن، وهي حاجات يومية لفئات واسعة من المجتمع.

## خاتمة عامة

الفرضية مؤكدة، وتدعمها البيانات الميدانية.

### الفرضية 3:

“تساهم أدوات الصيرفة الإسلامية في زيادة تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الجزائرية.”

- الدراسة أظهرت تنوعاً محدوداً في الصيغ (كلها مرابحة)، وغالباً للتمويلات الاستهلاكية والسكنية.
  - عدد قليل من الملفات خصص لتمويل تجهيزات (مشروع؟ ورشة؟)، لكنها نسبة ضعيفة.
  - لا توجد صيغ تمويل إنتاجي حقيقي مثل المشاركة أو الاستصناع.
- الفرضية تأكدت جزئياً: توجد زيادة في التمويل، لكن التمويل الاستثماري الحقيقي ما زال محدوداً.

### الفرضية 4:

“تواجه البنوك الجزائرية تحديات قانونية وتشريعية تعيق تطبيق أدوات الصيرفة الإسلامية بفعالية.”

- أكدت الأدبيات أن الجزائر لم تكن تملك إطاراً قانونياً واضحاً قبل 2018.
- النظام 20/02 والتعليمة 20/03 جاء في وقت متأخر.
- الفصل التطبيقي أشار إلى وجود تأخر في معالجة الملفات في بداية التجربة، وضعف التكوين لدى الموظفين، وبطء إصدار الفتاوى من الهيئة الشرعية.

الفرضية مؤكدة

بعد تحليل الفرضيات الأربعة المطروحة في ضوء نتائج الدراسة النظرية والميدانية، تبين أن ثلاث فرضيات تأكدت كلياً، وواحدة تأكدت جزئياً.

تؤكد هذه النتائج وجود توجه حقيقي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أن هذا التوجه لا يزال بحاجة إلى تعميق من حيث تنوع أدوات التمويل، وتجاوز العقبات التشريعية والإدارية التي تعرقل التطبيق الكامل لهذه الصيغ.

## قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أبو المجد حرك البنوك الإسلامية مالها و ما عليها ط1 دار الصحوة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1988 ص 29-30
- 2- عادل عبد الفاضل ، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية د،ط، دار التعليم الجماعي ، الاسكندرية ، مصر 2014 ص 162
- 3- Lachemi syagh le fonctionnement cas des banques islamique these de doctorat montreal 2023. P 26
- 4- عبد الحليم محمد علي ، التحوط لمخاطر صيغ التمويل تجربة السودان، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد 299 أكتوبر 2005، ص:54.
- 5- حسن محمد الرقاي ، دور الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، بحث مقدم ضمن مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2009، ص:40
- 6- فؤاد بن حدو، الصيرفة الإسلامية، موسوعة علمية من الية عمل البنوك الإسلامية ، عمان ، الأردن ، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية ، ط1 ، 2021 ، ص 22.
- 7- مريم سعد رستم تقييم مداخل تخول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية رسالة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية ، جامعة حلب كلية الاقتصاد سنة 2014 ، ص5
- 8- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى ، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر الشريف القاهرة 2012 ، ص 13 .
- 9- المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية و التربوية العدد الرابع و ثلاثون شباط 2021
- 10- عبد الرحمان اليسرى احمد ، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية ، ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، البنك الإسلامي للتنمية ، جوان 1990 ، ص:129 .
- 11- عبد الله عبد الرحيم العبادي ، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1982 ، ص:165.
- 12- شقوري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام ، دار الحامد لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2019 ، ص:91.
- 13- دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري ) مطهري كمال
- 14- تسارع البنوك الأجنبية في افتتاح نوافذ إسلامية خاصة بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية (المرطان، 1999، صفحة434)
- 15- التوجه نحو التعملات المالية الإسلامية في البنوك التجارية عن طريق الشبائيك الإسلامية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة تبسة 491 ص 291
- 16- شبائيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كألة لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر ص 518
- 17- شبائيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كألة لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر ص 519
- 18- التوجه نحو التعملات المالية الإسلامية نفس المرجع السابق ص 299
- 19- التوجه نحو التعملات المالية الإسلامية نفس المرجع السابق ص 299
- 20- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 19/العدد 31 السنة 2023 ص 193
- 21- تقويم نوافذ الصيرف الإسلامية -دراسة حالة الجزائر ص 191
- 22- تقويم نوافذ الصيرف الإسلامية -دراسة حالة الجزائر ص 193
- 23- د. رياض الخلفي، التمويل الإسلامي مفهومه وضوابطه، بحث غير منشور ، الكويت 2005، ص 18
- 24- ابن منظور لسان العرب، باب الميم ، دار الحديث ، القاهرة ، 2003 ، ص 403 .
- 25- د. عبد الفتاح محمد فرح ، مرجع سابق ص7 .
- 26- د. رياض الخلفي، مرجع سابق، ص 19
- 27- د. منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، بحث 13 ، ط 2004 ، ص 12 .
- 28- د. علي محي الدين القره داغي ، طرق بديلة لتمويل رأس المال العامل، ندوة البركة 25 ، أكتوبر 2004 جدة ، ص 61 .
- 29- د. رياض الخلفي، مرجع سابق، ص 22 جدة أكتوبر 2004، ص 16

- 30-د. رياض الخليفي، المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 17 عدد 1425/1 ص 10
- 31-عبد العزيز وصفي ، رشيد الخير ، اشكالية التمويل المقاولات الصغرى و المتوسطة بالمغرب بين واقع التمويل البنكي التقليدي و أفاق التمويل البنكي التشاركي ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBEجامعة ميلة ، الجزائر ع ،6 جوان 2018 ص 120
- 32-عبد العزيز وصفي المرجع السابق ص 121
- 33-فخري حسين عزي ،نفس المرجع السابق ص 59
- 34-خالدي خديجة، خصائص و أثر التمويل الاسلامي على المشاريع الصغيرة و المتوسطة - حالة الجزائر- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات الجزائر ص 158-159
- 35-خالد خديجة نفس المرجع السابق ص 154-155
- 36-s.benzekka@univ و شرونعز الدينجامعة 20 أوت 1955، مخبر - ECOFIMA سكيكدة (الجزائر) :
- 37-الجزائر لمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2392-5302 : 07 - PISSN - 2588-2457 EISSN  
(01) /2020